

شعبة القانون العام
وحدة البحث والتكوين
الدبلوماسية المغربية

جامعة محمد الخامس السويسي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
- سلا -

رسالة لنيل دبلوم الماستير في القانون العام

السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول المغرب العربي

الأستاذ المشرف:

الدكتور: حسن أبو عبد المجيد

بحث من إعداد الطالبة:

فاطمة الزهراء الثلوث

لجنة المناقشة:

الدكتور : حسن أبو عبد المجيد :	رئيسا
الدكتورة: لبابة عاشور:	عضوا
الدكتور: عبد الواحد الناصر:	عضوا

السنة الجامعية:

2009 - 2008

كلمة شكر

أشكر من عرف برحابة الصدر ودقة التوجيه،
الأستاذ الفاضل :

الدكتور: حسن أبو عبد المجيد

والثناء ألا محدود النظير إليك موصول أستاذي.

كما يقتضي المقام أن يشكر المقال

الأستاذة الفاضلة

الدكتورة: لبابة عاشور

على تلبية الدعوة لمناقشة هذا البحث

وعلى مجهوداتها في مجال البحث العلمي لوحدة ماستر

الدبلوماسية المغربية.

وأتوجه كذلك إلى أستاذي الفاضل

الدكتور: عبد الواحد الناصر

بشكر يليق بمقامه الجليل وعلى مجهوداته في مجال البحث العلمي

والثناء ألا محدود النظير إليك أنت موصول

لقد شهد العالم في فترة التسعينات من القرن 20 ، عدد من التحولات أدت إلى تبدل سياسات القوى الدولية اتجاهه، فبعد إعلان سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة دولية مؤثرة في الساحة العالمية سيشهد العالم بعد ذلك اتجاها جديدا في السياسة الدولية، والمتجسدة بتعدد مراكز القوى الدولية ، حيث بدأ الحديث عن ضرورة إيجاد قوة دولية أخرى تملأ الفراغ انتهاء الحرب الباردة لتعيد التوازن إلى السياسة الدولية ، وذلك في ظل تعاظم قوى دولية صاعدة كانت في مرحلة زمنية سابقة تتحكم بالسياسة الدولية، ولكن نتيجة التغيرات الدولية وللحربين العالميتين تراجع دورها لصالح قوى جديدة ومن هذه القوى الصاعدة مجموعة دول الاتحاد الأوروبي اليابان الصين التي ينظر إليها كقوة جديدة يمكن أن تشارك في إعادة التوازن الدولي والحد من السياسة الأمريكية لما تتمتع به من مقومات تؤهلها للقيام بهذا العمل¹.

وفي ظل هذه المتغيرات كان من اللازم على السياسة الخارجية المغربية ان تحدد مسارها الخارجي خصوصا أن هناك مجموعة من التحديات والعراقيل أصبحت واضحة في ظل التكتلات الإقليمية والعالمية التي ظهرت في العالم المعاصر وأصبحت مقيدة للدولة القطرية بل مهددة لها .

ولذلك فإن الدبلوماسية المغربية أصبحت تعي الأهمية الاستراتيجية التي يشكلها المغرب العربي داخل محيطه الجهوي والدولي جعله يسارع في تبني الاختيارات والطروحات المشجعة لذلك، وفق هذه الرؤية تشكل (اتحاد المغرب العربي " كاتحاد كلاسيكي من نوع خاص وفق معاهدة مراكش التأسيسية (1989) من دولة الخمس التي تفرقت بفعل الانقسامات الإيديولوجية². بين دول " معتدلة" ودول " تقدمية" بفعل انعكاس الصراع الإيديولوجي بين قطبي العالم إبان الحرب الباردة ، وهو ما ساهم في تعميق بعض الخلافات وتحويلها إلى أزمات مزمنة أهمها وأعنفها الحرب الحدودية بين المغرب والجزائر 1963 والتي أدخلت منطقة المغرب العربي في سلسلة من التحالفات والتحالفات المضادة، بفعل التطورات المتعارضة والمختلفة لدول المنطقة لبعض القضايا الاستراتيجية وتطلعها لتبوء المركز القيادي للتكتل .

1- عبد الهادي بوطالب ، نصف قرن من السياسة " منشورات الزمن سلسلة شرفات 6 الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة 2001 ، ص 10.

2- محمد تاج الدين الحسيني " وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ، ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية " أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق الرباط، 1984 ص 60.

هذه الخصائص المستجدة أظهرت للدبلوماسية المغربية أن جوارها المغربي ليس متفهما لمطالبها الوحودية بفعل بعض الصراعات الإقليمية الطاحنة التي عاشتها المنطقة³.

إلا أنه بصرف النظر عن ما يمكن أن نلاحظه من تعثر التجربة الوحودية المغربية، فإن السياسة الخارجية المغربية تنطلق من كون المنطقة المغربية عبارة عن خيار استراتيجي باتت تمليه اعتبارات أمنية وجغرافية وسياسية واقتصادية لتعميق المصالح و تقوية العلاقات ولمواجهة باقي التكتلات بنوع من العلاقات التكافئية والندية، مستفيدين بذلك من الواقع الجيوسياسي الذي أعاد الاعتبار لمنطقة غرب المتوسط و الذي تتوفر فيه بلدان المغرب العربي على موقع حيوي له أهميته باعتباره صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا وبامتدادات متوسطة واطلسية .

وبما أن السياسة الخارجية تعرف بأنها تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو هي النهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية بالدول الأخرى، فإن للسياسة الخارجية مجموعة من الأهداف والعوامل التي تحدها وحذا مجموعة من الفاعلين هم اللذين يصنعون السياسة الخارجية كما هو الشأن بالنسبة للمغرب (الملك الحكومة البرلمان)⁴.

وبهذا فإن التغيرات التي شهدتها العالم، أثر وبشكل واضح على البناء المغربي حيث بدأ يطرح تساؤلات حول نوعية استمراريته، وقدرته على مواجهة التحولات التي أفرزتها ظاهرة العولمة المتنامية، والتي تفرض على كافة الدول مواءمات جديدة هيكلية ووجودية لتحسين تموقعها، في ظل هذا العالم المتميز بالتغيرات السريع وبالتنافسية الاقتصادية الهائلة لذلك فإن المتأمل لتفاعل المغرب مع محيطه المغربي، سرعان ما يقف في أولا الارتباط العميق بين النخب المغربية على اختلاف مشاربها بفكرة بناء المغرب العربي التي لم تدركه كمجرد ضرورة مصلحة ، بل كحتمية تملئها جملة من الاعتبارات المشابهة. ثانيا فإنها لا تغير اهتماما كبيرا لطبيعة هذا البناء ولا للوسائل الكفيلة بتحقيقه ، وأكثر من ذلك، فإنها لا تناقش في طبيعة القوى المستفيدة من هذا البناء ، فالمغرب العربي حاضر ولكنه يبقى مجرد فكرة مازالت في حاجة إلى التمهيص والتعمق بفعل وجود عوائق ذات طبيعة سياسية واقتصادية مازالت تقف أمام تفعيل البناء المغربي الأمر الذي ترتبت عنه نتائج دقيقة وخطيرة، أبرزها لتحديات الداخلية والخارجية التي أصبحت تواجه المنطقة المغربية مما يفرض

3- عبد الهادي التازي " التاريخ الدبلوماسي للمغرب " من أقدم العصور إلى اليوم المجلد 4، المحمدية مطابع فضالة 1986 ص 30.

4- عبداللطيف ارميلي " توأبت السياسة الخارجية المغربية وعلاقة الجوار " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، الرباط، 2002 – 2003

ضرورة تحديد الوسائل الموضوعية لإعادة إحياء الفكرة المغربية، دون تجاهل لتحديات الواقع التي يعاني منها كل دولة مغربية على حدة (المغرب مثلا)⁵.

يكتسي الموضوع قيد الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى مجموعة من المستجدات التي حدثت على الساحة الدولية من قوى إقليمية وعالمية أثرت على صيرورة المنطقة المغربية والتي أصبحت تعيش تراجعاً على المستوى الدور السياسي والاقتصادي والثقافي والمالي ، هذا التراجع في الفاعلية جعل المنطقة تتجاذبها وأكثر من أي وقت مضى تيارات السياسات الغربية الجديدة وتضعها في إطار إعادة هيكلة التنافس الدولي حولها، فالمشهد المغربي وإن كان يشهد بروز مجموعة من المصالح والمخاطر والتحديات المشتركة والتي أصبحت تهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها، فإنه يعرف كذلك ظهور مشروعات وتكتلات صعبة مثل منظمة التجارة العالمية وما تفرزه من تقييدات وكذلك الطرح الأوروبي وما يشكله من تهديد على المنطقة من خلال الشراكات الأورو متوسطية – سياسة الجوار- واليوم عبر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط .

سنحاول طرح مجموعة من التساؤلات كمنطلقات لتحديد الإشكالية المحورية في الموضوع ما المقصود بالسياسة الخارجية؟ ما هي أهدافها وعواملها والمجالات التي توليها هذه السياسة اهتماما كبيرا ؟ من يصنع السياسة الخارجية المغربية ؟

ما هي المحددات التي وجهت وتوجه السياسة الخارجية المغربية في المحيط المغربي؟

ما هي مكانة المجال المغربي كفضاء من الفضاءات الدولية في حقل السياسة الخارجية المغربية؟

إذا كان المغرب العربي في ظل مكونه الحضاري ضرورة حتمية لمواجهة التحديات الدولية كوجود فاعل وكذات جيوسياسية ، فما هي تمظهرات واقع التجزئة في المحيط المغربي؟

ألم يدرك بعد صانع السياسة الخارجية المغربية أن المنطقة المغربية باتت خيارا استراتيجيا تمليه مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية النسبية للمغرب؟

وبهذه التساؤلات نخلص إلى طرح الإشكالية المحورية في البحث " مدى قدرة السياسة الخارجية المغربية على لعب دور أساسي في تفاعلها مع البعد المغربي؟ وكيف يمكنها تخطي

5- عبد الرحيم غنيس " السياسة المغربية الشرق أوسطية، 1956 – 1990 رسالة دبلوم دراسات العليا المعمقة 1991 ص 4.

معوقات الوحدة المغربية من خلال التخلّص من عناصر الفعل التجزيئي بالمغربي العربي (ملف الصحراء) ؟. وكيف السبيل إلى تحقيق الرهانات المغربية في ظل الخيار المغربي؟

الفرضية المحورية : إن تحديات كثيرة ستواجه المغرب في المستقبل في تفاعلات الخارجية ، وبالتالي فنحن بين أمرين .

قبول التوجهات والمشاريع الغربية، التي تسعى إلى إعادة تنظيم معين للمجال المغربي وفق استراتيجيتها الخاصة بمصالحها وبكل ما تنطوي عليه من علاقات غير متكافئة وتبعية رأسمالية. أو محاولة تطبيق سياسية إنمائية وطنية مغربية كضرورة المواجهة التحديات الراهنة أمام تيار عارم يقوم على مسلسل الاندماج الإقليمي والتكتل .

الفرضية الفرعية

إن المغرب رغم عمق إرثه التاريخي وأهمية موقفه الجغرافي إزاء الفضاء المغربي فإنه لنم يستطع استثمار ذلك، مما يبين ضعفه وعدم قدرته على امتلاك آليات كفيلة بتوظيف المحدد التاريخي والجيوي لتكني لخدمة مصلحته .

إن من بين ما يفسر مصادر الإعاقة في العمل المغربي المشترك مفاده أن الفهم الذي وساد التجارب السابقة وحكم تطورها، فتقد إلى عنصر الإرادة، والتي ظلت مفقودة غير حاضرة .

إن النخب الحاكمة بالمغرب لا تمتلك قناعات مبدئية بفكرة الوحدة وأن دعواتها للاندماج لا تغدو أن تكون إلا شكلا من أشكال الخطاب السياسي، وأن سقوط هذه الفكرة يرجع بالأساس إلى التكوين البنيوي لدول المغرب العربي .

هناك إجماع لدى النخب الفكرية المغربية على استراتيجية تفعيل اتحاد المغرب العربي وحتميته على اعتبار أن ذلك يحمي على نحو أحسن المصالح القومية لكل دولة ، إلا أن هذا الأمر سيبقى رهينا بمدى ديمقراطية الأنظمة السياسية المغربية حل مشاكلها الداخلية .

الإطار المنهجي للدراسة

إن أول مشكلة تواجه الباحث في ميدان العلاقات الدولية هي أنه ليس هناك نظرية عامة للعلاقات الدولية، وإنما هناك نظريات لها تعتبر في حد ذاتها مجرد مقترحات نظرية تهدف إلى شرح الظواهر محل الدراسة على المستوى الدولي، وأمام هذا الزخم النظري .

ارتأينا التعامل مع المنهج التاريخي النظامي هذا الأخير الذي يستجيب من موقع ارتكازه على عامل التفاعل بين مستويات متعددة داخلية وخارجية إقليمية وجهوية – للأغراض المتوخاة ومن الدراسة وهي فرز وتشريح مجموع هذه المستويات المتداخلة وتأثيرها على التوجهات الدولية للمغرب ومن تم النفاذ إلى عمق تفاعل الديبلوماسية المغربية مع محيطها الجهوي المغربي على أساس أن هذا المحيط يشكل معطى فرعيا للنظام الدولي، لا لشيء إلا لأن هذا النظام .

يتميز بسلوكه في الحقل الدولي، إذ يمكن عزله عن باقي أطراف المجتمع الدولي على مستوى تكوين شرائحه وتفاعلاته .

وله القدرة والتصرف أي يمكنه أن يقرر ويفعل بهامش من الحرية في الساحة الدولية . وما دام الفضاء الجهوي المغربي يشكل فضاء فرعيا للنظام الدولي ، ويتميز بكونه يشتمل على مجموعة من الفاعلين تربطهم شبكة دائمة من التفاعلات الخاصة والتميزة .

وبهذا فإن تحديد العوامل التي تساعد على موقعه المغرب ضمن محيطه المغربي وتساهم في إبراز مستويات تفاعله مع الأطراف المغربية وطبيعة تعامله مع قضاياها، يبقى في حاجة ماسة إلى تدخل عوامل أخرى لكي يتسنى بلورة التوجهات الدولية للسياسة المغربية بشكل أكثر وضوحا⁶.

ومن بين هذه العوامل تبرز المحددات الداخلية التي تشكل إحدى العناصر الفاعلة والموجهة إلى حد بعيد للسلوك الدولي للمغرب وفي هذا السياق تبرز جدلية العلاقة كما حددها روزانو بين السياسة الداخلية والخارجية ويتم رفض الأطروحة القائلة باستقلال النظام السياسي الداخلي والنظام الدولي عن بعضها البعض فالسياسة الخارجية ما هي إلا استمرار للسياسة الداخلية بوسائل أخرى. وهذا ما يتضح في الاتفاقات المغربية مع الجانب الأوروبي والأمريكي ومداعات تأثيرها على الوضع الداخلي للمغرب .

⁶ -Marcel merle : Sociologie des relations internationales 1982.

أما فيما يخص المنهج التاريخي فإنه يقوم على أساس تحليل الظاهرة المدروسة انطلاقاً من التطورات التاريخية التي تجمع وحدة دولية مع باقي الوحدات كما هو الحال بالنسبة للمغرب في علاقته بباقي أقطار المغرب العربي الأخرى⁷. إذ لا يمكن دراسة السياسة الخارجية للمغرب اتجاه الفضاء المغربي دون التطرق إلى علاقات المغرب بهذه الدول من الناحية التاريخية .

تصميم الدراسة :

وفق التحديد السابق سنحاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة على ضوء التصميم التالي

الفصل الأول: المغرب والفضاء المغربي تفاعل متعدد الأبعاد والذي عالجنا فيه محددات السياسة الخارجية المغربية، وكذا محددات التي تجمع العلاقة المغربية المغربية هذا بالإضافة إلى التطرق إلى المراحل التي مر منها البناء المغربي.

الفصل الثاني : المغرب والمحيط المغربي بين واقع التجزئة وضرورة الاندماج

والذي عالجنا فيه أهم تمظهرات وتحديات واقع التجزئة في المحيط المغربي وكذا التأثيرات الإقليمية والعالمية وضرورة جعل الفضاء المغربي رهان أساسي للسياسة الخارجية

الفصل الأول :

المغرب والفضاء المغاربي

تفاعل متعدد الأبعاد:

هناك أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيوستراتيجية تدفع للاهتمام بمسار العلاقات المغربية المغاربية خاصة في ظل المتغيرات الدولية، وازدياد التنافس الدولي على المنطقة، فالمنطقة المغاربية تشكل موقعا استراتيجيا ، إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ الطويل المشترك الذي جمع بين دول المنطقة والذي تحول من مراحل المواجهة تارة إلى مراحل التعايش مرة أخرى.

وبما أن السياسة الخارجية تعرف بأنها تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو النهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية بالدول الأخرى .

لذلك فإن الفضاء المغاربي كان ولا زال حاضرا في أجندة الدبلوماسية المغربية نظرا للمعطيات التي تجمع المغرب بالمنطقة تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا.

ونظرا للمتغيرات الدولية التي أثرت بشكل أو بآخر على مسار العلاقة المغربية فتولدت قناعة لدى دول المنطقة، بأنه لا بد من مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة والاستفادة من التجارب السابقة واستغلال الإيجابيات التي تجمع دول المنطقة هذا ما جعلها تقبل الدخول في شكل تنظيمي يقوم على فكرة العمل الجماعي ألا وهو اتحاد المغرب العربي.

إلا أن هذا الاتحاد ما فتئ أن تصدع نتيجة المشاكل التي تخبط فيها مؤسسه وبهذا فإننا سنحاول

في هذا الفصل أن نناقش ثلاث محاور أساسية:

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية المغربية

المبحث الثاني : محددات العلاقة المغربية المغربية

المبحث الثالث: مراحل البناء المغربي

المغرب يشبه شجرة تمتد جذورها المغذية امتدادا عميقا

في التراب الإفريقي، وتتنفس بفضل أوراقها التي يقويها

النسيم الأوروبي " -الملك الراحل الحسن الثاني -

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية المغربية

تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجي، وهو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية⁸.

وبذلك فإن السياسة الخارجية للدول ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة والتأقلم معها، وتحقيق مجموعة من الأهداف لذلك تختلف الدول في صناعتها لسياستها الخارجية وهذا الاختلاف ينبع من عدة عوامل منها ما يتعلق بمستوى رقي شعب الدولة ومنها ما يتعلق بالظروف المحيطة بالدولة، ومنها ماله صلة بالقيادة ومنها ماله صلة بطبيعة النظام السياسي القائم هذا إلى جانب عوامل أخرى تعمل على هذا الاختلاف.

غير أن الدول وعلى رغم اختلاف وأنظمتها وظروفها فإن الذي يضيع سياستها الخارجية على العموم هيتان السلطة التنفيذية والتشريعية ويكون رئيس الدولة على رأس الجهاز الدبلوماسي كما هو الحال بالنسبة للمغرب وذلك بموجب الفصل 19 من الدستور المغربي لعام 1996.

وبهذا فإننا في هذا المبحث سوف نناقش نقطتين أساسيتين وهما أولا : تعريف السياسة الخارجية وتحديد عواملها المؤثرة فيها وفي النقطة الثانية الفاعلون في السياسة الخارجية المغربية على اعتبار أن السياسة الخارجية استمرار للسياسة الداخلية بوسائل أخرى وكذلك ضرورة معرفة من لهم الحق في ممارسة هذه السياسة داخل النظام المغربي .

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وتحديد عواملها المؤثر فيها

يذهب الكثير من المحللين إلى أن السياسة الخارجية بصفة عامة ليست مغرية ولا محبوبة ، فهي غالبا ما تقدم نفسها على أساس كونها مجالا للنخبة تفتقد للوضوح الشفافية، وميدانا للمزايدات بين فاعلين في الدولة يرتهن القرار بنتائج التسوية فيما بينهم .

⁸ - منية الرحيمي " نزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية " بحث نيل الدكتوراه الوطنية عام 2004-2005 ص

يضاف إلى هذا الواقع، تلك التصورات الأفكار المخيمة على خطاب السياسة الخارجية، والتي توطرها من جهة على أساس انها مجال تستبد به التقاليد والاستمرارية ، وبالتالي فإن درجة الحركية والتغيير داخله تبقى متواضعة إذا قورنت بدينامية الحقل الداخلي وما يزكي هذا الرأي هو أن السياسة الخارجية قد ينظر إليها على أنها مجرد مجال محفوظ لرئيس الدولة وهو ما يعني تفرد سلطة بتحديد وتوجيه السياسة الخارجية⁹.

هذا بالإضافة إلى السياسة الخارجية تؤثر عليها مجموعة من العوامل التي تختلف باختلاف الدول والأزمات ودراسة هذه العوامل أساسية إذ أنها السبيل لمعرفة الأهداف التي تنشدها الدول تحقيقها من سياستها الخارجية¹⁰، هذا بالإضافة إلى أن أي تغيير في هذه العوامل سينعكس حتما على السياسة الخارجية ومسارها وبالنظر إلى الترابط الحتمي بين السياسة الخارجية وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة فإنه لا يمكن تصور تحقيق سياسة خارجية لدولة ما بدون الأخذ بتلك العوامل بعين الاعتبار.

ولهذا فإننا ارتأينا في هذا المطلب أن نتطرق إلى تحديد مفهوم وتعريف " السياسة الخارجية وكذا إلى أهم العوامل التي تؤثر فيها .

فقرة أولى : تعريف السياسة الخارجية

لقد عرفت السياسة الخارجية بانها " هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول" أو " أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول" كما تعرف السياسة

⁹ - فاضل زكي محمد " السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية" مطبعة شفيق بغداد ، 1975، ص 14

¹⁰ - بطرس بطرس غالي ومحمد خير عيسى " المدخل للعلوم السياسية " مكتبة أنجلو المصرية " الطبعة السادسة القاهرة ، 1988 ص

الخارجية بأنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة¹¹.

ويعرف روزناو السياسة الخارجية على أنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً" وفي مقام آخر يعرفها بأنها " التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة¹².

ويعرفها ناصيف يوسف حتى " بأنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية والأحزاب السياسية أو نحو قضية معينة¹³.

ويتضح لنا من خلال هذه التعريفات وغيرها أن للسياسة الخارجية عدة سمات وأبعاد هي كالتالي:

أولاً : الطابع الواحد للسياسة الخارجية: حيث تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة – الدولة – أي البرامج تنهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى.

والقول بأن السياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية واحدة لا يعني بالضرورة أن تلك الوحدة تنفذ سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات الدولية أو أن تلك الوحدة لا تتأثر بغيرها من الوحدات في صياغة تلك السياسة ، بل أن تنفيذ تلك السياسة قد يتم بالاشتراك مع الوحدات الأخرى فالمقصود هو أن برنامج السياسة الخارجية يعبر عن حركة وحدة دولية واحدة إزاء البيئة الخارجية، وقد تكون تلك الحركة منفردة حيث تنصرف الوحدة بشكل مستقل ، وقد تكون حركة جماعية حيث تشترك مع غيرها من الوحدات التي تشاركها البرنامج ذاته، از جزء منه على الأقل في تنفيذه¹⁴.

11- بطرس بطرس غالي ومحمد خير عيسى " المدخل للعلوم السياسية" مكتبة أنجلو المصرية " الطبعة السادسة القاهرة ، 1988، ص

351.

12- بطرس بطرس غالي ومحمد خير عيسى ، مرجع سابق، ص 352 - 353

13- محمد السيد سليم " تحليل السياسة الخارجية الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ص 11.

14- أحمد عباس عبد البديع " العلاقات السياسية الدولية" مطبعة الشباب الحر القاهرة ، 1988 ص 89.

ثانيا : الطابع الرسمي للسياسة الخارجية : السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها

الممثلون الرسميون للوحدة الدولية- الدولة- أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة. إذ انهم تختلفون طبقا لطبيعة النظام السياسي، فإن هؤلاء الأشخاص يشملون رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية ، وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون رسميا في مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة . وإذا كان من الصعب تحديد ماهية هؤلاء الأشخاص في كل النظم السياسية، إلا أنهم يشتركون في سمة عامة وهي أنهم يعملون في مجال السلطة التنفيذية . ومن ثم فإن ما يصدر عن الأجهزة التشريعية من قرارات لا يعبر بالضرورة عن السياسة الخارجية لدولة، ولا يعد مؤشر لتلك السياسة إلا إذا وافقت عليه السلطة التنفيذية.

غير ان رسمية السياسة الخارجية لا تتصرف بالضرورة إلى من توجه لهم تلك السياسة ، فمن الممكن أن يتعامل الممثلون الرسميون للدولة مع هيئات غير رسمية في الدول الأخرى، (كأن يلتقي رئيس دولة مع زعيم حزب معارض في دولة أخرى) فمثل هذا التصرف يعتبر جزءا من السياسة الخارجية للدولة التي قامت به اتجاه الوحدات التي استقبلت هذا التصرف حتى لو كان التعامل مع هيئات غير رسمية¹⁵.

ثالثا: الطابع العلني للسياسة الخارجية: تتصرف السياسة الخارجية إلى برامج العمل الخارجي

المعلنة، أي أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة ، فبرامج العمل الخارجي لم تتكون عضو الخاطر أو بمحض الصدفة ولكن صانعيها قصدوا اتباعها لتحقيق أهداف معينة واعترفوا بمسؤوليتهم عنها .

ولذلك لا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك البرامج القابلة للملاحظة والتي قام بها صانعو تلك السياسة فلا يمكن تلمس السياسة الخارجية إلا من واقع مجموعة الاقوال والأفعال التي صدرت عن صانعي تلك السياسة والتي يمكن للباحث أن يلاحظها من خلال أدوات التحليل العلمي. ومن ثم لا يمكن تلمس السياسة الخارجية من النوايا غير المعلنة لصانعي تلك السياسة. كما لا يمكن نسب سياسة خارجية لدولة تختلف عن السياسة المعلنة بدعوى أن السياسة المنسوبة هي المتبعة بالفعل.

15 - محمد السيد سليم " مرجع سابق، ص 13 وما يليها .

إلا أنه هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهو احتمال وجود سياسة خارجية سرية تختلف عن السياسة المعلنة ، غير أن السياسة السرية لا تلزم بشيء إلا بعد أن تصبح سياسة فعلية. أضف إلى ذلك أنه ليس أمام الباحث من وسيلة للتعرف على السياسة "السرية" إلا حينما تعلنها الدولة. ومن ثم فإن السياسة الخارجية هي مجمل الأقوال الصادرة عن صانعي تلك السياسة¹⁶.

رابعاً: الطابع الاختياري للسياسة الخارجية: تتميز السياسة الخارجية، بحكم أنها سياسة ، لعنصر الامتياز ويقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختارها صانعوها من بين سياسات بديلة متاحة ، وبهذا المعنى فإن الاختيار يشمل ثلاثة أبعاد :

أ- أن الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية قد تمت من خلال هؤلاء الذين يدعون انهم قد رسموا تلك السياسة وليس من خلال آخرين خارج النظام السياسي.

ب- أنه في رسم وصياغة تلك السياسة كانت هناك مجموعة من السياسات البديلة الممكن لصانع السياسة الخارجية أن يختار من بينها. ولذلك فإنه لا يمكننا الحديث عن السياسات الخارجية للمحميات أو للدول الخاضعة للوصاية أو الانتداب لأن القادة المحليين يواجهون بالضرورة اتباع طريق واحد للعمل تفرضه الدولة الأكبر.

ج- إن صانع السياسة الخارجية يستطيع تغيير مجرى السياسة المتبعة إذا نشأت في تقديره ظروف جديدة تتطلب هذا التغيير . أما إذا نشأت تلك الظروف ووجد صانع السياسة الخارجية نفسه مضطر إلى اتباع المسار الراهن ذاته ، فإنه يصعب إطلاق وصف السياسة على هذا المسار .

بيد أن توافر عنصر الاختيار لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة، فذلك الشكل من الاختيار لا يتوافر لأي دولة بما في ذلك القوى الكبرى. وإنما المقصود هو أن صانع السياسة الخارجية يختار من بين مجموعة البدائل الممكنة وذلك في إطار المؤثرات والضغوط الناشئة في مجتمعه ومن البيئة الخارجية فهذا الإطار يحدد لصانع السياسة الخارجية مجموعة من البرامج الممكنة ويستثني مجموعة أخرى من البرامج وعلى صانع السياسة الخارجية أن يختار طبقاً لحساباته ما يراه البرنامج الأمثل من بين البرامج الممكنة¹⁷.

16- ناصيف يوسف حتى النظرية " في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ، بيروت 1985 -ص 157.

17- ابراهيم الجبير " مبادئ العلوم السياسية" منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس، 1995 381.

خامسا: الطابع الهدي للسياسة الخارجية: تتضمن السياسة الخارجية اختيار لمجموعة من

الأهداف وتعبئة بعض المواد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي البيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية ، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الاهداف ، ومن تم فإنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الاهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد ماهية أهداف السياسة الخارجية يتم من خلال استقراء الأهداف المعلنة لصانعي السياسة الخارجية في الدولة عبر فترة زمنية طويلة واستخلاص الأهداف التي تمت تعبئة موارد السياسة الخارجية لتحقيقها على أنها تمثل الأهداف الحقيقية لتلك الدولة . فإذا عبر صانع السياسة الخارجية عن هدف معين بينما لم يخصص أي من موارد دولته لتحويل هذا الهدف من مجال التعبير اللفظي إلى التطبيق الفعلي ، فإنه يصعب إدخال هذا الهدف ضمن الأهداف الحقيقية للدولة ¹⁸.

سادسا: الطابع الخارجي للسياسة الخارجية: السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ في إطار

الوحدة الدولية إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، أي خارج نطاق سيطرة وحدود الدولة وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية هذه الأخيرة التي ترمي إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع الذي صيغت في إطاره .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قد تتبع سياسة تبدو وكأنها خارجية ولكنها في الواقع ترمي إلى تحقيق أهداف داخل حدود تلك الدولة، كما قد يتبع سياسة تبدو على أنها داخلية ولكنها في الواقع تسعى إلى تحقيق أهداف خارج حدودها ومن تم فإن السياستين الخارجية والداخلية تتسمان بالترابط بيد أن ترابط السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لا يعني تماثلهما¹⁹.

سابعا : الطابعة البرنامجي للسياسة الخارجية : السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد ، ذلك

ان عملية التصرف في المحيط الخارجي للدولة يتطلب منها صياغة مجموعة من الاهداف وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكيات التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية لتلك الدولة .

¹⁸ - Marcel Marel : « La politique étranger .P.U.E , 1^{ère} édition . Paris 1984 . p108

¹⁹ - محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص 78-81

ومن هنا فإن السياسة الخارجية هي برنامج يشمل مجموعة من الأبعاد التي تتفاوت في درجة عموميتها، هذا وينبغي التنبيه إلى أن الطبيعة البرنامجية للسياسة الخارجية لا تعني أن السياسة الخارجية هي بالضرورة سياسة مخططة، أو أن أبعاد هذه السياسة قد صيغت صياغة واعية تحقق الانسجام بين أبعاد البرنامج ومن ثم فإن الطبيعة البرنامجية للسياسة الخارجية تنصرف أساسا إلى تعدد أبعاد تلك السياسة وتأثير تلك الأبعاد في بعضها البعض .

أما برنامج السياسة الخارجية فيتضمن بعدين رئيسيين : البعد الأول، ينصرف إلى التوجيهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات ، وهذا البعد يتسم بالعمومية والشمول وصعوبة تحكم صانع السياسة الخارجية في القوى المحددة له وبصعوبة القياس الكمي أما البعد الثاني فيتضمن مجموعة القرارات والسلوكيات وهو أكثر تحديدا ، وأكثر قابلية للقياس الكمي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن دراسة السياسة الخارجية يكتسي أهمية كبرى فهي تتضمن اتخاذ قرارات خطيرة ومصيرية تتعلق بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، وهو ما يجعلها تحتل موقعا مركزيا في إطار السياسة العامة للدولة²⁰.

وخلاصة لما سبق إن السياسة الخارجية لها درو تنموي، حيث أنها تقوم بإضفاء مكانة دولية معينة على الدولة تدفع بالدول الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية أيضا تقوم بتدعيم الاستقلال السياسي للدولة وتأمين مصالح الدولة الخارجية هذا بالإضافة إلى أنها تلعب دورا في تحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي وهذا ما تحاول أن تحققه (السياسة الخارجية المغربية اتجاه ملف الصحراء).

ولجانبا منح الدولة الاستقرار السياسي، فإن السياسة الخارجية تلعب دورا في إعطاء الدولة مكانة رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري وفي دعم سلطة السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية. حيث أنها تمنح مشروعية حقيقية لسلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته ففي المجال الخارجي يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية ، وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية حيث أنه يجد من الصعوبة بمكان أن يفعل الشيء ذاته في مجال السياسة الداخلية .

20- أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص 141.

إلا أنه على الرغم من دراسة أهمية السياسة الخارجية وأبعادها وكذا التعريف بمفهومها ، إلا أنه تبقى الصورة غير شاملة ومن هنا يصبح من الضروري التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة فيها أو بعبارة أخرى كيف تصنع السياسة الخارجية؟

الفقرة الثانية: عوامل السياسة الخارجية

إن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية هي تصنع سلوكيتها وتؤثر في توجيه الدولة خارجيا وداخليا ولذلك فإن أي تغيير في هذه العوامل سينعكس حتما على السياسة الخارجية ومسارها ولأهمية هذه العوامل سوف نتطرق إلى : أولا: العوامل المادية – ثانيا : الموارد الاقتصادية – ثالثا: العناصر الإنسانية.

أولا : العوامل المادية :

المقصود بالعوامل المادية عامل الجغرافيا. فالجغرافيا هي في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي أكثر مقومات سياسة الأمة تباتا. والمقصود بهذا العامل " البعد السياسي والعسكري للوضع الجغرافي لإقليم الدولة من حيث مساحته وتضاريسه ومناخه وكذلك علاقة الدولة بالدول الأخرى مثال : العلاقة المغربية الجزائرية وسياسة الجوار " وفي هذا الإطار قال نابليون " إن سياسة الدولة تقوم في جغرافيتها" كما قال فيكتور كوسان" اعطني خريطة بلد ما ، طقسه ، مياهه، رياحه، وكل جغرافيته الطبيعية ... أعطيني منتجاته الطبيعية .فأتعهد لك من جانبي بأن أحد لك تبعا لذلك الدور الذي يؤديه في التاريخ... لا بصفة عرضية وإنما بالضرورة وعلى وجه الدوام "21.

أ-مساحة الإقليم وشكله

إن مساحة الإقليم تعطي الدولة ميزات استراتيجية واقتصادية تجعلها قوية ومنيعه في وجه الاعتداءات الخارجية والمثال على ذلك هو فشل نابليون 1821 – هتلر 1939/1945 في غزو روسيا ومرد ذلك يعود إلى وجود العمق الاستراتيجي الذي يشكل بعدا هاما من أبعاد الأمن القومي.

فحجم الدولة يؤثر في قوتها من ناحيتين:

²¹ -Daniel colard : « Les relations internationales, masson, 2ème édition , Paris 1981 : p35.

1-إن الاتساع في حجم الدولة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان، وكذلك يعطيها وفرة وتنوعا في مواردها الطبيعية.

2-إن اتساع في حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق إعطائها بعض المزايا العسكرية فالاتساع الجغرافي يمنح الدولة عمقا دفاعيا يمكنها من استدراج القوات المهاجمة وتشثيتها والقضاء عليها مثلما حدث مع نابليون وهتلر في روسيا. كما أن الاتساع في حجم الدولة يمكنها من تشثيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد.

غير أن الامتداد الجغرافي الفسيح يطرح في المقابل مشكلة إطالة الحدود التي يتعين الدفاع عنها، وكذا صعوبة إنشاء مواصلات للربط بين أطرافه مما يمثل مصدر ضعف دفاعي أكيد.

فضخامة الاتحاد السوفياتي -سابقا- وحدوده المفتوحة مع عدد كبير من الدول المجاورة قد أنشأ الإحساس بعدم المنعة أو نقص المناعة الاستراتيجية إزاء الأخطار والتهديدات الخارجية المحتملة. وعلى العكس من ذلك فإن الولايات المتحدة أحست دائما ، أو على الأقل إلى حدود 11 شتتبر 2001.رغم ضخامة حجم رقعتها الجغرافية بالمنعة والقوة الاستراتيجية وذلك محيطين كبيرين يفصلانها دائما عن مناطق الصراع وبؤر التوثر في قارات العالم الأخرى، فضلا عن أن الدولتين المجاورتين لها - كندا والمكسيك- لم تكن أيهما مصدر تهديد أو خطر استراتيجيا على المجتمع الأمريكي²².

وهذا لا يقتصر أثر الإقليم على ما تقدم وحسب ، وإنما يمتد أيضا إلى الجوانب المناخية وما لذلك من تأثير على سياسة الدولة الخارجية، فبديهي أن لأقاليم التي تقع ضمن مناطق مناخية قاسية- حرارة عالية، وبرودة عالية كثيرا ما تفتقر إلى ما يسد حاجة سكانها من غذاء بفضل قساوة مناخها بعكس أقاليم الدول التي تقع ضمن مناطق مناخية معتدلة ، حيث تهيء لها هذه الصلاحية القدرة على الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ومن تم ترفع من قدرتها الاستقلال في مواجهة الدول الأخرى.

ب-الموقع الجغرافي

يبقى العنصر المتعلق بالموقع الجغرافي هو العنصر الأكثر أهمية فالدول التي تقع في قلب القارات لا تتمتع بمثل الحماية الطبيعية للدول التي تحدها البحار من ناحية أو ناحيتين مثال (المغرب

²² - عبد الحميد غنيم ، الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية ، مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، الكويت، 1987 ص 79 - 80.

يتميز بواجهتين بحريتين يمتدان على نحو 3446 كلم² يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا بالمحيط الأطلسي²³.

والدول التي تتمتع بمنفذ بحري دائم تتمتع بميزة على الدول الأخرى التي لا منافذ لها على البحار حيث كثيرا ما تتعرض هذه الأخيرة للضغوط الاقتصادية في حالات التوتر السياسي. كما أن هناك أهمية خاصة للموقع الجغرافي الذي يمكن الدولة من التحكم في طرق المواصلات والمرور الدولي .

-مضايق أو قنوات واصله للمحيطات : فالدولة التي يشكل طريقا طبيعيا للمرور الدولي جزءا من إقليمها تتمتع تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص لها من الالتجاء إلى هذا الطريق، وذلك طالما ان الدولة صاحبة الممر على درجة من القوة بحيث تستطيع درء مطامع وتطلعات الدول المنتفعة وإلا كان الموقع الجغرافي في هذه الحالة مهياً أو سببا لتعرض الدولة الضعيفة لمطامع الدول الراغبة في السيطرة والرقابة على حرية المرور، كذلك فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية²⁴.

ثانيا: الموارد الاقتصادية

يعتبر هذا العامل من العوامل المهمة التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول، فالدولة القوية في عالم اليوم هي الدولة التي تمتلك اقتصادا قويا من حيث امتلاكها للموارد الطبيعية وقدرتها على التصنيع والانتاج وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

أ-الموارد الطبيعية

لقد برزت أهمية الموارد الطبيعية كعامل مؤثر في السياسة الخارجية بصفة خاصة خلال الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973 حيث استعمل النفط كسلاح اقتصادي للرد على سياسات الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل فالنفط هو الذي يعطي لمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تحديد أهميتها الحاسمة كما يرفع من مكانة بعض الدول الكبرى التي تمتلكه كالولايات المتحدة وروسيا .

23- لويد جنسين : تفسير السياسة الخارجية ،ترجمة ، محمد بن أحمد مفتي ومحمد السلا سليم ، عمادة شؤون المكتبات ، الطبعة الأولى السعودية 1989 - 244.

24- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 153-154.

وهناك مواد طبيعية أخرى تؤثر في السياسة الخارجية ، كإنتاج الغذاء. وقد أثر هذا العامل على استراتيجية ألمانيا في الحربين العالميتين، وجعلها استراتيجية صاعقة ترمي للتعجيل في كسب الحرب قبل أن تستنفذ الاحتياطات الغذائية المحدودة.

هذا ولقد صار من الشائع استخدام مصطلح الأمن الغذائي للدلالة على عدم اعتماد الدولة في غذائها على الغير حتى ولو كانت لها القدرة على شراء هذا الغذاء وبالإضافة إلى مصطلح الأمن الغذائي فقد انتشر استعمال مصطلحات أخرى مقابلة كمصطلح " دبلوماسية الغذاء " أو " حرب الغذاء " أو " سلاح الغذاء " هذا الأخير الذي تبقى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استعمالا له باعتباره وسيلة ضغط وسيطرة على شعوب العالم الفقيرة²⁵.

وهكذا يكون الافتقار الدائم إلى الغذاء مصدرا من مصادر الضعف الدائم في السياسة الخارجية، ولعل الهند في الوقت الراهن ، كما يرى هانس مورغنتاو، وهي المثل الأكبر على صحة هذه الملاحظة فالهند تعاني من الافتقار إلى الغذاء نتيجة عاملين أولهما : الزيادة في عدد السكان التي تفوق نسبة الإنتاج والثاني عدم الكفاية في الصادرات لتأمين النقد اللازم لاسترداد الغذاء الضروري لسد ذلك النقص .

وعموما يمكن حصر أهم مؤثرات الموارد الطبيعية على سلوك الدولة السياسي الخارجي فيما يلي :

تؤثر الموارد الطبيعية الأولية بدرجة كبيرة في قوة الدولة وفي قوة اقتصادها ، مثل البترول والحديد وبالتالي في تأثير السياسة في المجال الدولي.

تظهر أهمية الموارد الطبيعية واضحة في استراتيجية الدول الدفاعية والهجومية مثل مقدار ما لديها من بترول يضمن تسيير ألتها العسكرية.

²⁵ - إسماعيل جبري مقلد " العلاقات السياسية الدولية " دراسة الأحوال والنظريات منشورات دار السلاسل الطبعة الخامسة الكويت،

نتج الموارد الطبيعية المتنوعة ووفرة مصادر الطاقة تنوعا في الإنتاج الاقتصادي للدولة، وزيادة في دخلها القومي ورصيدا ماليا مستثمرا يحقق رفاهية معيشية للسكان بما يكفل تقدمهم الحضاري. وكل هذا يؤدي في النهاية إلى زيادة قوة الدولة وتأثيرها السياسي في المجتمع الدولي²⁶.

ب- المنشآت الصناعية

إن هناك عاملان ذو أهمية حيوية في السياسة الخارجية وهو القوة الصناعية ، أي المنشآت الصناعية المدنية والعسكرية . فقد أصبح النمو الاقتصادي والصناعي من العوامل التي تدخل بشكل مؤثر في تكوين قوة الدولة وفي قدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية ويقصد بذلك النمو الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية ودرجة التصنيع²⁷.

هذا، ولقد أثبتت استعدادات زمن السلم الدفاعية، أن القوة الصناعية هي الفاصل بين النصر والهزيمة، فالقوة الصناعية الكامنة في و م الأمريكية، هي التي حملت النصر للحلفاء ، وأن أي تقدير مقارنة للموارد العالمية، يظهر أن و م الأمريكية كانت تتفوق على أية أمة أخرى بقوتها المادية وتصنيعها وقيمة مواردها ومستويات معيشتها ، وإن هذا التفوق يشمل الإنتاج والاستهلاك وقد ضاعفت الحرب داخلها الوطني بينما أنهكت مداخل غيرها من الدول العظمى .

كذلك لا ينبغي إغفال دور التقدم التكنولوجي في دعم القدرة الانتاجية وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، فالتكنولوجيا تهيء أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة وذلك بدلا من الركون إلى نماذج الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد.

والخلاصة إن السياسة الخارجية يجب أن تستند على قدرات وإمكانات اقتصادية تكفي لوضع موضع التنفيذ وكذا على قدرة الدولة على تعبئة هذه الموارد الاقتصادية وتوظيفها على أفضل وجه من أجل تنفيذ تلك السياسة . وفي هذا الإطار تثار مسألة العلاقة بين موارد الدولة وبين أهداف سياستها الخارجية هذه العلاقة ينبغي أن تكون علاقة تناسب وتكافؤ بحيث لا ينبغي أن تتجاوز الدولة

26- روبرت كانترو، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر ، مركز الكتب الأردني ، 1989، ص 814-815.

27- اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 176 – 177.

طموحها حدود ما تسمح به مواردها وإمكاناتها الاقتصادية وإلا صاحب تنفيذ تلك السياسة تكلفة سياسة مرتفعة قد لا تستطيع الدولة تحملها²⁸.

ثالثا: العامل الإنساني

بالإضافة إلى العاملين السابقين المتعلقين بالعوامل المادية والموارد الاقتصادية يبقى لعامل السكان دورا مهما في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وفي تكوين قدرتها ونفوذها وتحديد مكانتها على الساحة الدولية.

إن عامل السكان هو من العوامل الإنسانية التي لا بد أن يحسب حسابها في تقييم قدرة الدولة كما يعتبر من العوامل المؤثرة في سياسة الدول، ذلك أن حشد الأعداد الضخمة من البشر للأسلحة التقليدية في الماضي يعتبر من أهم وسائل كسب الحرب، بمعنى أن زيادة أعداد الجيوش تذل على زيادة القوة العسكرية للدولة. هذا من جانب أما الجانب الآخر فهو أن زيادة حجم السكان يدل على قدرة الدولة على تعويض خسائرها البشرية وقدرتها على تحمل الانهك الناجم عن الحرب فاستمرار حرب التمانيات في الخليج بين العراق وإيران لمدة ثمان في سنوات – حرب الخليج الأولى- يعود لارتكاز الدولتين على قاعدة عريضة من الشباب.

غير أن الافتراض بوجود علاقة مباشرة بين عدد السكان وقدرة الدولة ودرجة نفوذها في السياسة الدولية ليست صحيحة بصورة مطلقة فهناك دول تمتع بدرجة كبيرة من النفوذ والتأثير في العلاقات الدولية²⁹.

كالولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا... أكثر من دول أخرى تتفوق عليها من حيث عدد السكان عشرات المرات كالصين والهند.

وما يؤكد التقليل من أهمية عنصر السكان كعنصر مؤثر في السياسة الخارجية هو أن الدول الحديثة اعتمدت على التطور العلمي الحديث في تسليح جيوشها وعلى هذا النحو أصبحت الدول التي تمتلك السلاح الحديث وتكنولوجيا التسامح المتطورة قادرة على تحقيق عن طريق جيشها ما لم تستطع تحقيقه في سياستها الخارجية السليمة عن طريق الدبلوماسية.

²⁸- محمد الهزاط " السياسة الخارجية " سنة 2006 – 2007 ص 41 – 42.

²⁹مصطفى علوي " بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه" الفكر الاستراتيجي العربي عدد 37 يوليوز 1991 ص 35-36.

إلا أنه هناك عوامل تؤثر في قيمة الكم السكاني كعامل من عوامل قوة الدولة ومن هذه العوامل هناك حجم السكان، الترتيب السكاني درجة التجانس الاجتماعي والتقدم التكنولوجي.

المطلب الثاني الفاعلون في السياسة الخارجية المغربية

تختلف الدول في صياغتها لسياستها الخارجية، وهذا الاختلاف ينبع من عدة عوامل منها ما يتعلق بمستوى رقي الشعب ومنها ما يتعلق بالظروف المحيطة بالدولة ، ومنها ماله صلة بالقيادة، ومنها ما له صلة بطبيعة النظام السياسي القائم هذا إلى جانب عوامل أخرى تعمل على هذا الاختلاف.

وبما أن الدستور الوطني لكل دولة يحدد توزيع السلطات الدبلوماسية لمختلف الأجهزة التي لها صفة تمثيل الدولة على الصعيد الدولي فإن الدستور المغربي لعام 1996 يقوم أيضا بتوزيع السلطات في مجال السياسة الخارجية للمغرب وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين السلطات الملكية والسلطات التي تتمتع بها المؤسسات الدستورية وخاصة الحكومة والبرلمان ولذلك فإننا سنحاول من خلال هذا المطلب أن نناقش الفاعلون الرسميون في السياسة الخارجية المغربية³⁰.

الفقرة الأولى: الملك على رأس الجهاز الدبلوماسي المغربي

إن قطبية الملك في مجال السياسة الخارجية ، تجد تبريرها في عدة مبررات، فمن جهة يعتبر الشأن الخارجي مثله، مثل العدل والإدارة الترابية والشؤون الدينية قضية وطنية ينبغي إبعادها عن كل ارتباط مذهبي أو ارتهان سياسي .

إن اعتبار المجال الدبلوماسي ضمن المجال المحفوظ للملك له أبعاد ترتبط أيضا بالتاريخ السياسي للمغرب في بداية الستينات خاصة بسبب الصراع بين القصر والأحزاب السياسية نتيجة الخلاف حول مشروع وضع الدستور وما تلا ذلك من إخفاق أول تجربة برلمانية ، وأيضا عقب الإعلان عن حالة الاستثناء من طرف الملك سنة 1965، حيث تأكد بشكل واضح الاتجاه نحو استئثار الملك بمجال السياسة الخارجية.

³⁰ - حسان بوقنطار ، " السياسة الخارجية المغربية " الفاعلون والتفاعلات " طبعة 2002 ، ص 12 - 13.

ولذلك سنحاول أن نتطرق لأهم الاختصاصات المسندة لملك المغرب وفق الدستور المغربي لعام 1996³¹.

إن اعتبار الملك الممثل الأسمى للأمة يعني أنه هو من يمثل الدولة المغربية في الخارج كما في الداخل سواء عبر الزيارات التي يقوم بها للدول الأجنبية ، وعند استقباله لرؤساء هذه الدول والوفود التي تزور المغرب أو عبر مشاركته في المؤتمرات والمحافل الدولية .

إن صفة الممثل الأسمى للأمة تخول للملك سلطة التعامل باسم الدولة واتخاذ القرارات التي تلزم لتصريف شؤونها الخارجية دون أن يترتب عن ذلك مسؤولية الملك أمام باقي المؤسسات الدستورية الحكومة والبرلمان والقضاء، اعتبارا لكون الملك لا تنتهك حرمة الفصل 23 من الدستور وأيضا لكونه سلطة عليا في البلاد تسمو فوق باقي السلطات.

من منطلق الملك هو من يتولى تمثيل الأمة في الخارج، كان من اللازم منحه بعض السلطات الموازية التي تؤهله للقيام بهذا الدور وفي هذا السياق يمنح دستور المغرب للملك سلطة اعتماد السفراء وكذا التوقيع والمصادقة على المعاهدات ، في حدود ما جاء به الفصل 31 من الدستور³² الذي ينص في فقرته الأولى : " على أن الملك يعتمد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء وممثلوا المنظمات الدولية، وفي فقرته الثانية : " على أن الملك يوقع المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون ".

وطبقا للفقرة الأولى من هذا الفصل فإن سفراء المغرب بالخارج يعتبرون سفراء الملك ويتحملون المسؤولية أمامه إضافة إلى ذلك، فإن الملك يختار السفراء بحسب إرادته وغالبا ما يختار هؤلاء من بين الدبلوماسيين العاملين في وزارة الخارجية المقترحين من طرف وزير الخارجية.

ومن أهم الآليات التي تتيح للملك أعمال حقه الدستوري بالمغرب باعتباره الممثل الأسمى للأمة ، هناك أيضا سلطة التوقيع والمصادقة على المعاهدات . وإذا كان دستور المغرب قد اشترط الحصول

³¹ لجامعة عاشر " القانون الدبلوماسي والقتضلي مع دراسة معمقة للأجهزة المختصة في المجال الدبلوماسي المغربي " طبعة 2008 -

ص 35.

³² - مصطفى قلوش " النظام الدستوري المغربي الملكية شركة بابل للطباعة والنشر ، طبعة 1996 - 1997 الرباط ص 57.

على موافقة البرلمان قبل إقرار المعاهدات التي تلزم مالية الدولة ، فإن هذا الشرط قد يفقد ماله من مصداقية إذا علمنا أن الملك يحق له حل البرلمان أو أحد مجلسيه بعد استشارة رئيس مجلس البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب للأمة، وذلك بظهير شريف الفصل 3371.

يحق للملك أيضا إعلان حالة الاستثناء إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية طبقا لمقتضيات الفصل 35 من الدستور .

ويعتبر الملك أيضا بموجب الفصل 19 من الدستور رمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها والضامن للاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها لحقه وهذا ما تبين بعد استكمال بناء الوحدة الترابية للمملكة من خلال تنظم المسيرة الخضراء عام 1975 في عهد الملك الراحل الحسن الثاني وما شكله هذا الحدث على الصعيدين الداخلي والخارجي³⁴.

وتعزيزا لما جاء في الفصل 19 من الدستور يتولى الملك بناء على أحكام الفصل 30 من الدستور مهمة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ، كما أن له حق التعيين في الوظائف العسكرية إلى جانب الوظائف المدنية ويحق له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق .

وعلاوة على ما سبق يختص الملك بمهمة إشهار الحرب، حيث يتم اتخاذ القرار داخل المجلس الوزاري الذي ويتأخره الملك الفصل 66 شريطة إحاطة مجلس النواب ومجلس المستشارين تطبيقا للفصل 74 من الدستور ويتولى الملك أيضا رئاسة المجلس الوزاري طبقا لأحكام الفصل 25. وكما هو منصوص عليه في الفصل 66 من الدستور، فإن المجلس الوزاري ينظر في عدة مسائل من بينها القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة وتحال عليه مسألة إشهار الحرب، وبناء على ذلك يتمكن الملك من توجيه عمل الحكومة والتقرير في أهم اختصاصاتها المعروضة على المجلس الوزاري.

ولذلك فإن الدبلوماسية المغربية الجديدة من خلال المؤسسة الملكية أصبحت تراهن على مجموعة من الأهداف : 1- الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة – 2- تحقيق أهداف السياسة العامة

33- الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 39.

34- لبابة عاشور مرجع سابق، ص 38.

للدولة في التنمية الاقتصادية 3- دعم القضايا العربية والإسلامية 4- ترسيخ المكانة الدولية للمغرب
5- التضامن مع دول الجنوب³⁵.

بعدما حاولنا التطرق لأهم الاختصاصات الممنوحة للمؤسسة الملكية في مجال السياسة الخارجية فإننا سوف ننقل في هذه النقطة إلى أهم الاختصاصات الموكولة للجهاز الحكومي المغربي

الفقرة الثانية : دور الحكومة المغربية في المجال الدبلوماسي

إنه على الرغم من أن الملك بيده السلطة الفعلية سواء فيما يتعلق بتمثيل الدولة المغربية في المجال الدولي أو فيما يتعلق بإبرام المعاهدات فإن السلطات الوزارية قد تتدخل في بعض الأحيان لتساهم في تكوين الإرادة الدولية للمغرب وذلك في المجالات التي تسمح بالتفويض في السلطات كإجراء المفاوضات باسم المغرب والتوقيع على المعاهدات ، وتمثيل المغرب في المؤتمرات الدولية الحكومية ولقاءات القمة المتعددة الأطراف واجتماعات المنظمات الدولية التي تعقد على مستوى ملوك ورؤساء الدول هذه السلطات الدبلوماسية القابلة للتفويض دستوريا أو بمقتضى القانون الدولي تباشر من قبل السلطات الوزارية، أي من قبل الوزير الأول ، ووزير الخارجية وباقي الوزراء³⁶.

ولهذا سوف نقوم بتبيين اختصاصات وزير الأول ووزير الخارجية باعتبارهما الممثلين المهمين في الجهاز الحكومي فيما يخص مجال السياسة الخارجية .

أولا : الوزير الأول : اختصاصاته الدبلوماسية

يمارس الوزير الأول عدة صلاحيات وفقا لأحكام الدستور، سواء بصفته منسقا للنشاطات الوزارية، أو بتفويض من الملك، وتتجلى هذه الصلاحيات في عدة مناسبات بدءا بتوجيه العمل الحكومي ومهام تنسيق النشاط الوزاري ، ثم المهام المسندة إليه بتفويض من الملك .

ينص الفصل 24 من الدستور المغربي لسنة 1996 على ما يلي : " يعين الملك الوزير الأول، ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول ، وله أن يعفيهم من مهامهم ويعفي الحكومة

³⁵- مولاي هشام إدريسي " السلطة التنظيمية في النظام المغربي ، محاولة تأصيلية في النصر والممارسة" أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق ، جامعة محمد الخامس أكدال كلية العلوم القانون والاقتصادية والاجتماعية الرباط، 2002- ص 89 – 90.

³⁶د. عبد الوحد الناصر ، التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية ، يوليو 2004- ص 40.

بمبادرة منه أو بناء على استقلاليته " وطبقا لهذا الفصل فإن الوزير الأول هو الذي يقوم باقتراح الشخصية التي ستتولى منصب وزير الخارجية ، وتبعا للفصل 60 من الدستور يمكن للوزير الأول أن يبادر إلى رسم التوجهات العامة للعمل الحكومي في ميدان السياسة الخارجية باتفاق مع باقي الوزراء ، غير أن تقريب بعض نصوص الدستور من بعضها البعض تجعل صلاحيات الوزير الأول، في هذا المجال دون أهمية تذكر وسلطته في هذا الشأن مقيدة ، فالوزير الأول ملزم بالمرور عبر المجلس الوزاري، إذ نص الفصل 66 من دستور 1996 على أن تعرض القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة وجوبا على هذا المجلس والذي يرأسه الملك طبقا لأحكام الفصل 25 من الدستور وبذلك فإن جلالة الملك هو من له الكلمة الأخيرة في إقرار مضامين البرنامج الحكومي وليس الوزير الأول خاصة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية التي تعد كما قلنا من قبل مجالا محفوظا للملك.

وبمناسبة إعداد الميزانية العامة للدولة يوجه الوزير الأول كل سنة منشورا إلى مختلف القطاعات الوزارية، بما فيها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يوضح فيها السياسة العامة لميزانية الدولة³⁷.

ثانيا: وزير الخارجية اختصاصاته الدبلوماسية

إن لوزير الخارجية عدة أدوار ، سواء في المغرب أو في الدول الأخرى، يتسم من وجهة نظر قانونية محضة بأهمية كبيرة بالمقارنة مع السلطات الوزارية الأخرى، وقد تكرست هذه الأهمية في اتفاقية فيينا لعام 1969 حول قانون المعاهدات بين الدول حيث تم التأكيد على أن وزير الخارجية كرئيس الدولة يمكنه القيام بالأعمال المتعلقة بإبرام المعاهدات الدولية دون الإدلاء بوثيقة التفويض الكامل.

وعلى ذلك فوزير الخارجية يمكنه القيام بالمفاوضات الدولية والتوقيع على المعاهدات الدولية وكذلك لوزير الخارجية دور هام على الصعيد الإداري باعتباره رئيسا للإدارة المركزية المختصة بدراسة المشكلات الدولية وهو بالإضافة إلى ذلك رئيس لموظفي هذه الإدارة المركزية وهو بهذه

37- دلبابة عاشور ، مرجع سابق، ص 44 - 45.

المعلومات التي تسمح باتخاذ القرارات والمعلومات التي تسمح باتخاذ القرارات في المجال الدولي وتوفر على الإمكانيات الضرورية التي تمكنه من وضع هذه القرارات موضع التنفيذ³⁸.

ومن المؤلف أن يكون وزير الخارجية عضوا في أجهزة بعض المنظمات الدولية مثل المجالس التي تعقد على مستوى وزراء الخارجية في المنظمات الإقليمية "كالجامعة العربية" منظمة المؤتمر الإسلامي" اتحاد المغرب العربي"، كما أنه من المؤلف أن يشارك في مؤتمرات القمة إلى جانب رئيس الدولة أو بالنيابة عنه.

وبما أن وزير الخارجية هو عضو في الحكومة فإنه يساهم على هذا الأساس في اجتماعات الحكومة مما يعني مشاركته النشيطة في اتخاذ القرارات وخاصة ما يتعلق منها بالمشكلات الدولية إذ يتولى في هذه الحالة مع موظفيه إعداد القرارات ودراستها وإذا كان وزير الخارجية يمكنه على هذا الأساس أن يكون وراء اتخاذ القرارات ذات الطابع الدولي فإنه يمكن أن يكون لتأثيره الشخصي وزن كبير في الاجتماعات الحكومية.

هذا بالإضافة إلى أن وزير الخارجية يملك سلطة تمثيل الدولة دون حاجة إلى وثيقة تفويض وهو على هذا الأساس يلزم دولته في المسائل المتعلقة بالتعبير عن إرادة الدولة، وفي قضايا التحكيم والقضاء الدوليين، ويساهم في وضع القواعد الدولية الاتفاقية سواء تعلق الأمر بالمعاهدات الدولية ذات الشكل المبسط، أو عن طريق تفسير وتطبيق المعاهدات الدولية بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

لكن وزير الخارجية رغم تنوع مهامه ووظائفه فهو يقوم بدور الوكيل في مختلف الأنظمة السياسية من رئاسية وبرلمانية، لأنه لا يستطيع اتخاذ القرارات المستقلة بمعنى الكلمة ولا يملك بالفعل حق المبادرة إلا في الأمور التنفيذية والتنسيقية³⁹.

وإلى جانب وزير الخارجية لباقي أعضاء الحكومة الصفة لتمثيل الدولة على الصعيد الدولي، ففي الوقت الحاضر أصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيدا أو تقنية، فلم تعد تهم فقط المشكلات ذات الطابع السياسي المحض ولكنها تشمل أيضا أكثر فأكثر المشكلات ذات الطابع التقني وهذا ما يفسر

38- عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية القواعد والممارسات الدبلوماسية الرباط 1993 ص 86.

39- الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 65.

الاعتراف باختصاص دولي لفائدة الوزراء الآخرين خصوصا أنه في الواقع الحالي لا يوجد وزير مهما كانت وزارته ، لا يتدخل في مجال العلاقات الدولية، ومن هنا فقد تكونت في كل وزارة مصالح أو مكاتب من اختصاصاتها الاهتمام بالمشكلات الدولية التي لها صلة بالوزارة المعنية وهنا يمكن اعتباره تدخلا في الاختصاصات التقليدية لوزارة الخارجية وهذه الظاهرة تطرح مشكلة دقيقة هي مشكلة التنسيق بين النشاطات الدبلوماسية لمختلف الإدارات المركزية التي تتدخل لسبب أو آخر في نطاق العلاقات الدولية 40.

الفقرة الثالثة: دور البرلمان المغربي في المجال الدبلوماسي

تعتبر السلطة التشريعية إحدى السلطات الأساسية للدولة في شكلها الحديث وهي تشكل قطب الرchy في النظام الديمقراطي ، فهي الأداة التي يعبر من خلالها الشعب عن إرادته.

وإذا كانت السياسة الخارجية في الغالب الأعم، قد ظلت من اختصاص الجهاز التنفيذي إلا أن الوضع قد تغير في العقود الأخيرة بسبب مجموعة من العوامل كالتبعية بين الأمم في مجالات متنوعة ليس فقط على المستوى السياسي والاستراتيجي بل تعداه إلى مجالات أخرى كالاقتصاد والثقافة، وأصبح التعاون الدولي الناتج عن هذا الوضع يستوجب التعاون بين المجموعات الدولية من هيئات عامة أو خاصة سواء ذات طبيعة محلية أو وطنية أو دولية 41.

لقد أدى الانتشار الواسع والسريع للممارسة الديمقراطية عبر العالم إلى ازدياد أهمية المؤسسات التشريعية ودورها في التأثير على السياسة الخارجية، وكما هو الشأن بالنسبة للبرلمان المغربي فإن له وسيلتين لمراقبة النشاط الحكومي إلا أنه بالرغم من أهميتها في إبلاغ الرأي العام بالقضايا الخارجية فإن دورها يبقى محدودا بالنظر إلى كون هذه الوسائل لا يترتب عنها أي أثر قانوني من شأنه إرغام الحكومة على مراعاة توجيهات ممثلي الأمة، ولذا فإن للبرلمان المغربي سلطتين اثنتين هما :

أولا : تكريس مبدأ الموافقة البرلمانية على المعاهدات الملزمة لمالية

الدولة

40 علي صادق أبو هي " القانون الدبلوماسي " منشأة المعارف الاسكندرية ، 1975 ، ص 41.

41 - هند مسعودي " البرلمان والسياسة الخارجية " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة كلية الحقوق الرباط أكدا 1999، 2000

لقد نص الفصل 31 من دستور 1996 صراحة على أن إجراء التصديق هو من اختصاص الملك باعتبار أن رئيس الدولة هو المختص بتمثيل الدولة على الصعيد الخارجي وإبرام المعاهدات الدولية أما البرلمان فإن اختصاصه في هذا الميدان مرهون بتحقيق شرط معين يتمثل في أن يكون الاتفاق ملزماً لمالية الدولة وفي هذه الحالة وحدها يمكن لمجلس النواب أن يتدخل لإعطاء موافقته على إجراء المصادقة على المعاهدة وتتم هذه الموافقة بناء على مشروع قانون يقدم إليه بهذا الخصوص⁴².

فاختصاص البرلمان حسب الفقرة الثانية من الفصل 31 يقتضي فقط على إبداء رأيه بشأن المصادقة على المعاهدة الملزمة لمالية الدولة ولذلك فإن رأي البرلمان في هذا المجال يكون موضوعه قبول أو رفض إعطاء الإذن بالمصادقة ولا يوجد مثل واحد في تاريخ الدستور المغربي لقيام مجلس النواب برفض إعطاء الإذن بالمصادقة وإن كانت مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 31 تسمح له بذلك.

وبالمقابل فإن البرلمان أعطى الإذن بالمصادقة على المعاهدات الملزمة لمالية الدولة المغربية في الكثير من الحالات⁴³.

بيد أن موافقة البرلمان على المعاهدات الملزمة لمالية الدولة تثير ملاحظة هامة تتمثل في عدم تعريف دستور 1996 للمعاهدات الملزمة لمالية الدولة الأمر الذي يترك بدون شك سلطة تقديرية للحكومة في هذا المجال .

موافقة البرلمان على المعاهدات الملزمة لمالية الدولة تتجسد من الناحية العملية في قانون يقضي بالموافقة على مبدأ المصادقة . ولكن هذا القانون يختلف عن القوانين الأخرى من حيث الشكل والمصدر وكيفية المناقشة، فمن حيث الشكل يعطي البرلمان موافقته في شكل قانون يتكون من فصل فريد بحيث يتم التعبير عن الموافقة في بضعة سطور .

ومن حيث المصدر لا يكون البرلمان هو مصدر القوانين الخاصة بالموافقة على " مبدأ المصادقة" على هذه المعاهدات إذ أن الحكومة وحدها هي التي تقرر مبدأ المصادقة على المعاهدات

42- انظر الفصول من 51 إلى 57 المتعلقة بممارسة السلطة التشريعية .

43- عبدالواحد الناصر، التطبيقات الدولية لقانون العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 44.

الدولية باعتبار أن القاعدة العامة هي أن جميع الاختصاصات ذات الظاهرة الدولية ومن بينها المفاوضات والتوقيع والتصديق هي من اختصاص السلطة التنفيذية دون السلطة التشريعية.

ومن حيث المناقشة فإن البرلمان الذي يختص بالموافقة على التصديق لا يمكنه أن يصوت على الاتفاق على مادة كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع القوانين الأخرى.

فليس لأعضاء البرلمان التدخل في تعديل المواد التي تتكون منها المعاهدة المعروضة عليهم وإبداء تحفظات بشأنها، لأن المواد تكون نهائية بعد اعتمادها من جانب المفاوضين المغاربة وبالتوقيع عليها وإبداء التحفظات من جانب النواب يعني عمليا التدخل في عملية التفاوض واعتماد المعاهدات من طرفهم وهو ما لم يسمح لهم به القانون.

وأخيرا يتضح من كل هذا الاختصاص الدبلوماسية البرلمانية بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 31 من دستور 1996، محدودة باعتبار أن البرلمان ليس له سلطة التدخل في أية مرحلة من مراحل إبرام المعاهدات الملزمة لمالية الدولة باستثناء منح أو رفض الإذن بالمصادقة على هذه المعاهدة⁴⁴.

ثانيا: توسيع صلاحيات البرلمان في مجال المراقبة البرلمانية

تقوم الرقابة البرلمانية على أساس مناقشة البرنامج الذي يتقدم به الحكومة بعد تعيينها من طرف جلالة الملك وذلك طبقا للفصل 60 من الدستور الذي ينص على أن الوزير الأول يقدم الخطوط العريضة لبرنامج حكومته في كافة الميادين بعد تعيينها من طرف الملك. هذا أن مناقشة البرلمانين غالبا ما تقتصر على تركية الخيارات الأساسية، لاسيما ما يتعلق بالإجماع الوطني حول استكمال الوحدة الترابية، وكذلك الدعوة إلى تفعيل الدبلوماسية المغربية حتى تتلاءم مع التحولات الدولية والدور الذي يتطلع المغربي إلى القيام به⁴⁵.

وهناك تقنية أخرى بيد البرلمان وهي مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الخارجية والتعاون ، حيث أنها تشكل فرصة أخرى لتعبر كل الفرق عن مواقفها وتصوراتها الدبلوماسية ، ومساءلة المكلف بالقطاع عن التطورات التي وصل إليها ملف الصحراء ، وكذلك بعض الملفات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي وبالجمالية المغربية في أوروبا ، وتصورات العمل الدبلوماسي في ظل إكراهات

44- هند المسعودي، مرجع سابق، ص 118.

45- لبابة عاشور، مرجع سابق، ص 56-57.

العولمة ومتغيرات النظام الدولي . أما التقنية الأخيرة فتتمثل من خلال الأسئلة سواء منها الشفوية أو الكتابية وهي تسمح للبرلمانيين بمساءلة الحكومة حول بعض القضايا التي تهم علاقات المغرب بمحيطه الخارجي، ولا سيما قضايا الهجرة والتجارة الخارجية والعلاقات مع المؤسسات الاقتصادية العالمية . وقد يتم ذلك بواسطة الأسئلة الكتابية أو الأسئلة الشفوية أو ما يعرف بالأسئلة الأنية " المرتبطة بقضايا ظرفية طارئة تستقطب اهتمام الرأي العام المغربي ⁴⁶.

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث أن نتطرق لأهم الأبعاد والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية على اعتبارها هي الأداة الأولى في ربط الوحدات الدولية فيما بينها وبعدها حاولنا أن نخص جزء من هذا المبحث للفاعلون الرسميون للسياسة الخارجية المغربية والدور الذي خول لهم دستوريا وقانونيا لممارسة هذه السلطة، حتى يمكن لنا أن نعرف من المتدخل الحقيقي في السياسة الخارجية المغربية خصوصا اتجاه المحيط المغربي باعتباره المحيط الذي نحن بصدد دراسته.

أما فيما يخص المبحث الثاني فإننا سنحاول أن نتطرق لأهم المحددات التي تجمع المغرب القضاء المغربي حتى يتسنى لنا معرفة مدى مكانة وحتمية المجال المغربي في الواقع المغربي ولذلك فإننا سنحاول أن نناقش هذا المبحث من خلال التساؤل التالي ، ما هي المحددات التي وجهت وتوجه السياسة المغربية في القضاء المغربي؟

المبحث الثاني : محددات العلاقة المغربية المغربية

إن أي دراسة قانونية لأي تجمع إقليمي تتطلب تقديم كل المعطيات التي يتوفر عليها هذا التجمع ولذلك رأينا من الضروري تقديم أهم المحددات التاريخية والجغرافية والاقتصادية لمنطقة المغرب العربي حتى يتسنى لنا الإلمام بأهم جوانب الموضوع باعتبارها معطيات مؤثرة في السياسة الدولية للدول وأيضا محرك أساسي للسياسة الخارجية.

وبهذا ما هي أهم المحددات التي تربط السياسة المغربية بالمحيط المغربي؟

المطلب الأول : المحدد التاريخي لمنطقة المغرب العربي

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغربي، وقد عرفت المنطقة المغربية محاولات الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداء من عهد الملك البربري " ما سنيسا" و" يوغرطا" ثم في الفترة الأولى للحكم الإسلامي وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية، والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية، والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية⁴⁷.

لكن هذه المحاولات المتكررة لم يكتب لها النجاح لأنها كانت مركزة على استعمال القوة للغزو وبسط النفوذ .

هذا فضلا على أن دافعها كان إما الأزمات الاقتصادية أو الدوافع الدينية أو المتطلبات السياسية أو التحولات الاجتماعية، وكيفما كان الحال، فإن الوحدة كانت الوسيلة الوحيدة لوضع حد للتهديد الخارجي الذي كانت تتعرض له سواحل المنطقة المغربية فضلا عن التهديد الداخلي المتمثل في التناحر بين الدويلات و الخلافات بين الحكام واقتتالهم في بعض الأحيان كما تشهد على ذلك الأحداث التاريخية.

وما يبرز من خلال هذه المشاهد الوحشية أنها كادت ان تحول الأقطار المغربية إلى دولة واحدة في عدة مشاهد من التاريخ .

من أشهر هذه المشاهد المشهد الذي سيطرت فيه الدولة الموحدية على جميع أقطار المغرب العربي بين سنتي 1160م و 1212 م وإذا كانت الدولة الموحدية فرضت وجودها بكل عظمة ، إلا أنها لم تلبث ان ضعفت واقتصرت نشاطها على التنافس فيما بينها مما ساعد على ضياع الأندلس والقضاء على آخر معاقل المسلمين بسقوط غرناطة عام 1492 الأمر الذي سمح البرتغال والإسبان بمهاجمة السواحل والتوغل فيها تترتب عليه الاستئجاد بالدولة العثمانية⁴⁸.

ومن المواقف أيضا أثرت تأسيس الدولة الفاطمية التي وجدت لبعض الوقت أغلب أجزاء بلاد المغرب في الفترة الفاصلة بين 910-973 م وابتداءا من عام 969 م انتقلت هذه الدولة إلى مصر

47- جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسة طبعة 2004 ص 12.

48- سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، منشأة المعارف 1993 ص 61.

ومما يذكر ان التأثير الشعبي الذي كان سائدا وقت بسط سلطة الدولة الفاطمية قد زال بخروج الفاطميين منها إلا القليل من الخوارج الإباضية المتواجدين في جزيرة "جربة" ووادي ميزاب".

إنه ليس من الضروري مراجعة جميع المواقف التي عرفتھا المنطقة خلال الأزمنة القديمة وإن كنا قد أشرنا إلى مشهدين منهما لأهميتهما إلا أننا سوف نستعرض بإيجاز مواقف العصر الحديث ابتداء من مشاريع العشرينات والثلاثينات كالذي جسد " نجم شمال إفريقيا وتلك التطورات المرتبطة بنمو حركة التحرير الوطني في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وما يتعلق بلجنة تحرير المغرب العربي، المنبثقة عن مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة سنة 1947 مرورا بمؤتمر طنجة في أبريل سنة 1958 وانتهاء بالمحاولات التي عرفتھا المنطقة بعد استقلال الأقطار المغاربية الثلاثة.

وفي العهد الاستعماري سيطرت فرنسا على أغلب الأراضي المغاربية ابتداء من الربع الثاني من القرن 19 حيث لم تكتف، بسط سيادتها على الجزائر، سنة 1830 بل امتدت لتشمل كلا من تونس سنة 1881 والمغرب سنة 1912 لتمهد بدورها استقرار الإسبان في شمال المغرب سنة 1884 والإيطاليون بترابلس سنة 1911.

ومنذ خضوع الأقطار المغاربية للهيمنة الاستعمارية أخذ سكانها يشعرون بضرورة التضامن والنضال المشترك ضد الاستعمار مخططاته الرامية إلى القضاء على الذاتية العربية والإسلامية لشعوب المغرب العربي وتجزئته إلى جماعات متنافرة وهذا ما جعلهم يعقدون العزم على تحقيق وحدتهم لمقاومة العدو المشترك وإفشال برامجه ومخططاته وإحباط نواياه⁴⁹.

ويتجلى ذلك من خلال محاولات توحيد جبهة الشعوب لمكافحة العدو المشترك فهي وحدة شعب من أعماق كفاح الشعوب المغاربية في سبيل التحرر والاستقلال، وبهذا أصبحت الوحدة المغربية إحدى الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في الجزائر والمغرب وتونس .

لذا ترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي فالفكرة تأسست في أوائل القرن المنصرم وتطورت عقد بعد عقد .

49- محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال ، ندوة وحدة المغرب العربي ببيروت ، مركز دراسات

الوحدة العربية، 1987 ص 17.

ولعل المرة الأولى التي ظهرت فيها كلمة المغرب تعبيراً على مدلول سياسي كان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك بصدر مجلة الدفاع عن حقوق شعوب المغرب العربي باسم المغرب " التي كانت تصدرها اللجنة التونسية الجزائرية بسويسرا بزعامة محمد باشا حامبة، ومن أهم ما قامت به هذه اللجنة أنها قدمت عريضة لمؤتمر الصلح سنة 1918 تطالب فيها بحقوق الشعوب المغربية المتمثلة في حق تقرير مصيرها.

كما أن منظمة نجم شمال إفريقيا التي تأسست في باريس في أواسط العشرينات من أجل إغاثة العمال المغاربة والدفاع عن المصالح الاجتماعية والمادية لمسلمي شمال إفريقيا ثم أصبحت تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وبعد قيام جامعة الدول العربية سنة 1945، تحول نشاط الحركات الوطنية المغربية إلى القاهرة حيث عقد مؤتمر المغرب العربي " في عام 1947 حضره جانب القادة المغاربة الأمين العام للجامعة العربية، خصص للبحث عن أنجع الوسائل وتنسيق الأعمال وتوحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك.

ومن توصيات المؤشر أيضاً تكوين مكتب المغرب العربي بالقاهرة والذي تم بالفعل تشكيكه في 1947 ، وأطلق عليها اسم لجنة تحرير المغرب العربي" برئاسة الأمير عبدالكريم الخطابي، وقد كان من المتوقع أن يحدث ميلاد هذه الحركة التحريرية قفزة نوعية على صعيد تطور فكرة المغرب العربي وتحريره من الهيمنة الاستعمارية لكن الألفاظ المعبرة عنها في الميثاق لم تسعف الحركة من التصدع مما جعل المكتب مقر للقاء والتنظيم.

ومع مطلع الخمسينات أخذ المنظور الوحدوي طابع العمل العسكري وأصبح الإطار المرجعي للحركة التحريرية المسلحة، فتكونت بالتعاقب جيوش التحرير المغاربية حيث تكون في الجزائر سنة 1954 جيش التحرير الجزائري، وفي تونس جيش التحرير التونسي سنة 1955، وفي المغرب جيش التحرير المغربي من نفس السنة .

وإذا كانت فكرة المغرب العربي" قد سائرت الكفاح الوطني لشعوب شمال إفريقيا فإن ميلادها الرسمي لم يتم إلا في مؤتمر طنجة عام 1958 وقد كان جدول أعمال المؤتمر يتضمن قضايا حرب الاستقلال ووحدة المغرب العربي إلا أن المشاكل السياسية كادت أن تكون عقبة في توحيد صفوف دول المغرب العربي ، فبعد استقلال الجزائر ، 1962 أثيرت مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر

وبعد حل مشكل الحدود، وبعدها أثّرت ملف الصحراء الذي أدى قطع العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية سنة 1975 ، تم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وتونس عام 1983⁵⁰.

وهكذا قد شهدت سنوات السبعينات تدهور شديدا في العلاقات السياسية بسبب نزاع الصحراء التي ما تزال تنتظر الحل حتى الآن، ذلك التصدع والانسداد دفع الدول المغربية إلى انتهاج سياسة المحاور قصد إحداث شيء من التوازن بين الأطراف. وإن كانت هذه المحاولات قائمة أساسا على أسس سياسية لمواجهة متاعب اقتصادية.

وأول هذه المحاولات كانت معاهدة الإخاء والوفاق التي وقعت بتونس في 1983 بين الجزائر وتونس وانضمت إليها موريتانيا من نفس السنة أما المحاولات الثانية تكمن في معاهدة وجدة التي تم التوقيع عليها سنة 1984 بين المغرب وليبيا. ولقد انتهى العمل بهذه المعاهدة سنة 1986.

ولقد تجددت فكرة تحقيق الوحدة المغربية إثر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب عام 1988 وهذا بجانب عودة التآخي بين تونس وليبيا إثر إعادة علاقتهما الدبلوماسية 1987 هذا التصالح بين أطراف الفضاء المغربي سمح بظهور الدعوة إلى الوحدة من جديد فكانت قمة زيرالدا الجزائرية عام 1988 والتي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغربية، حيث أعطيت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي وفي عام 1989 أبرم قادة البلدان المغربية في مراكش معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. وبالتالي اعتبرت هذه المعاهدة أول خطوة نحو بناء الوحدة بعد مرحلة طويلة من القطيعة إلا أنه ظل استكمال هذا الاتحاد والدفع به إلى الأمام صعب التحقيق نظرا للصراعات السياسية التي ظلت تلاحق المنطقة ولذلك هناك من اعتبر معاهدة مراكش هي تكرار لتجارب سابقة في شكل مؤسساتي جديد⁵¹.

المطلب الثاني: المحدد الجغرافي لمنطقة المغرب العربي

تقع منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم ويحدها من الشرق

50- سعد زغلول عبد الحميد، مرجع سابق، ص 62.

51- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 22-23-24.

مع السودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي. إذا كان هذا موقع المنطقة المغاربية. فما هو موقع كل دولة من الاتحاد؟

تقع المغرب في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يصل طوله 537 كلم والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول حوالي 2446 كلم، ويحدها من الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي.

أما الجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم، ويحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا، وتونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا.

بينما تقع ليبيا وسط شمالي إفريقيا بين المشرق والمغرب العربي ويحدها من الشرق مع السودان من الغرب تونس والجزائر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يصل طوله إلى 1800 كلم ومن الجنوب النيجر والتشاد.

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي، ويحدها من الشمال الشرقي من المغربي العربي ويحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط التي تطل عليه بساحل يصل طوله إلى 1300 كلم من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر⁵².

أما موريتانيا تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية ويحدها من الشمال ومن الجنوب نهر السينغال ومن الشرق مالي ومن الغرب الصحراء المغربية والمحيط الأطلسي التي تقع عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم .

المطلب الثالث : المحدد الاقتصادي

تتبع أهمية هذا العامل من كون اقتصاد دول المغرب العربي متشابه وأن منتوجاته المصدرة إلى السوق الأوروبية خاصة المنتوجات الزراعية تواجه منافسة من الدول الأوروبية المحادية للبحر الأبيض المتوسط التي بها نفس المنتوجات بحكم التشابه المناخي .

52- الأعرج عبد القادر، السياسة المغربية المحيط المغاربي (1956 – 1994) رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، سنة 1994

وبما أن المنتج الزراعي الحالي لا يلبي الحاجة الغذائية لبلدان المغرب العربي الامر الذي جعلها في حالة تبعية لغيرها هذا الغير ذو الفائض الغذائي أصبح يستخدم هذه المنتجات كسلاح استراتيجي في مواجهة الدول التي في حاجة إلى منتوجاته بلا شك ان هذا العجز زاد في الأعباء المالية المترتبة على استيراد هذه المنتجات الغذائية من الخارج، حيث امتصت هذه الواردات جزءا كبيرا من إيرادات البلدان المغربية من العملة الصعبة . الأمر الذي أدى إلى اختلال في التوازنات المالية والاقتصادية مما دفع البلدان المغربية إلى الاستدانة من البنوك الدولية وبفوائد مرتفعة من أجل توفير الغذاء وشراء المواد المصنعة وإقامة المشاريع الخاصة ومن تم السقوط في مشاكل المديونية.

ومن تم يتضح لنا بأن الاقتصاد المغربي في الوقت الحاضر يتميز بتبعية لغيره أي الاقتصاد الأجنبي فهو اقتصاد تابع غير مستقل يخضع لاستغلال الشركات والاحتكارات الأجنبية في غالبيته.

كما أن منطقة المغرب العربي توجد بها إمكانيات اقتصادية هائلة تتجلى أساسا في القطاعات التي لها علاقة بالطاقة الذي تصدره الجزائر وليبيا اللتان تصدران النفط، فضلا عن الغاز الطبيعي من الجزائر الموجه إلى أوروبا من المغرب العربي، والقطاع المعدني المتنوع من الفوسفات والحديد والنحاس وغيرها.

وهذان القطاعان أساسيان يؤهلان دول المغرب العربي لأقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة والعالم الخارجي.

وقد ترتب على اعتماد الاقتصاد المغربي على بيع المواد الأولية ونصف المصنوعة في الأسواق الخارجية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسبب ظروف العالم السياسية والاقتصادية وهذا الوضع يؤدي غالبا إلى عجز في الميزان التجاري بالنسبة للبلدان المغربية ، كما أن اختلال التوازن بين عوامل الإنتاج في مختلف الاقتصاديات المغربية ذلك أن توفر المواد الخام والأراضي الزراعية بينما يقل رأس المال وبدرجات متفاوتة وهذا يؤدي إلى عدم توازن نمو الاقتصاد⁵³.

المبحث الثالث : مراحل البناء المغربي

53- جمال عبدالناصر مانع، مرجع سابق، ص 41-42.

إن للبناء المغربي ضرورة تاريخية وحضارية، وهي ضرورة تقتضيها الجغرافيا كما يقتضيها المجتمع، إلا أنها بقيت سياسيا صعبة التحقيق، فمنذ نهاية الخمسينات إلى اليوم تم توظيف خطب الوحدة استراتيجية من قبل السلطة الحاكمة في المغرب العربي من أجل تجاوز ظروف سياسية ومن تم عبئت هذه الأخيرة بمشروع تكاملي أثبت تطور ظروف المجتمع المغربي أنه كان وما يزال ضرورة حتمية⁵⁴.

المطلب الأول: البوادر الأولى للبناء المغربي

سوف نناقش هذا المطلب من خلال نقطتين اثنتين وهما : فقرة أولى نشأة التجربة المغربية وفي فقرة ثانية تقويم نتائج التجربة.

الفقرة الأولى : نشأة التجربة المغربية

إذا كانت فكرة المغرب العربي كإطار للتنسيق والتضامن ضد الاستعمار فإنها لم تتبلور كلية إلا خلال مرحلة جد متقدمة كفاح شعوب، شعوب المنطقة للانعتاق من الاستعمار على يد السيد علي باشا حمية " أحد رواد الحركة التونسية الذي نادى بحتمية توحيد دول المنطقة لمواجهة الاستعمار وأعقب ذلك بإجرائه لاتصالاته مع رواد الحركة المغربية والجزائرية. إلا أنه بالرغم من ذلك لا يمكن أن نغفل الدور الذي قام به المولى عبدالرحمان حيث أزر حركة الأمير عبدالقادر بالجزائر على الأقل حتى توقيع اتفاقية 1844 وساند أيضا المقاومة التونسية بعد توقيع على معاهدة الحماية لعام 1881 إضافة إلى العلاقات الوطيدة التي كانت قائمة بين الحركة الوطنية المغربية ومثيلاتها الليبية ، سيما خلال مرحلة تزعمها من طرف البطلين التاريخيين محمد بن عبدالكريم الخطابي " وعمر المختار"⁵⁵.

وفي أواسط العشرينات من القرن العشرين ستتولى في باريس اللقاء بين رجال الحركة الوطنية المغربية والتونسية والجزائرية، وستؤسس جمعيات هدفها المركزي الدفاع عن كيان المغرب العربي وكان أبرزها كما ذكرنا سالفا " نجم شمال إفريقيا" المؤسسين في عام 1926 بقيادة مصالي الحاج "

⁵⁴ - د.مختار مطيع، المجتمع الدولي المعاصر بين الحرب والسلام، الرباط، دار القلم للطباعة والنشر طبعة I، سنة 2002 - ص 39.

⁵⁵ - د.مختار مطيع " المجتمع الدولي المعاصر بين الحرب والسلام " الرباط، دار القلم للطباعة والنشر طبعة I، سنة 2002 - ص 39.

وبعد سنتين تكون تنظيم ثان سمي جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين عام 1928 التي ستعقد مؤتمرين هامين لبحث فكرة المغرب العربي الموحد سيما مؤتمرها الثاني المنعقد بالجزائر 1932⁵⁶. أما بعد الحرب العالمية الثانية فإن مركز الحركة الوطنية المغربية سيتحول مع إنشاء الجامعة العربية 1945 إلى القاهرة بتأسيس مكتب المغرب العربي عام 1947⁵⁷.

وفي هذا الإطار انعقد مؤتمر طنجة بتاريخ 26 أبريل 1958 بحضور ممثلي الأحزاب الوطنية الثلاث آنذاك (حزب الاستقلال المغربي- جبهة التحرير الوطني الجزائري ، حزب الدستور التونسي) كان ذلك غداة الاستقلال المغرب وتونس ، في حين كان الشعب الجزائري يكافح ضد الوجود الاستعماري الفرنسي ويعتبر هذا اللقاء من طرف كل المختصين بمثابة المرجع الأول لبلورة المشروع المغربي .

وابتداء من هذا التاريخ توالى محاولات التوحيد بين بلدان المغرب العربي بحيث عرفت المنطقة محاولات أولية للتوحيد الإقليمي في الفترة المتراوحة بين 1964 و 1975 حيث انعقد مجموعة من اللقاءات أفرزت عدة لجان من أجل تنمية وتنشيط ميدان التعاون الاقتصادي والتجاري الليبي وكذلك عدة أجهزة منها ما هو دائم، ومنها ما هو غير دائم نذكر من بينها على الخصوص اللجنة الاستثمارية المغربية الدائمة والمركز التجاري لل** ، ثم مركز الدراسات الصناعي للمغرب العربي .

غير أن هذه المنجزات بقيت جد محدودة وخصت لعدة متغيرات سياسية أدخلت المشروع المغربي من 1975 إلى 1988 في مرحلة شبه نائمة⁵⁸.

الفقرة الثانية : تقويم نتائج التجربة

إن فشل المحاولات الاندماجية بالمغرب لهذه المرحلة ، هو في الواقع تأكيداً لواقع الإخفاق السياسي في مشروع المغرب العربي الكبير .

56- امحمد المالكى " حول مشروع المغرب العربي الكبير " مقارنة لبعض عناصر الخطاب" شؤون عربية" عدد 49 سنة 1987

57- واكوز لطيفة " العلاقات المغربية الجزائرية بين التعاون والصراع" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة الرباط سنة 2006 – 2007 ص ، 12.

58 محمد عابد الجابري، إعادة تأسيس فكرة المغرب العربي " سلسلة 17 دار النشر المغربية ، طبعة أولى ، 2003 ص 12.

فالقراءة المتمعنة لمحددات الفشل السياسي تكشف عن غياب الإرادة الحقيقية في تذويب الخلافات السياسية والسوسيو اقتصادية البلدان المغاربية لقد حملت فوق الاستقرار السياسي بالمغرب العربي بدور التنافر بين أنظمتها فارتسم هذا التمايز تحديدا ضمن توجهات هذه الأقطار داخليا وعلى المستوى الدولي لقد سارعت كل دولة نحو ترجمة استراتيجيتها التنموية وفقا لطبيعة نظامها السياسي وبارتباط وثيق مع العوامل التي أفرزته، مشكلة بذلك أرضية التناقض المفتعل بين قيادات المغرب العربي وبرزت تبعا لذلك قطرية متطرفة وأنانية بدائية .

فإذا كانت الحركة المغاربية قد خلقت من الوحدة مصدر التضامن المشترك بين الشعوب والنخب الصاعدة آنذاك اتجاه الخصم المشترك "الاستعمار" فإنها اقتصرت على الشعارات دون أن تذهب لأبعد من ذلك⁵⁹.

وهكذا كانت فكرة المغرب العربي فكرة إجرائية وسيلة لتحقيق الذات ولم يكن من شغل المبشرين بالفكرة تحديد تفاصيل وآفاق الوحدة بين الأقطار الثلاث بل كان ما يهمهم هو تجريد هذا القطر من قبضة الاستعمار⁶⁰.

إضافة إلى أن الأنظمة السياسية عرفت تناقضا واضحا على مستوى المؤسسات يزكيه التعارض في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ، فكيف يمكن التوفيق بين جمهوريات ومملكة تقليدية ذات مرجعية دينية، أو بين جمهوريات يختلف بعضها عن بعض، فهذه جمهورية ذات خصائص برجوازية وهذه جمهورية ثورية شعبية ، وهذه جمهورية لا مثيل لها في التاريخ وموريتانيا لم تعرف منذ استقلالها أية توابت حقيقية تتحكم في وضعيتها السياسية والاقتصادية.

ويمكن القول كذلك أن الأسس الإيديولوجية والخيارات الخارجية كانت غير متشابهة فهؤلاء تقدميون يناهضون الإمبريالية، وهم من أنصار عدم الانحياز قرييون من الاتحاد السوفياتي ،وهؤلاء حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية متهمون بالعمالة للغرب ، فهم معتدلون مطيعون تجب مقاومتهم ومناهضة أنظمتهم وتأليب شعوبهم ضد حكاهم لبناء مغرب الشعوب أو كما قال الهواري بومدين "

59- فتح الله ولعلو " المشرع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية " الدار البيضاء دار توبقال للنشر الطبعة الأولى، 1997. ص 8.

60 -Mohamed BANNOUNA « la dimension géopolitique du Maroc méditerranéen » in le Maroc méditerranéen , la 3^{ème} dimension actes de la 1^{ère} rencontre scientifique du GER Organisé à tétouan les 12/13 et 14 octobre 1990 casablanca Le fenec 1992 p 112.

إن بلاد تؤمن بوحدة شعوب المغرب العربي لا بوحدة دولة⁶¹ فحدتت مواجهات بين الأنظمة السياسية القائمة نذكر منها:

5-الخلاف المغربي الليبي حول موقف هذه الأخيرة من أصوات المغرب لسنوات 1971 /

1972 / 1973

-الخلاف التونسي الليبي حول طرد هذه الأخيرة للعديد من العمال التونسيون العاملين بها

-الخلاف الجزائري الموريطاني حول موقف هذه الأخيرة من قضية الصحراء⁶². كما عكست

مرحلة الفشل التي أصابت محاولات التكامل زيادة على عامل العضوية والظرفية اقتصاد لوثيقة أو معاهدة مدققة ناضجة تعكس تراضيا مشتركا للدول الأطراف حول مفهوم التكامل وغيرها من الأسباب التي كرسست واقع التجزئة مما يعني أن انعدام التطبيق الديمقراطي السليم إن قطريا أو مغاربيا وبالتالي فإن فكرة الوحدة لم تكن سوى شكلا من أشكال الخطاب السياسي بيد النخب الحاكمة للتحكم في مشاعر الشعوب بالرغبة للاتحاد والدفع بعجلة المنظمة إلى الأمام.

وبالتالي لا شك أن سنوات الثمانينات جاءت لتؤكد هشاشة الاختيارات القطرية من جهة ولتؤكد

مدى تبعية الهيئات الاقتصادية المغاربية لمراكز الرأسمالية العالمية من جهة أخرى فبمجرد ما عرفت هذه المنظومة نوعا من الأزمة الاقتصادية والمالية حتى انعكس ذلك بشكل أكثر حدة على البلدان المغاربية.

لقد تراجع الربع النفطي بالجزائر مع ما نتج عن ذلك من مضاعفات على دينامية التنمية بهذا

القطر كما اضطر المغرب بسبب ثقل مديونيته الخارجية لاتباع سياسة تقويم بنيوية ابتداء من سنة 1983، كما تقلصت الصادرات التونسية من المواد الفلاحية إلى حد ما بفعل عامل الجفاف سنوات 1986 - 1987 - 1988 . هكذا نرى أن الأقطار المغاربية من موريتانيا إلى ليبيا ، وهي تواجه الاختناق الخارجي تباشر سياسات تقويمية لاقتصاديتها ، إضافة إلى الانعكاسات الناجمة عن إجراءات التوسع التي شهدتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، سيما بعد انضمام كل من البرتغال وإسبانيا.

61- عبد الهادي البكوش"اتحاد المغرب العربي الصعوبات والآمال ، دراسات دولية عدد 72 أكتوبر 72.

62-عبدالهادي بوطالب" دور المغرب في إرساء اتحاد المغرب العربي في مبادئ ثابتة لديبلوماسية متحركة أشغال ندوة اليوم الوطني

للدبلوماسية المغربية أبريل 1956 أبريل 2000 الرباط النادي الدبلوماسي المغربي أكتوبر 2000، ص 38.

في ظل هذه العناصر المتداخلة برز وعي لدى المسؤولين المغربية بضرورة توحيد المجهود الإقليمي والمغاربي بشكل مشترك لمواجهة التحديات وإرساء الاقتصاد على قاعدة التكامل الوطني والاعتماد المتبادل ، والانتقال إلى مرحلة التعايش والمصالحة التي تحققت عمليا في لقاء وزير الدة" بالجزائر يونيو 1988 على هامش القمة العربية الطارئة لدعم الانتفاضة الفلسطينية وذلك من أجل :
-التخفيف وليس القضاء على الأزمة التي تعرفها الدولة الوطنية⁶³.

-إعادة الاعتبار لشرعية السلطة التي تآكلت بفعل الهزات الاجتماعية واخيرا يمكن وبشكل أو بآخر تطبيق زحف التيارات الاسلامية التي ما فتئت تتقوى كتيار منافس للانظمة لا سيما بالجزائر .
وبالتالي اعتبر هذا المؤتمر أول خطوة نحو بناء الوحدة بعد مرحلة طويلة من القطيعة وليعلن التأسيس الرسمي لاتحاد المغرب العربي خلال لقاء مراكش عام 1989⁶⁴.

هل يمكن اعتبار معاهدة مراكش عبارة عن صوت جديد في تاريخ المنطقة المغربية في ما بعد الاستعمار أم أنها ظلت تجربة متكررة في شكل مؤسساتي جديد؟

المطلب الثاني :اتحاد المغرب العربي ، الأهداف والهيكل وأسباب الإخفاق

بعدما تحدثنا عن أهم بؤادر ملامح قيام الاتحاد المغرب العربي سوف نستأنف الحديث عن تاريخ توقيع زعماء الدول المغربية لوثيقة قيام اتحاد المغرب العربي والتي تضمنت مجموعة من الأهداف والهيكل (كالفقرة الأولى) لكن تلك الخطوات بقيت حبرا على ورق ولم يتحقق أي شيء من الاستراتيجية التي تم رسمها ، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن سبب تعثر بناء الصرح المغربي (فقرة ثانية)

الفقرة الأولى: أهداف وهيكل الاتحاد

⁶³ -أحمد ينكوكس" العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام ، كلية الحقوق الرباط، 1989 ، ص 154.

⁶⁴ - مفتاح حكيمة، اتحاد المغرب العربي والتكتلات الاقتصادية " لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام كلية الحقوق الرباط، 1993

سوف نتطرق في هذه الفقرة إلى الأهداف التي سعى المغرب تحقيقها من خلال الدخول في هذا الاتحاد وبعدها سوف أتطرق إلى أهم المبادئ والأهداف التي جاءت في وثيقة الاتحاد لعام 17 فبراير 1989.

يمكن القول أن المغرب حين قرر الدخول في اتحاد المغرب العربي "سعى إلى تحقيق عدة أهداف يمكن أن نوجزها فيما يلي :

*تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من خلال التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد، والاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبية التي ستساعد على حركية التجارة الخارجية وتأتي أهمية ذلك بعد رفض المغرب الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة.

*رغبة المغرب في التوصل إلى صيغة مناسبة لتسوية الخلافات بين وبين دول المغرب العربي وتجاوز فشل الوحدة المغربية الليبية ومحاولة استقطاب المحاور التي كانت قائمة ضده .

*الرغبة في استخدام صيغة الاتحاد كرسيد تفاوضي مع جبهة البوليساريو والتوصل إلى حل لمشكل الصحراء التي مثلت عبئا كبيرا عسكريا وسياسيا واقتصاديا منذ إعلان الجمهورية الصحراوية المزعومة عام 1976

*الرغبة كذلك في الخروج من العزلة التي أصبحت تتخبط فيها الدبلوماسية المغربية، بعد اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالاتحاد الإفريقي، بجبهة البوليساريو .

*كما تضمنت معاهدة مراك لعام 1989 مجموعة من المقتضيات منها ما يتعلق بالهيكل التنظيمية 65:

-تنمية أواصر الأخوة التي ترتبط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض

-تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانفاق

-نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين

العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها

66

ومن الملاحظ أن هذه الأهداف مست جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية ولذا اعتمدت الدول المغاربية مجموعة من المشاريع حاول كل واحد منها تحقيق هدف إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه أي من هذه المشروعات تحقق على أرض الواقع ؟

ولتحقيق الأهداف المذكورة نصت المعاهدة على مجموعة من الأجهزة على رأسها

مجلس رئاسي يتكون من رؤساء دول الاتحاد وتكون رئاسته بالتناوب سنويا⁶⁷.

مجلس وزاري يتكون من وزراء خارجية الدول الخمس⁶⁸

لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها⁶⁹

مجلس شوري استشاري يتكون من عشرة أعضاء يتم تعيينهم من كل دولة⁷⁰

مجلس تحكيمي " محكمة عليا " يضم اثنين من القضاء من كل دولة⁷¹

أمانة عامة قارة⁷²

لقد استكمل الاتحاد بناء هيكله المنصوص عليها صراحة بالمعاهدة وهو مجهود جدير بالذكر وتقدر نتائجه ، كما تمكن من إبرام اتفاقيات متعددة ومتنوعة إلا أنه لم يتقدم بشكل جلي في مضمار تنفيذ الاستراتيجيات العامة التي رسمتها أجهزته، وأقرها قاداته مما جعل نتائج الاندماج الجهوي، بشقيه الاقتصادي والأمني محدودة وهزيلة .

66- المادة 2 من المعاهدة .

67- المادة 4 من المعاهدة

68- المادة 8 من المعاهدة

69- المادة 1 من المعاهدة

70- المادة 12 من المعاهدة

71- المادة 13 من المعاهدة

72- المادة 11 من المعاهدة

والسؤال هنا لماذا تعتبر استكمال الوحدة المغربية؟ هل هو قدر المنطقة أم أن العوامل الخارجية كانت سببا في عدم ارتقاء البلدان المغربية إلى مستوى الاندماج على الرغم من التأكيد على حتميتها؟

الفقرة الثانية: الحصيلة الإجمالية للاتحاد

منذ تأسيس الاتحاد المغربي سنة 1989 على أسس غير واضحة المعالم، وهو يعاني من أزمة هوية لقد أخفقت الدول المغربية في تشكيل اتحاد قادر على الإقلاع وعلى أن يتعهد نفسه بنفسه ، فمن بين الأسباب التي تكمن في تعثر الاتحاد القاعدة التي أرسى عليها والتي لم تكن في جوهرها سوى شعارات طوباوية ترتبط بالماضي المشترك الدولة وبالمقاومة التاريخية⁷³.

فإذا كان القضبان الرئيسيان للمغرب العربي هما "المغرب والجزائر". فإن هذين البلدين هما اللذان كان من وراء مد وجزر مشروع الوحدة، فخلفيات الصراع متواجدة باستمرار وهي مرتكزة على أسس شخصية (مسألة زعامة النظام الإقليمي المغربي) وتوازنية (تتعلق بتوازن القوى في المنطقة) وترابية (مشكلة الحدود) .

وهذا أساس انعدام الثقة في كل مشروع تكاملي مغربي ، وهي أساس طغيان النزعة القطرية التي عجزت عن تحقيق آمال المواطنين على مستوى المنجزات التقوية وحالة دون حصول تحولات بنيوية وضرورية لتداخل الاقتصاديات المندمجة والتحامها بشكل فعال ومفيد .

إضافة إلى الإفراط في سيادة الدولة ، هذه الحقيقة تجسد بعد أن تم إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر على إثر الأحداث التي عرفها فندق "أطلس إسني" بمراكش في غشت 1994 ، والتي حمل فيها المغرب المسؤولية الجزائرية بشكل وضعه بنوع من التسرع إلى فرض التأشيرة مما ردت عليه الجزائر بإغلاق الحدود* هذه الوضعية كانت تؤثر لطغيان الهاجش الأمني وانعدام الثقة⁷⁴.

ومن القضايا التي ساهمت في تعثر اتحاد المغرب العربي ، وأثرت بشكل أو بآخر على أدائه التفاعل السياسي في الجزائر فمنذ خريف 1988 دخلت الحياة السياسية الجزائرية دائرة التوثر وخسر

73- جميلة شرادي" موقف الرأي العام المغربي من تأثيرات السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، دفاتر سياسة العدد 64 يونيو 2004- ص 4.

*- لقد قام المغرب في شهر أبريل من عام 2008 بمبادرة تجسدت في دعوة الجزائر إلى فتح الحدود.

74- المختار مطيع" المجتمع الدولي المعاصر بين الحرب والسلام" مرجع سابق، ص 41.

الانتقال نحو الاستقرار السياسي وإرساء البناء الديمقراطي، حيث دخلت في دوامة من الفوضى الاجتماعية منذ الانقلاب العسكري على نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية 1992⁷⁵.

وإلى جانب غياب الاستقرار في الجزائر ، لعبت قضية لوكربي بكل ملابسها دورا في الفتور الذي طال أداء اتحاد المغرب العربي" وفعالية مؤسساته فقد أصدر مجلس الأمن القرار (731) في 21 يناير 1992 والذي بمقتضاه أقر بمسؤولية ليبيا عن تحطيم طائرة بنام " وفرض الحظر الجوي عليها. حيث ساهمت الدول المغاربية في تنفيذ قرار مجلس الأمن الحاضر بالحصار والالتزام به ، وقد كان موقف المغرب مجسدا لهذه الحقيقة حيث حرص الراحل الحسن الثاني" إنني لو كنت مكان ليبيا لاخترت أن أضحي باثنين من المواطنين لنجاة شعبي"⁷⁶.

فهذه القضية أثبتت هشاشة هياكل اتحاد المغرب العربي فالمادة 14 من المعاهدة نصت على ضرورة الدفاع المشترك وبالتالي لا ندري إن كان القادة المغاربة يدركون أبعاد هذا البند أم لا إضافة إلى استمرار الجزائر في التثبيت بموافقتها المعادية للوحدة الترابية المغربية وذلك من خلال دعمها للبوليساريو" وهذا يتناقض مع محتوى المادة 15 من معاهدة مراكش.

وخلاصة القول إن الاتحاد ولدته ظروف سياسية واكتسى طابعا ظرفيا واستراتيجيا ومازال خاضعا للأمزجة رؤساء دولة وليس لإرادة ومشاركة مجتمعاته فالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المدنية والنخب المتفقة لم تلعب دورا في تأسيسه (دون نسيان الأحزاب التي اجتمعت عام 1958) ولا في استمرارية ولا في محاولة إخراجها من صيرورة أزمتها⁷⁷.

ولذلك فإن قضية البناء المغربي هي من جنس الأحلام التي تحتاج إلى حماية اجتماعية وإلى غذاء من المثالية الحية فيما الحوافز القوية لاستئناف الجهد ولمواجهة مصاعب الحريق، ومن أي لنا

⁷⁵ في نهاية 1991 تم إجراء أول انتخابات تشريعية في البلاد وأسفرت جولتها الأولى عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعدا من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددهم آنذاك 430 مما دفع المؤسسة العسكرية إلى التدخل لإقالة الرئيس بن جديد وحل الجبهة والزج بقيادتها في السجون وعلى رأسهم " علي بلحاج" الرجل الثاني بعد عباس مدني الأمر الذي أدخل البلاد في حرب غير معلنة مازالت تخيم إلى الآن للإطلاع راجع حسن شافعي، الجزائر بعد مرور أكثر من عشرين عام على الأزمة ، السياسة الدولية عدد 148 أبريل 2002- ص 102.

⁷⁶ -

⁷⁷ المختار مطيع ، المجتمع الدولي المعاصر بين الحرب والسلام، مرجع سابق، ص 43.

بهذه المثالية وبتلك الحمية إن لم نطلبها في اتفاقيتنا المشتركة وفي ديننا الموحد وفي تاريخنا الكبير الحافل بالفتوحات الفكرية والحضارية ⁷⁸..

الفصل الثاني : المغرب والمحيط المغاربي بين واقع التجزئة وضرورة الاندماج

إن التفاعل المغربي مع محيطه المغاربي حاضرا وبقوة إلا أن النتائج المحققة ليست في المستوى ، نظرا للمشاكل والتحديات التي تعرفها المنطقة نتيجة بروز مجموعة من الظواهر الجديدة كالعولمة والتكتلات الاقتصادية الضخمة التي أصبحت تسيطر على أهم مناطق العالم .

إلا أن خيار المغرب العربي يبقى حاسما وقائما وضروريا في أولويات الدبلوماسية المغربية وضرورة تخطي العقد الشائكة التي تقف أمام استمرارية هذا التجمع وعلى المغرب أن يعزز من علاقته مع محيطه الجهوي لما يشكل له من أهمية استراتيجية خصوصا أن المغرب مكبل بمجموعة من الاتفاقيات الضخمة قد تنهكه مستقبلا .

المبحث الأول : مظاهر واقع التجزئة في المحيط المغاربي

المبحث الثاني : التحديات المغربية وضرورة الاندماج

78- د. مصطفى الخلافي، "المغرب العربي الكبير نداء المستقبل" مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة 2005 ص 43.

المبحث الثالث: التغيرات الإقليمية والعالمية على المنطقة المغربية وضرورة تعزيز الرهان الجهوي في السياسة الخارجية المغربية.

"إن أروع ما حققه الاستعمار هو مهزلة تصفية الاستعمار لقد انتقل الرجل الأبيض إلى الكواليس ، لكنه لا يزال يخرج العرض المسرحي"

-C.Maurel-

المبحث الأول : مظاهر واقع التجزئة في المحيط المغربي

في الواقع إذا كان الاتحاد المغربي قد شكل خطوة ملموسة في مسلسل تطبيق العلاقات المغربية، فإنه بصرف النظر عن سلسلة الاجتماعات التي عقدتها مختلف الأجهزة فإن الحصيلة الفعلية بعد مرور أكثر من 20 سنة تبدو هزيلة ولا تستجيب للمطامح والآمال التي فتحتها المعاهدة ، فهي مازالت متعترية خاضعة لعوامل التنافر أكثر مما تخيم عليها عوامل الجذب⁷⁹.

ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى عدة عوامل منها ما هو داخلي ذو الطابع السياسي ومنها ما هو اقتصادي وبذلك سأناقش في (مطلب أول) عوائق طبيعة سياسية وفي (مطلب ثاني) عوائق ذات طبيعة اقتصادية.

المطلب الأول : عوائق ذات طبيعة سياسية

يوضح التوقف الذي طال اتحاد المغرب العربي إلى استمرار العوائق التي حالت دون تحقيق آمال الاندماج، فهل يمكن أن نعتبر أن التجزئة والقطرية في دول المغرب العربي وعدم تجانس الأنظمة السياسية هما الأسباب الرئيسية في تكريس واقع التجزئة، أم أن القسط الأوفر من المسؤولية في هذا الواقع يرجع إلى إشكالية استمرار النزاع في الصحراء؟

الفقرة الأولى : التجزئة والقطرية في دول المغرب العربي

لقد انطلقت الدعوة إلى إقامة اتحاد مغاربي في مؤتمر طنجة في 14 أبريل 1985، وقد كانت هذه الدعوة تحمل في طياتها طموح بناء اتحاد مغاربي قوامه النمو والتحرر والاقتصادي، وتجاوز

79 - سلامة كيلة " إشكالية التجزئة في الوطن العربي " منخل تمهيدى : مجلة الوحدة العدد 30/29 فبراير - مارس 1987. ص 98

مخلفات العهد الاستعماري بإقامة جبهة مغربية للدفاع عن اقتصاديات الأقطار المغربية، وحمايتها من عواقب قيام السوق الأوروبية المشتركة بين بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

وفي حقبة الستينات فترة نيل كل أقطار المغرب العربي لاستقلالها من المستعمر الأوروبي، اختارت القيادات المغربية الحاكمة بناء الدولة القطرية، فتجمدت كل خطوات الوحدة وضعفت آمال بناء وحدة مغربية ، وتلاشت تطلعات إقامة اتحاد اقتصادي على غرار المجموعة الأوروبية .

كانت الدولة القطرية في المغرب العربي تستمد شرعيتها من مقاومة شعوب المغرب العربي للاحتلال الأجنبي الذي أدى إلى طرد الاستعمار وتحقيق الاستقلال. ومن تم اختارت القيادات السياسية الحاكمة في المغرب العربي البناء القومي والتكامل الوطني في إطار الدولة القطرية على حساب فكرة البناء الوحدوي المغربي هذا الخيار أوقف العلاقات المغربية عند حدود الدولة القطرية، وجعلها محكومة بمقياس المصالح القومية الضيقة⁸⁰.

يفترض المراقب من الخارج ان دول المغرب العربي مهياة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل في محيطه المجتمعي ومطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي وبحكم الطابع الواقعي والبرجماتي الذي وسم أغلب سياسات أقطاره . ولعله يفترض أيضا أن غياب الوعي القومي الشمولي عن نخبه السياسية كما هو الحال عليه في المشرق العربي عموما قد يساعد في بلورة أهداف واضحة ومتدرجة ، وهو ما يمنحها إمكانية التحقق الفعلي في مستوى الممارسة والإنجاز⁸¹.

الفقرة الثانية: عدم تجانس الأنظمة السياسية

لا أحد يجادل حول اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال، ففي المغرب الأقصى يوجد نظام الملكية الدستورية والنهج الليبرالي المرتكز على التعددية الحزبية وعلى حدوده الجنوبية يقوم نظام سياسي يدير دفة الحكم فيه مجلس عسكري مؤقت، وعلى حدوده الشرقية يقوم نظام يعتمد الحزب الواحد وفي ليبيا استبدال النظام الملكي بالعسكري بعد انقلاب 1969

⁸⁰ - زكي مبارك، " أصول الأزمة في العلاقات المغربية - الجزائرية، نصوص شهادات وثائق وصور ، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2007.

⁸¹ - عبدالله رشيد، كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية 1953 - 1973 الدار البيضاء ، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، طبعة أولى، سنة 2004 - ص 427.

يقوم على تنظيمات اللجان الشعبية، وعلى الحدود الشرقية للجزائر يحكم القطر التونسي نظام رئاسي أسسه بورقيبة يعتمد على نظام الحزب الواحد .

فالأنظمة السياسية لبلدان المغرب العربي تعرف تناقضا واضحا على مستوى المؤسسات بتزكية التعارض في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة

-تجربة جزائرية تحمل هم الطموح نحو بناء المجتمع الاشتراكي

- ونموذج مغربي تونسي يتأرجح بين المحافظة على عاتقه بنياته والميل نحو الغرب الرأسمالي

والملاحظ أن مختلف الدول المغاربية إذا أعرضنا النظر عن الجماهيرية الليبية التي تترشح تحت نظام سياسي غير قابل للتوصيف، تعيش مخاضا سياسيا يحول البحث عن السبل القمينة بالانتقال إلى أنظمة ديمقراطية تعددية تضع حدا للأنظمة التسلطية والفردية⁸².

وهذه المهمة لا تتم في كافة الدول بنفس الوثيرة، فإذا كان المغرب يبحث عن هذه النقطة في إطار إصلاحات توافقية حافظت لحد الساعة على الاستقرار ومكنت من تحقيق إنجازات ديمقراطية ملحوظة على كافة المستويات ، فإن الأمر ليس كذلك في الجزائر التي أدى فيها إجهاض المسلسل الديمقراطي في سنة 1992 إلى دخول البلاد في حرب غير معلنة مازالت تخيم على البلاد، وتجعل الاضطراب سيد الموقف في كافة المجالات، وبالتالي تطرح على الدول المغاربية، ومنها المغرب إشكالية التعامل مع تفاعلات الأحداث ونوعية التوازن وحدوده في تحليل وتقييم ما يجري في هذا الجزء من المغرب العربي ، فغالبا ما يؤدي تصريح أو موقف إلى تشنج النظام في الجزائر⁸³.

وإذا كانت تونس قد استطاعت بعد إقصاء الزعيم الحبيب بورقيبة ، من تقزيم الخطر الأصولي الذي كانت تمثله حركة النهضة، فإن الخطوات الانفتاحية التي أقدم عليها الرئيس زين العابدين بن علي لا يظهر أنها أقرت بشكل لا رجعة فيه إقرار التعددية، فالمضايقات التي تعرض لها المنافس السابق في الانتخابات الرئاسية المنصف المرزوقي، والحكم بإحدى عشرة سنة على السيد محمد

82- الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية الفاعلون والتفاعلات" مرجع سابق، ص 95.

83- الحسان بوقنطار "السياسة العربية للملكية المغربية" سلسلة بحوث استراتيجية، مركز الدراسات العربية الأوروبي ، باريس الطبعة

مواعدة، رئيس حركته الاشتراكيين الديمقراطيين، ومضايقة أعضاء من المكتب السياسي المعروفين باهتمامهم بحقوق الإنسان، هذه الإجراءات التي أفرزت انتقادات القوى السياسية المغربية، لم يستسغها النظام التونسي، الأمر الذي أدى إلى فتور في العلاقات المغربية التونسية، وهذا السلوك يترجم بشكل واضح استمرار هيمنة الرؤيا الواحدة في التعامل مع البناء المغربي، فالحديث عن وجود مجتمع مدني يفترض القبول بتعددية المواقف والتقييمات داخل الأقطار المغربية، فالمغرب العربي في ظل الخيار الديمقراطي لا ينبغي أن يبقى حكرا على الأنظمة السياسية، بل من الضروري ان يستوعب حقيقة مساهمة كافة الفعاليات في تشييد هذا الصرح ، وإلا فإنه سيظل محدودا في عطائه ⁸⁴.

الفقرة الثالثة: استعصاء مشكل الصحراء

مهما حصل من تفاؤل حول إمكانية تفعيل العمل المغربي المشترك من خلال سياسة الجوار، التي تنبني على تكثيف التعاون جنوب - جنوب، فإن ذلك التفاؤل يصطدم بحقيقة واقعية هي إشكالية الصحراء التي لا زالت محل نزاع بين المغرب والجزائر الداعم المركزي للبوليساريو، والتي لا يملك اتحاد المغرب العربي القدرة اللازمة لحلها ومن تم يظهر أن مصير هذا الأخير معلقا بين العلاقات المغربية الجزائرية الصعبة .

لقد خضعت العلاقات المغربية الجزائرية منذ استقلال الدولتين لعقدتين ، الأولى هي تنازع الدولتين على موقع القوة الكبرى داخل النظام الإقليمي دول المغرب العربي والثانية هي أن كلتاهما تدير علاقتها مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة، رغم انتهاء هذه الأخيرة مع اندثار الاتحاد السوفياتي ⁸⁵.

ولا شك ان كلتا العقدتين مرتبطتين ، كما ان كافة الأزمات والمشكلات التي تطرأ على هذه العلاقات ما هي إلا قضايا ومشكلات فرعية ناجمة عن السياق العام. وهذه المشاكل والأزمات تتراوح بين الأمني مثل التسلسل عبر الحدود والاقتصادي مثل الاختلاف حول مناطق الصيد البحري بين الدولتين .

⁸⁴ - محمد بوبوش، "الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغربي مع الاتحاد الأوروبي" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، ماي يونيو ، عدد 80 - 2008 ص 162 - 163.

⁸⁵ - محمد بوبوش، قضية الصحراء مفهوم الاستقلال الذاتي " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة كلية الحقوق أكادال ، الرباط،

وقد توصلت بعض اللجان الفنية المشتركة إلى حلول مبدئية حول معظم القضايا، ولكن لم يتم تنفيذها لغياب الإرادة لدى الطرفين⁸⁶.

ويمكن القول أن المشكلة الأساسية التي مازالت تراوح مكانها منذ مدة تفوق الثلاثين، هي مشكلة الصحراء، رغم التغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها الدولتين التي طرأت على النظامين الدولي والإقليمي.

ويعود أصل النزاع المغربي الجزائري إلى مخلفات الاستعمار الفرنسي والإسباني في الشمال إفريقيا بحيث أخذت الدولتين الأوربيتين ترسمان حدودا اعتباطية أثناء انسحابها من الأراضي المغربية، وقد دخلت هذه الأخيرة في نزاعات فيما بينها حول استرجاع الأراضي الضائعة.

ولكن عندما حصل التفاهم المغربي الموريتاني في إطار اتفاقية مدير 14 يونيو 1975 التي ضمت كل من فرنسا، إسبانيا والولايات المتحدة، فإن ذلك الأمر لم تستسغه الجزائر ومنذ ذلك الحين تحولت قضية الصحراء إلى قضية النظام الجزائري⁸⁷.

وقد ساندت الجزائر جبهة البوليساريو كما ساهمت في تأسيسها ووضعت بذلك الطرح المغربي الذي يقول أن النزاع الصحراء هو نزاع ثنائي بين المغرب والجزائر، في حين تدعوا الجزائر إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين البوليساريو والمغرب وبالتالي تخرج نفسها من النزاع.

لهذا أصبح استمرار النزاع واقعا لا محيد عنه، ولا يمكن احتوائه في نظر المغرب إلا في إطار تسوية جزائرية مغربية مباشرة، وبالتفاوض مع البوليساريو في إطار خطة الحكم الذاتي المقترحة من طرف المغرب.

لقد شكل تأسيس اتحاد المغرب العربي فرصة مهمة لتوحيد الرؤى وتقليص المشاكل بين الجزائر والمغرب، خاصة وأن مفاوضات التأسيس لم تشر لا من بعيد ولا من قريب لمشكل الصحراء، وذلك حتى تسري الأمور بنجاح، ورغم ذلك فإن ميثاق الاتحاد يتضمن شروطا متعلقة بالنزاع والتي يتم تأويلها بطرق مختلفة، فالمغرب يعتبر أن الميثاق يعترف بمغربية الصحراء، في حين أن

86- علي طعمة، الصحراء المغربية حقيقة التاريخ، وتاريخ الحقيقة، الطبعة الأولى 2005، ص 200-201.

87- عبد الإله بلقزيز "الصحراء المغربية نحو مراجعة وطنية للمقارنات السياسية" مجلة نوافذ العدد 10 / 11 يناير 2001 ص 137.

البوليساريو تعتبر أن اتحاد المغرب العربي هو إطار سياسي أكبر من مفهوم الدولة، يملكها أن تجد فيه مكانا لها كجمهورية مستقلة⁸⁸.

وفي صدور ذلك الميثاق نجد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، تم تفسيره من طرف المغرب بتأييد صريح لطرحة، والذي يجب أن يرفقه وقف فوري للدعم اللوجيستيكي الذي يمنحه النظام الجزائري لجهة البوليساريو ورغم التزام الأطراف الموقعة للميثاق بعدم السماح في ترابها لأي نشاط أو حركة قد تهدد الأمن والوحدة الترابية لدولة العضو، أو تهدد نظامها السياسي، أو الانضمام إلى أي تحالف عسكري أو سياسي موجه ضد استقلال تراب الدولة الأخرى الأعضاء (الفصل 15) فقد استمرت مخيمات تنزوف داخل التراب الجزائري⁸⁹.

هكذا كانت أكبر قضية من أجل تحقيق مشروع الاندماج الجهوي، هي تفادي الإشارة إلى الصحراء، في مختلف المراسلات الرسمية لا اتحاد المغرب العربي إلا أن الباب المسدود الذي بدا واضحا بعد توقيع معاهدة " مراكش" لم يخف وجود صراع قد يبقى ملازما للعلاقات المغربية الجزائرية بسبب مشكل الصحراء. وقد كثرت الدعوات لتطبيع العلاقات المغربية الجزائرية، مادامت هي الحل المناسب لقضية الصحراء وفي هذا الإطار نجد دعوة المهدي المنجرة الذي أصر على ضرورة الاندماج الاقتصادي ، أولا لانه حسب اعتقاده أي تجمع اقتصادي لا يتجاوز عدد سكانه 100 مليون نسمة، لن يستطيع مسايرة التحديات التي يفرضها القرن 21⁹⁰.

وقد دعا الأمين العام السابق كوفي عنان في تقريره الذي قدمه للجمعية العامة للأمم المتحدة يونيو 2001 إلى ضرورة تكثيف العلاقات الاقتصادية والتعاون بين الدول المغربية من أجل تجاوز مختلف المشاكل السياسية ، ومن أجل تحقيق الآمال العريضة للشعوب المغربية .

⁸⁸ - william zrtman , « le Sahara » i, la résolution des fonflis en Afrique ; ed El harmattan ;Paris 1990-p32.

⁸⁹ - أكعوش الغازي، إشكالية العلاقات المغربية الجزائرية " بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، سنة 2004-2005 ص 1 - 2.

⁹⁰ - محمد عابد الجابري، " الصحراء المغربية وقضية الديمقراطية "سلسلة مواقف العدد 70 دار النشر المغربية ، طبعة الأولى ، دجنبر

وترتبط هذه الدعوات بأن المغرب العربي ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة استراتيجية لا محيد عنها في ظل الألفية الثالثة، وهو في حاجة فقط إلى إرادة سياسية وإيجابية الأنظمة السياسية وخاصة النظام الجزائري" فالمذاهب العالمية في التسيير لها حياة عابرة ومؤقتة إذا لم تستمر بالتضامن الاقتصادي والسياسي والجهوي وأيضاً القاري " كما قال هنري كيسنجر .

ولكن حتى نسج العلاقات الاقتصادية، وتطويرها فيما بين الدول المغربية تحتاج إلى قرار سياسي، لذلك فإن معظم الاتفاقات والسياسات بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي الرامية إلى تطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها من جهة، وفيما بين الدول المغربية من جهة ثانية ، في إطار وجهي التعاون الجهوي وتحت الجهوي، لن تستطيع تحقيق تلك الغاية إذا ما استمر التوثر في العلاقات المغربية الجزائرية ⁹¹.

ويبدو في المرحلة الراهنة أن التقارب المغربي الجزائري لن يتحقق في الظروف الحالية إلا بضغوطات سياسية من طرف القوى الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبي ، مادام يعتبر نفسه معنيا بالاستقرار والامن الجهوي في جنوبه بالرغم من أن مخططاته الاقتصادية غير قادرة إلى حدود الآن على التقريب بين الدولتين المغاربتين المتنازعتين ⁹²..

أمام هذا الوضع لا يختلف المرء في كون نزاع الصحراء يعتبر تجسيدا للأزمة العربية في الجغرافية السياسية للمغرب العربي إلا أن الصحراء ليست هي الموضوع الجوهرى للنزاع، فبالإضافة لما تعنيه هذه المنطقة الجغرافية للأطراف المعنية من دلالات وما يمكن أن تلعبه من دور طلائعي على المستوى العسكري والاقتصادي والسياسي... فإن غياب تطبيق حياة سياسية ديمقراطية في المغرب وفي البلدان المغربية يحول دون تجاوز الخلافات الحدودية بشكل عادل ومنصف وبشكل يسهم في استقرار المنطقة وتفعيل بناء الوحدة المغربية كخيار استراتيجي ⁹³.

⁹¹ - نجاة سرار " التسوية السياسية لقضية المغربية الحكم الذاتي نموذجاً، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، قانون عام 2007 - 2008 ص 66-67.

⁹² - خالد السرجاني، العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية، السياسة الدولية العدد 163 يناير 2006 ص 173.

⁹³ - واكوز لطيفة " العلاقات المغربية الجزائرية بين التعاون والصراع " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة سنة 2006-2007

إلى أي حد يعتبر غياب الديمقراطية في المغرب العربي سببا رئيسيا في تعثر مسيرة التكامل المغربي؟

الفقرة الرابعة : إشكالية التطبيق الديمقراطي مغاربيا

إذا كانت قضية الصحراء من بني المعضلات المصيرية التي واجهت منطقة المغرب العربي خاصة خلال الربع الأخير من القرن المنصرم فإن هذه القضية تمثل إلى جانب إشكالية التطبيق الديمقراطي جوهر كل مشروع مجتمعي مستقبلي يرمي إلى تشييد وتأسيس مغرب عربي متماسك ومندمج⁹⁴.

إن أول ملاحظة تطرح نفسها علينا ونسوقها في شكل تذكير تتمثل في أن دول المغرب العربي هي أنظمة لا ديمقراطية بعمق، وهنا سؤال لماذا تواضع الإنجاز الديمقراطي في المغرب العربي ؟ هل يرجع الأمر إلى إخفاق النخب المغربية في مهامها الامنية والتنمية والوحدية وعجزها عن مجابهة التحديات التي طرحت عليها بعد الاستقلال؟ أم أن الأمر يرتبط بالبيئة الخارجية للنظام الخارجي المغربي؟ يمكن القول ان الحرب الباردة هي المسؤولة إلى حد كبير عن غياب الديمقراطية في المغرب العربي (وفي العالم الثالث عموما)، أما قبل الحرب الباردة فإن البلدان المغربية كانت تروح تحت الحكم المباشر أو غير المباشر للاستعمار.

يقترح محمد عابد الجابري ان يتم النظر في غياب الديمقراطية في هذه الانظمة من زاويتين:

- زاوية التحليل السياسي الإيديولوجي أي تناول الظاهرة من خلال وجودها الراهن باعتبارها تعبيراً عن صراع القوى والمصالح المحلية والدولية⁹⁵.

فحينما ننظر بعمق إلى أنظمة الحكم المغربية المعاصرة نجد أن الكثير منها حيث النص الدستوري، لم تنتقل من حيث المبدأ إلى نظم حكم ديمقراطي بل توصف عمليا بأنها من أنظمة حكم الفرد المطلق حيث تكون إرادة الحاكم الفرد هي المصدر السلطات والدستور والنظام الأساسي.

94- محمد عابد الجابري " إشكالية الديمقراطية والمجتمع العربي " المستقبل العربي العدد 167 يناير 1993 ص 21.

95- علي الدين هلال ** عبدالمعزم مسعد " النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية

في هذه الدول أن يحتفظ للحاكم بالسلطة المطلقة بشكل صريح، أو انه يلتف على المواد الدستورية التي تقول أن الشعب مصدر السلطات، ويحتفظ بالسلطة والثروة والنفوذ ويوزعها كيفما شاء، حيث يشاء سواء احتاج ذلك إلى تعديل الدستور أو تزوير إرادة المواطنين والرعايا والأتباع ولا يتورع عن توريت الأبناء بصورة دستورية" وقد تحول النظام الجمهوري في الدول المغربية إلى نظام " جملي" أي مزيج بين الجمهورية والملكية التي يتم خلالها التمديد أو التجديد للرئيس المحبوب جدا من شعبه ، طالما هو قادر على ممارسة السلطة، ولم يفتك به انقلاب عسكري أو تطيح به قوة عسكرية خارجية⁹⁶.

وليس هذا بعيدا عن قول الجابري بأن ما هو قائم اليوم في الأقطار المغربية هو إما، دولة الفرد (الحزب الوحيد) وإما دولة المؤسسات العشائرية (القبلية) وإما دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطية بمظاهر ديمقراطية شكلية ومزيفة، وإذن فجميع الأقطار العربية دون استثناء تعاني اوضاع تتسم بغياب الديمقراطية ولافتقار إلى مؤسسات المجتمع المدني⁹⁷.

وبالتالي كيف يمكن قيام ديمقراطية في مجتمع غير مدني ؟ وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي ؟

لاشك أن القاسم المشترك بين أنظمة الحكم المغربية ولو بدرجات مختلفة هو تشردم أساسها الاجتماعي واغترابها وهو الأمر الذي تدل عليه عدة مؤشرات منها :

-عجز في الشرعية السياسية

-الأساس الأبوي للسلطة

إضافة إلى ظاهرة شخصانية السلطة التي ميزت هذه الظاهرة بعد الاستقلال ومن ضمنها النظامين السياسيين التونسي على عهد "بورقيبة" . والمغربي على عهد "الحسن الثاني" بحيث تشمل في نهاية التحديد مزيجا من الثقافة⁹⁸ السياسية والدستورية لظاهرة شخصية السلطة على طريقة

96- علي خليفة الكواري " نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية" المستقبل العربي " العدد 338 أبريل 2007 ص 47.

97- مسعود ظاهر" المدلول السياسي لتراجع الدولة في اتجاه القبيلة " حوار العرب العدد 19 يونيو 2006 ص 36.

98- بهجت قرفي " تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي وأهميته البعد الثقافي المهمل " المستقبل العربي ، العدد 277، مارس 2002 ،

الجنرال De Gaulle من جهة، ومن جهة أخرى العوامل الذاتية والتاريخية والسياسية والاجتماعية والمحلية .

يمكن القول أن الأنظمة السياسية المغربية تسعى دائما إلى تجديد آليات الاحتواء وتحديث أدوات العنف، وابتكار سياسات إقصاء المعارضين معنويا وماديا، وإجبارهم على الانسحاب من الحياة السياسية ودفعهم إلى الانشقاق والتآمر ، وربما اللجوء إلى العنف حتى يقفوا في مصيدة الدولة، ولعبتها المفضلة باعتبارها الجهة الشرعية لاحتكار العنف⁹⁹.

وفي هذا السياق تبرز لنا الحالة الجزائرية بصورة واضحة، بعد ما سعت بعض الحركات السياسية منذ الثمانينات بالمطالبة بالخبز والحرية ، هذا وقد كان من الواضح ان الخيارات لم ترق للنخب العسكرية التي سعت إلى قطع الطريق على التغيير والالتفاف على الحركات الاجتماعية وعند ما لم تتجح تلك المناورة السياسية عبر انتخابات كان من المفروض أن تهمش المعارضة الإسلامية التي لم يعد أمامها إلا اللجوء العلني والعاري للعنف والحرب¹⁰⁰.

وعلى ذلك الحركات السياسية ، تشير أصابع الاتهام في هذا إلى بعض "الحركات الإسلامية " طالما أن هذه الأخيرة لا تشكل فريقا واحدا ولا تعكس التوجهات السياسية ذاتها بالضرورة وكأنها العقبة الرئيسية التي تحول دون تحول ديمقراطي، وتخيف الأنظمة الحاكمة من أي نظام يقوم على الانتخابات الحرة والنزيهة والتي تعني انتصار الإسلاميين وبالتالي إغلاق الباب نهائيا أمام الديمقراطية.

وتلتقي هذه الرؤية مع الاستراتيجية الدولية أو القوى الكبرى الاستعمارية أو شبه الاستعمارية المعارضة، لأي تحول ديمقراطي في هذه البلدان وسعيها الدؤوب من أجل الحفاظ على مصالحها بالاعتماد على نخب تابعة لها تستطيع ان تتعامل معها بسهولة ، وخوفها من وجود أي سلطة ديمقراطية تعكس إرادة المجتمع¹⁰¹.

99- فريد خالد" شخصانية السلطة وأثرها على العمل المؤسساتي للدولة الحديثة" دراسة مقارنة لإشكالية القرار العام (المغرب وتونس نموذجا) أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام ، 2004 – 2005 ص 30 – 40.

100- وليد خالد أحمد حسن : " الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، المستقبل العربي العدد 337 مارس 2007 ص 178.

101- السيد يسين " العرب على مشارف القرن 21 " دراسات استراتيجية الأهرام ، مركز دراسات السياسة و الاستراتيجية العدد 98 –

وفق هذه الرؤية، يرى محمد موعدة ، أنه لا يمكن أن نتحدث عن مستقبل المغرب العربي بمعزل عن كيفية التعامل مع الحركة الإسلامية السياسية بعناصرها المختلفة السياسية والمسلحة، كذلك قضية الديمقراطية ولا بد من الاعتماد على تصور استراتيجي لهاتين القضيتين عند محاولة إنجاز أي تفكير في واقع ومستقبل المغرب العربي .

تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى وجود علاقة متبادلة إيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطي وبحسب تعبير " لبيست" كلما كان حال الأمة أفضل، كانت فرص تعزيز الديمقراطية اعظم " لكن " سيغيل" وفاينز تباين" و " هالبرين" حاولوا إعادة قلب المعادلة وإعادة طرح النظرية بمنطق مختلف وهي " لكي تتطور الدولة الفقيرة اقتصاديا ينبغي عليها أن تصبح ديمقراطية "، معتبرين أن النظرية الأولى أدت أولا إلى تخليد الاستبداد¹⁰².

فمع حصول الأقطار المغاربية على الاستقلال طرحت شعارات متعددة بناء الدولة، وهيكله الأمة، تأمين تعليم السكان واندماجهم الاجتماعي والسياسي تنمية البلاد اقتصاديا ... يتعلق الأمر، إذا بما اعتبر حينها " رسالة أو مهمة تاريخية ضخمة ".

إلا أن هذه الأنظمة السلطوية ، لم تفشل فقط في تحقيق المشاركة السياسية وبناء المؤسسات الدستورية المستنفرة ، وإنما فشلت أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي الذي تندرعه من أجل عدم تحقيق الديمقراطية، أما الزاوية الثانية، فهي زاوية التحليل الاجتماعي والثقافي ، الذي تنتظم فيما يسميه الجابري بالمنظومة التربوية، ذات المكونات الداخلية ، باعتبارها الركن الأساسي في إنتاج العلاقات الديمقراطية¹⁰³. فالمنظومة التربوية التي أسست ولا تزال تؤسس الخضوع أو الطاعة أو على الأقل " الطاعة التي تركها السلف واستفاد منها التاريخ العربي في مراكمة استبداده والطاعة التي فرضها الأجنبي واستفاد منها تاريخه في مراكمة الاستغلال ".

¹⁰² - برهان غليون " الديمقراطية من منظور مشروع حضاري في : نحو مشروع حضاري نهضوي عربي " بصوت ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت طبعة 2005 ص 495.

¹⁰³ - محمد موعدة " المغرب العربي واقع وآفاق منشورات المجلس القومي للثقافة العربية الرباط، مطبعة فضالة الطبعة الأولى 1995

كما يذهب آخرون إلى اتهام الثقافة العربية وتشمل الثقافة المغربية بالعمق والحرفية وثقافة اتباعه تكرس الخرافة والتواكل واللامبالاة، تقاوم الفقه الإبداعي وتكرس الصفة النقليّة والحرفية¹⁰⁴.

والسؤال الآن هو : هل صحيح تتحمل ثقافتنا المغربية كل ذنب الاستبداد الذي نعيش في ظله؟ وهل صحيح كما قال سعد الدين ابراهيم ، ان هناك شيئاً في الثقافة العربية المغربية إما إنه يعادي الديمقراطية صراحة أولاً يعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم والمعايير السائدة في مجتمعاتنا؟

يمكن القول إذن، ان ما سبق ذكره، ليس وحده السبب في الإشكالية السياسية وتعتبر الديمقراطية في واقعنا المغربي ، بل يعود كذلك إلى عمق الموروث الثقافي بعد أن ترسخ في الثقافة الشعبية وأصبح جزء من الوعي القومي والاستبداد لا يعود قط إلى انظمة حكامنا الاستبدادية، ولكن أيضاً إلى ينباع ثقافتنا المعاصرة التي تجعل بين جماهيرنا نفسها مهياة لقبول هذا الاستبداد أو متواطئة في التعايش معه .

وفي تفسيره لظاهرة الاستبداد اتجه لابويسه بفكرة صوب الخاضعين المستبد بهم أكثر من المستبدين إذ أن ما استرعى انتباهه هو جانب الخضوع أكثر من جانب الاخضاع يقول " كيف أمكن هذا العدد من الناس من البلدان من المدن أن يتحملوا طاغية واحدة "105.

إن المستبد منظور إليه في ذاته لا يملك من القوة أكثر مما منحه المستبد بهم يقول لا بويسيه " مخاطبا جمهورا لخاضعين كل هذا الخراب هذا البؤس ، وهذا الدمار يأتيكم على يد أعدائكم بل يأتيكم على يد العدو الذي صنعتكم أنتم كبره والذي تمشون إلى الحرب بلا وجل من أجله، ولا تتفرون من مواجهة الموت بأشخاصكم في سبيل مجده فأين له بالعيون التي يتجسس بها عليكم إن لم تقرضوه إياها؟ وكيف له بالأكف التي تصفعكم إن لم يستمدها منكم؟ أين له بالإقدام التي يدوسكم بها إن لم تكن من أقدامكم؟ كيف يقوي عليكم إن لم يقويكم؟ كيف يجرو على مهاجمتهم لولا تواطؤكم معه ؟ أي قدرة له عليكم إن لم تكونوا حماة اللص الذي ينهكم .

¹⁰⁴ - برهان غليون الديمقراطية من منظور مشروع حضاري في نحو مشروع حضاري عربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت طبعة 2 - 2005 - ص 495.

¹⁰⁵ - رضوان زيادة - الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية، في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي المستقبل العربي العدد 334

والنتيجة التي يراها لا بوسيه على هذا التحليل، هي أن الشعب هو الذي يقهر نفسه ويشق حلقه بيده هو الذي ملك الخيار بين الرق والعرق فترك الخلاص واخذ الغل، ويرى ان العبودية تجد طريقها إلى الناس من مدخلين: الإكراه، أو الخداع .¹⁰⁶

لنقل إذا ان ما درج الإنسان عليه وتعوده يجري عنده بمثابة الشيء الطبيعي، فلا شيء ينتسب إلى فطرته ، سوى ما تدعوه إليه طبيعته الخالصة التي لم يمسه التغيير ومنه كانت العادة اول أسباب العبودية المختارة .

أي شقاء هذا إذن للديمقراطية الذي يلحق بمجتمع من المجتمعات ، عندما تتيح الديمقراطية نفسها لقلّة من الناس أن تتحكم في ذلك المجتمع خاصة عندما تكون تلك القلة ممثلة لعائلات منغلقة على نفسها لقرون من الزمن بحيث تحولت إلى نوع من التراسب الاجتماعي التاريخي الجامد والراكد¹⁰⁷.

قليلون هم أولئك الذين نبهوا من المثقفين العرب إلى حقيقة ان جزء من العلة في إخفاء الديمقراطية و النهضة يعود فضلا عن الدولة إلى المجتمع، فالمجتمع على ما ذهب إلى ذلك عبدالله العروي مصاب بعلّة التآخر التاريخي ومثقفوه غارقون في نزعة تقليدانية traditionaliste.

وإذا كانت مشكلتنا هي مشكلة تكوينية نابعة من صلب تكوين المجتمع فما مدى مسؤولية المثقفين المعاصرين عن الخلل في السلوك المجتمعي المغربي؟

يرى بعض الباحثين ان المثقفين مغمورون بجملة من النزاعات المرضية ، تضع الاستفهام على نجاعة دورهم بل على قيمة ما ينتجون من أفكار وتصورات مراهنّة على المستقبل أو راسمة أفقا له وهي مسؤولة إلى حد كبير عن تواضع الادوار التي أدوها في المجتمع المعاصر، وإذا كان من المفهوم ان تلجأ الدولة إلى استقطاب المثقفين بطرائق وأساليب مختلفة للالتحاق بالسلطة، وعرض خدماتهم عليها ولو على حساب المسار العام لتطور مجتمعاتهم وتحررهم! بل عادة ما تصبح آلية

¹⁰⁶ - فهيمة شرف الدين ، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني " المستقبل العربي العدد 278 أبريل 2002 ص 46.

¹⁰⁷ - Maurice Rierre Roy les régimes politiques du tiers monde Ed. LGDJ ; Paris 1977 p 564.

التحالف الزبوني مع السلطة آلية أساسية للعمل السياسي، تلجأ إليها السلطة الحاكمة لضرب قوة سياسية بقوة سياسية أخرى¹⁰⁸.

إلا أن برهان غليون، يذهب إلى أن السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار المغاربية ، لا يرجع إلى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تشوهات بنيوية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية وبالتالي إلى افتقار الحركة إلى قوة دفع حقيقية¹⁰⁹.

تختلف إذن ظواهر التحليل والتفسير لظاهرة غياب الديمقراطية، لكن يمكن القول أن هذه الأخيرة تحكمها مجموعة معقدة ومتشابكة من الأسباب والشروط والظروف يتداخل فيها الذاتي والموضوعي، الداخلي والخارجي، الاقتصادي والثقافي ، فهي ثمرة مجموعة من القوى والبواعث المختلفة في طبيعتها المتفاوتة في درجة تأثيرها المتشكلة بظروف المكان والزمان¹¹⁰.

لكن الملاحظة الرئيسة التي تنطبق على معظم حالات الأزمات الراهنة في النظم المغاربية ، هو أن الشعور العميق بمخاطر الوضع لا يدفع نحو تغيير حقيقي في النظام ، فلا يزال الاتجاه الغالب هو الميل إلى ترقيع النظم القائمة والهروب من مواجهة استحقاقات التغيير والسعي عن طريق التخفيف النسبي من إجراءات القمع إلى التغطية على الأزمة السياسية .

وهكذا يمكن أن نخلص مع محمد جابر الأنصاري إلى أن الصورة العملية تكشف عن أزمة سياسية تطال المجموع المغاربي ومختلف أطرافه الرسمية والشعبية " إن السلطة في أزمة وأن المعارضة في أزمة وأن الدولة في أزمة، وكذلك الثورة في أزمة وأن الحكومات في أزمة والحركات الشعبية والأحزاب في أزمة سواء من حيث الوعي السياسي والأداء السياسي ".

والنتيجة التي يمكن استخلاصها اليوم من التجزئة والقطرية في دول المغرب العربي وتأثيراتها السلبية على تقدم المشاريع التكاملية بين البلدان وكذا التباين الواضح لأنظمة الحكم بهذه الدول وتطور قضية الصحراء، وقضية غياب الديمقراطية في المغرب العربي منذ ذلك اليوم إلا الآن، هي ما نراه

108 - محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي " مرجع سابق، ص 21.

109 - علي أسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، بيروت مركز الوحدة العربية 1999 - ص 23.

110 - قناء فؤاد عبدالله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة بيروت مركز

دراسات العربية طبعة أولى ، 2005 ص 389.

ويراه العالم أجمع تأجيل في تطبيق الديمقراطية ، ومفاوضات حول ملف الصحراء مشكوك في أن تسفر عن شيء يختلف عما هو قائم الآن ¹¹¹.

والسؤال المطروح هنا إلى أي حد كانت ولا زالت السياسة الاقتصادية المغربية معرقلا أساسيا للعملية الاندماجية في البناء المغربي ؟

المطلب الثاني : عوائق ذات طبيعة اقتصادية

إن المعاينة المتعمقة لاقتصاديات دول المغرب العربي ، توضح أنها لم تكن تسمح بإمكانية تحقق الاندماج بسهولة، فقد تعترت تجربة المؤسسات التي تم إحداثها كفتوات للتكامل الاقتصادي، كما توقفت مشاريع عمل ، وظلت عشرات الدراسات دون آليات وإجراءات التنفيذ هذا الأمر راجع ليس فقط إلى تعارض السياسات الاقتصادية المغربية وتنافر طبيعتها فحسب (فقرة أولى) بل طبيعة البنية الاقتصادية المغربية والخلل الذي أصابها (فقرة ثانية) .

الفقرة الأولى : تباين السياسة الاقتصادية المغربية

لقد سلكت الدولة القطرية في المغرب العربي مسالك عدة تختلف من قطر لآخر تبعا لمعطياته الداخلية وارتباطاته بالخارجية من جهة، وتبعا لتوجهاته الإيديولوجية من جهة أخرى، بحيث أخذت كل دولة تخطط للتنمية بمفردها دون أن تدخل في الاعتبار وجود بقية الأقطار الأخرى، طامحة إلى تحقيق اكتفاء ذاتي قطري.

فقد اختار المغرب غداة استقلاله استراتيجية تحرير الاقتصاد واستهدفت هذه السياسة تصفية البنيات المؤسساتية ، الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وبناء أسس صلبة للتنمية جديدة غير أن بداية عام 1960 تميزت بالتخلي عن هذه الاستراتيجية واتجه رويدا نحو استراتيجية ليبرالية الاقتصاد، والتي ستصبح سياسة واختيارا تنمويا ابتداء من عام 1965¹¹².

¹¹¹ - محمد عبدالسلام الطويل" المحددان الثقافي والسياسي ودورهما في بناء مجتمع المعرفة العربي وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 قراءة نقدية، ندوة حول تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ما بين 16 – 17 أبريل 2006 الطبعة الأولى 2005 ص 120.

¹¹² - أحمد صديق ، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي ، إفريقيا الشرق، طبعة الثانية، 1991 ص 45.

وأدى تطبيق هذه السياسة إلى التخلي عن التوجه الصناعي المحدد في المخطط الخماسي الأول، والتركيز أكثر على المجال الفلاحي مع إعطاء الأولوية للتصديرية والصناعات المرتبطة بها، وبدرجة ثانية للسياحة.

لكن رغم انفتاح المغرب على العالم الخارجي، ورغم الامتيازات الممنوحة من طرف قوانين الاستثمار المغربية للرأسمال الأجنبي إلا أن الاستثمارات الخارجية بالمغرب ظلت ضعيفة بحيث لم تتجاوز فيما بين 1968 – 1975 مبلغ 45 مليون درهم سنويا ، أي بنسبة 6 % إلى 7 % فقط من مجموع استثمارات الخواص .

وعلى عكس التوجه المغربي كان الاقتصاد الجزائري وفي هذه الظرفية بالذات على موعد لتطبيق سياسة جديدة في التصنيع والمتمثلة أساسا في الصناعات الثقيلة البتروكيمياوية والصلب (وأيضا في مجال الزراعة التي بدأ إصلاحها منذ عام 1962¹¹³).

فالمسؤولون الجزائريون ارتأوا أن الرأسمال الأجنبي المستثمر في المغرب وتونس والمستفيد من تخفيف الرسوم الجمركية سيخلق منافسة جدية للصناعة الوطنية الجزائرية ، وأن أسلوب التوفيق المشترك مع التوجه الليبرالي لجيرانهم لن يؤدي إلا إلى إقامة صناعات مدعمة من طرف الرأسمال الأجنبي وتقليص مجالهم الصناعي ومما يعزز هذا التفسير أن الجزائر كانت قد حققت انطلاقا من سنة 1967 تراكما رأسماليا هاما نتج عنه انتعاش لمختلف القطاعات الاقتصادية وكان الطموح الجزائري متجها ليس إلى تلبية الحاجيات الداخلية فقط، وإنما منافسة الدول الصناعية في الأسواق الإفريقية والمغاربية مما دفع السلطات الجزائرية في محاولة لحماية صناعاتها إلى تجميد المشاريع الرامية إلى دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين أقطاره¹¹⁴.

وهكذا وبعد توقف دام خمس سنوات، لم يستطع وزراء الاقتصاد للدول المعنية المجتمعين بالجزائر عام 1975، من تدليل كل تلك الصعاب من خلال إيجاد ميكانيزمات توافقية تحول دون عرقلة التوجهات الاشتراكية الجزائرية والليبرالية والاقتصادية المتبعة في كل من تونس والمغرب

¹¹³ - Nicole crimand , la politique extérieure de l'algérie 1982 – 1978 Ed Karthala ; paris 1984 – p 216.

¹¹⁴ - محمد تاج الدين الحسيني، المغرب العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة، مجلة الوحدة ، عدد 53 فبراير 1989 ص 132.

وهو ما أدى إلى تنافر السياسات الاقتصادية المغربية وإلى تعطيل مسار الاندماج الاقتصادي وتوقفه كلية مع تطورات قضية الصحراء.

ومن تم كانت حصيلة محاولة التعاون في الميدان الاقتصادي بين سنتي 1964 و 1975 سلبية إلى أبعد الحدود بالمقارنة مع الآمال الكبيرة التي كانت معقودة على التعاون الاقتصادي مشكلة بذلك مظهرًا آخر لواقع التجزئة الذي تعاني منه المنطقة¹¹⁵.

غير أن هناك عوامل محددة كانت مسؤولة إلى حد كبير عن هذا الفشل من بينها غياب إطار قانوني سليم للتعاون :

حيث تبرز القراءة المتمعنة لمجمل الوثائق الصادرة خلال مرحلة تكوين مؤسسات التكامل ضعف هيكلها في قانونية الأجهزة المحدثة، فمجلس وزراء الاقتصاد كأعلى منظمة ضمن مؤسسات التكامل لم يحدث بمقتضى ميثاق تأسيسي كما لا يتوفر على قانون كفيل بتحديد مهامه وعلاقاته بالأجهزة الأخرى الشيء الذي جعل منه مجرد مؤتمر ديبلوماسي تفاوضي على النموذج الكلاسيكي تنحصر وظيفته في مناقشة وتوسع الاتفاقات الدولية . بالإضافة إلى تحجيم الهيكل القانوني للجنة الاستشارية فكل ما تصدره لم يكن يتجاوز التوصيات ، إذ لم تكن تملك أي سلطة التقرير خاصة وأنها خاضعة لمؤتمرات ووزراء الاقتصاد.

إذن فإن أول معوقات التعاون المغربي غياب مؤسسة مستقلة قادرة على تطبيق الإجراءات المتعلقة بذلك التعاون¹¹⁶.

هذا ويعتمد وزراء الاقتصاد المغربية، وكذلك ممثلوهم لدى اللجنة الاستشارية والمسؤولون في اللجان القطاعية المختصة على قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات دون قاعدة الأغلبية وقد دلت التجربة على سلبيات هذه القاعدة التفاوضية فهي طريقة تخصيص دفاعية للاحتياط من الطرف المقابل فكانت بذلك سببا في تعطيل المفاوضات وإفساد المناقشات بين الأطراف المغربية وفي إرجاع المشاريع إلى أجل غير مسمى.

¹¹⁵ - عبد المجيد البركاوي المغرب المتوسطي في ظل التجزئة المغربية مرجع سابق، ص 97 - 98.

¹¹⁶ - امحمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال رسالة لنيل دبلوم دراسات العليا في

القانون العام، كلية الحقوق الرباط، أكتوبر 1983 ص 110 ص-111

وقد ترتب عنها على مر الأعوام تغليب منطق الريية والتخاصم في نشاط اللجنة الاستشارية القارة، وتأكيد جانب الولاء الوطني لدى الممثلين وطغيانه على الإخلاص للبناء الجهوي .

هكذا يبدو واضحا أن الخلل القانوني الذي عان منه المركز القانوني كان من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الإخفاق¹¹⁷.

-هيمنة العلاقة الثنائية

لقد واكبت العملية الاندماجية المغاربية عنصر هيمنة العلاقات الثنائية على الجماعية وسلبية هذا العامل على العملية الوحودية لا تقل خطورة على باقي العناصر الأخرى، لأنه يرمي إلى تكريس التعاون الثنائي على حساب التعاون الجماعي والمؤشر المفسر لهذه الهيمنة تجده في غلبة عدد الاتفاقيات الثنائية الجماعية التي أبرمت من بين 1963-1975 بحيث أبرمت 1202 اتفاقية ثنائية في مقابل 32 اتفاقية جماعية، وأيضا سيطرة مؤشر اللقاءات الثنائية على الجماعية فيما بين 1970-1975 فقد بلغ عدد الاجتماعات الثنائية 263 لقاء، في مقابل 216 لقاء ثلاثيا و37 لقاء رباعي وفي محاولة لتفسير هذه الهيمنة الثنائية في العلاقات المغاربية وخاصة جزائريا، ذهبت الباحثة نكول غريمو إلى القول " بان الممارسة الثنائية شكلت بالنسبة للجزائر امتياز أمكنها من مراقبة وتحديد أسس طرق التعامل مع جيرانها المغاربيين لحماية إقلاعها الاقتصادي المتميز في المنطقة "118.

ورغم هيمنة العلاقات الثنائية لتلك الدول فقد ظلت السياسة التجارية موسومة بالضعف وغير مكثفة على المستوى الجماعي، متمركزة متنافسة في علاقاتها مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة فعلى المستوى المغاربي ظلت حركة التصدير والاستيراد من بلد مغاربي إلى آخر سنوات (1970 – 1977) تتراوح ما بين 0.01 و 0.3 أما على صعيد السوق المشتركة الأوروبية وبالنسبة للمغرب فقد تراوحت صادراته ما بين 54 و 60 % أما وارداته فتراوحت ما بين 49 و 51 %

¹¹⁷ -Ahmed Shrikah « les limites des différentes tentatives de l'intégration maghrébine lamalif n° 149 septembre –octobre 1983 – p 21.

¹¹⁸ - توفيق المديني " برامج الإصلاح الهيكلي في المغرب العربي " شؤون الأوسط العدد 87 دجنبر 1999 ص 84

وبالنسبة للجزائر فقد تراوحت صادراتها ما بين 38 % و 78 أما وارداتها فقد تفاوتت ما بين 57 و 60¹¹⁹.

يمكن القول أن أسباب عديدة ظلت قادرة على تعطيل إرادة العمل التعاوني الوحدوي في المغرب العربي، وفرض الانكفاء قاعدة في العلاقة بين أطرافه ولا يتعلق الأمر في هذه النكسة التي مني بها المشروع المغربي في تلك الحقبة ، بمسؤولية هذا الطرف أو داك في عرقلته بقدر ما يتعلق بوضع سياسي عام ميز مرحلة الاستقلال السياسي لأقطار المغرب العربي ، والذي اتسم بغلبة القانون صمود " الدولة الوطنية " على ما عداه من قوانين ونزوعات تكتلية أو وحدوية أخرى ، وبالتالي كان يستحيل عمليا الانتقال مباشرة من الاستعمار إلى الوحدة في المغرب العربي بل كان يستحيل عمليا قيام وحدة بين دول حديثة العهد بالاستقلال ودول كان من المحتم عليها أن تنصرف إلى بناء كيائها وتحقيق ذاتها.

لكن بعد بناء الدولة الوطنية في هذه الأقطار ، لا يعني ذلك أن المدخل الاقتصادي لا يصلح لشرح أسباب تعثر التجربة المغربية باستمرار الخلل البنوي لاقتصاديات دول المغرب العربي واستمرار تبعيتها للخارج، وما يشكل ذلك من عائق خبير أمام التكامل الإقليمي وتكريس واقع التجزئة¹²⁰.

الفقرة الثانية : الخلل البنوي للاقتصاديات المغربية

برغم التقارب الاقتصادي الكبير بني دول المغرب العربي بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق وتحرير ليبيا لاقتصادها تدريجيا . فإن هذا الخلل حال دون التعاون السليم بين الدول الأعضاء كما زاد من حدة سلوكها الأناني والوطني الضيق، حيث يسعى كل طرف للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية الأوروبية أساسا ولو كان هذا التهافت مضرا بالتعاون الإقليمي ، وكان يقال ان سبب الاختلافات هو السياسات الاقتصادية المختلفة حيث تبنت تونس والمغرب الانفتاح الاقتصادي ، بينما

119 - محمد عابد الجابري " وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1992 ص 204 – 205.

120 - Abdessalam Dammak , perspectives d'intégration maghrébine et relation CEE /Maghréb in actes du colloques coopération CEE maghreb tunis 28-24 Mai 1979 imp off de rep Tunisienne 1981 p :206-207.

كان الاقتصاد موجها في الجزائر وليبيا، ولكن اتضح مع مرور الوقت أن تبني الدول المغربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم في تحريك عملية الاندماج الإقليمي.

وهذا لا يعني أن المدخل الاقتصادي لا يصلح لشرح أسباب تعثر التجربة المغربية ذلك أن الخلل البنوي لاقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي يشكل بدون شك عائقا كبيرا أمام التكامل الإقليمي .

ودون محاولة التقليل من شأن المعوقات التي نعتبرها أساسية يجب أن لا نحملها ما لا نستطيع وأن ننظر إلى الأمور من الزاوية الاقتصادية أيضا ذلك أن الطبيعة الاقتصادية المغربية تجعل من الصعب على الأقل في الظرف الراهن بناء مشروع تكامل حقيقي¹²¹.

فاقتصاديات الدول المغربية تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90 % من الصادرات المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساسا) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية بالنسبة للمغرب) كما أنها اقتصادية تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا (التجارة تمثل 87 % من الناتج الداخلي لموريتانيا) وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية .

وبحكم تخلفها فإن واردات هذه الدول هي أساسا مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساسا نحو العالم المصنع، لكن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراء في سبيل دعم وتطوير التجارة البينية خاصة وأن إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول وللإشارة فإن كل الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر من المواد الغذائية ماعدا تونس والمغرب¹²².

121 - محمد بوبوش " الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغربي مع الاتحاد الأوروبي مرجع سابق، ص 166.

122 - محمد الخيار " أهمية التعاون الثنائي كبديل للاندماج في علاقة المغرب بالدول العربية " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة

في القانون العام ص 52.

فتونس تقترب من الاكتفاء الذاتي وأما المغرب فقد عرف أزمة غذائية مما زاد من حجم وارداته من القمح، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغربي والعالمي في مجال الواردات الغذائية حيث يصل عجزها إلى نسبة 82 % وهي أول مستورد في العالم للقمح .

وبالتالي يعاني المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا ، ويؤدي التخصص الكبير لهذه البلدان (الطاقة بالنسبة للجزائر، وليبيا، الزراعة والمواد المصنعة البسيطة لتونس والمغرب) إلى الاعتماد على الخارج لإمدادها بحاجياتها من المواد المصنعة مما حال دون تطوير التجارة البينية .

وأخيرا وليس آخرا بعدما تطرقنا إلى العوائق السياسية والاقتصادية والتي ساهمت بتكريس التجزئة بين بلدان المغرب العربي، سنحاول التطرق في المبحث الموالي إلى أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأقطار المغربية والتي تجعل من تفعيل اتحاد المغرب العربي ضرورة حتمية لا رجعة فيها ¹²³.

¹²³ - احمد بنكوكوس" العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة " أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام يونيو 1989 ص

المبحث الثاني : التحديات المغربية وضرورة الاندماج

إن المتتبع للتحويلات الجيوستراتيجية والاقتصادية على الصعيد العالمي سيلاحظ بأن العالم يتقدم في شكل تكتلات اقتصادية أو اتحادية جمركية.. إلخ ، في إطار اقتصاد معولم. فعالم اليوم كما يلاحظ بات يتشكل من تكتلات واتحادات أدت إلى تراجع مكانة الدولية القطرية فيه .

وفي خضم هذه الأحداث نجد دول المغرب العربي في سياق عميق لا يشغلها إلا هم واحد ألا وهو لمن ستكون الزعامة .

أمام هذه الظاهرة الجديدة – التكتلات – توجد دول المغرب العربي في مواجهة العديد من التحديات ذات الطبيعة الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: التحديات الراهنة للمنطقة المغربية.

بدون شك أن فشل الوحدة المغربية له عواقبه الوخيمة على دول المنطقة المغربية ، هذا الفشل الذي جاء في زمن أصبحت فيه الدولة القطرية غير قادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات الدولية في غياب تكتل اقتصادي قوي، ويمكن أن نميز أهم التحديات التي تواجه المنطقة المغربية إلى صنفين داخلية وخارجية

الفقرة الأولى : التحديات الداخلية

هناك مجموعة من التحديات تواجه المنطقة المغربية إلا أننا سنقتصر في هذه الدراسة على أهمها :

أولا : التحدي المؤسسي

يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسسية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الاعضاء، إذ يبدو جليا أن الريبة فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي.

ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الاستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات¹²⁴.

وتعلم الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي جيدا بحكم عضويتها في الجامعة العربية أن مبدأ الإجماع عطل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح" إلا أنها أقرته في النص التأسيسي للاتحاد المغربي.

وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة وسنرى فيما بعد أن الدول المغربية أدركت مدى عقم هذا المبدأ وحاولت تصويب الأمور لتنشيط الاتحاد. كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس الاتفاقيات فقط.

وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس 2001 في الجزائر اقتراح تعديل معاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع ولكن هذه القضية أحييت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغربية.

ثانيا : تحدي المنهجية.

في كل تجربة عربية للعمل المشترك توضع القواسم المشتركة من وحدة التاريخ والمصير والدين واللغة والثقافة والتواصل الجغرافي في ديباجة كل معاهدة، ولم يسلم النص التأسيسي الأيديولوجي المغربي العربي من هذا التقليد العربي¹²⁵.

124- كمال عبد اللطيف " اتحاد المغرب العربي الإصلاح السياسي أو لا" جريدة الاتحاد الأوسط، العدد 9396 – 19 غشت 2004.

125- عبد النور عنتر، الاتحاد المغربي بين الافتراض والواقع .

ويعتبر هذا مدخلا أيديولوجيا لقضايا التكامل والاندماج التي تبنى أساسا على جدوى المشروع، وافترق العرب عموما إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى مشاريعهم التكاملية ، فجاءت كل التجمعات الإقليمية العربية (الحالية والمنهارة) نتيجة قرارات سياسية إرادية للانظمة الحاكمة وهكذا غلب التسرع والحماس على التريث والتحفيز الجيد والجدي لمثل هذه الكيانات الإقليمية.

وأزمة التكامل العربي أنه اختزل في قرارات ومراسيم سياسية هي نفسها عرضة اهواء الحكام وبورصة التوترات العربية في حين أن التكامل هو أصلا صيرورة اقتصادية واجتماعية معقدة وطويلة الأمد، فأوربا تعمل منذ زهاء نصف قرن من الزمن لكنها لم تتوصل بعد إلى مستوى من الاتفاق السياسي بين أعضائها يسمح بتبني سياسة خارجية موحدة ، ولكن في المنطقة العربية تبدأ المشروعات بالسياسة والقواسم المشتركة فكانت الكارثة فكل مشروع تكاملي يبنى على بالسياسة ينهار بمجرد نشوب خلاف سياسي كما هو الشأن اتحاد المغرب العربي ، وأما القواسم المشتركة فقد حملت مالا طاقة لها فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية¹²⁶.

إن القواسم المشتركة غير كافية إطلاقا لبداية مشروع تكاملي فالدول الأوروبية لا تشترك فيما بينها في شيء إلا في الديمقراطية لكن هذه الأخيرة كانت كافية كقاسم مشترك لتهيئة ودعم المسار التكاملي الأوروبي الذي بني أساسا على المصالح المشتركة والمتبادلة ، ولكن في مجلس الوحدة المغربي لم تطرح بتاتا القضايا المادية وكيفية خدمة مصالح المجتمعات المغربية أو إشراكها في هذه التجربة الهامة .

والحديث عن منطقة للتبادل الحر شيء مهم، لكن لتبادل ماذا يجب في بعض الأحيان أن تطرح الأسئلة الموجهة مثل ما جدوى اتحاد المغرب العربي إذا كانت الدول المغربية تتفاوض فرديا مع الاتحاد الأوروبي وتوقع معه اتفاقات شراكة ثنائية؟ وكان من المنطقي أن يشرع في تنظيم البيت المغربي قبل البدء في المفاوضات مع الغير لا سيما أوروبا . وهذا طبعا يطرح قضية مصالح الدول المغربية إذ برغم أنها غير متناقضة فإن الممارسات السياسية للنخب الحاكمة جعلتها كذلك ، وأما المواطن فلم يشعر بتحسن في حياته اليومية من جراء دخول معاهدة اتحاد المغرب العربي¹²⁷.

¹²⁶ - محمد بوبوش" الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغربي مع الاتحاد الأوروبي " مرجع سابق، ص 164.

¹²⁷ - الملامح الكبرى لاستراتيجية مغربية للتنمية المشتركة " الصادرة عن أمانة اتحاد المغرب العربي يناير 1991 ص 7.

ثالثا : التحدي الديمغرافي

بحيث تعاني دول المغرب العربي من تحدي ديمغرافي خطير، خاصة إذا ما علمنا ان الزيادة السنوية لعدد ساكنة المنطقة تتراوح ما بين 2% و 3 % هذا وقد انتقل عدد سكان المنطقة المغربية خلال الفترة ما بين 1970 و 1990 إلى 69.389 مليون نسمة في وقت لم تكن تتجاوز ساكنة المنطقة 37.692 مليون نسمة أي بزيادة مليون نسمة في السنة ومن المنتظر أن يصل عدد ساكنة المغرب العربي حسب توقعات بعض الدارسين في أفق 2020 حوالي 136.850 مليون نسمة وبناء على أحداث توقع الأمم المتحدة والذي نشر في عام 2003 فإن عدد السكان في سنة 2050 سيصل نحو 12.9 مليون في تونس و 48.7 مليون في الجزائر و 9.2 مليون في ليبيا و 47.1 مليون في المغرب 128.

وتجدر الإشارة إلى أن ساكنة المغرب العربي تتشكل بالأساس من فئة الشباب بنسبة 45 % من مجموع الساكنة المغربية، هذا ولا يتجاوز أعمار هذه النسبة 15 سنة في حين تشكل نسبة 51.7 % نسبة الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 15 و 64 سنة، أما الفئة الأخيرة والتي يتراوح عمرها ما بين 65 وأكثر فإنها تشكل نسبة 3.3 % وتتمركز ساكنة المغرب العربي بالمدن وذلك بنسبة 55.17 % من مجموع ساكنة المنطقة المغربية مقابل ذلك تشكل ساكنة القرى نسبة 44.83 % 129.

توضح هذه الأرقام ، مدى التطور الذي يعرفه النمو الديمغرافي في الفضاء المغربي، فإذا كانت حداثة بنية الأعمار عاملا إيجابيا ومشجعا لكل سياسة إرادية للتنمية ، فقد تصبح عنصرا معرقلا إذا لم تتوفر لها شروط المساهمة الفاعلة والمندمجة، وما يشكله ذلك من تحديات تستلزمها ظروف العيش، من تطبيب و ضمان الشغل وتوفير الكرامة العيش ومحاربة البطالة إذ تشير أرقام منظمة العمل العربية أن معدل النمو السكاني يفوق بكثير معدل النمو الاقتصادي، وعليه فإن الدول المغربية

128 - فاطمة المصلوحي " إشكالية علاقة التعاون التجاري والاقتصادي بين المغرب والاتحاد الأوروبي ورهان الاندماج في منطقة التبادل الحر 2010 أية شراكة وأي تعاون "؟ أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام 2000 - 2001 ص 435 - 436.

129 - هشام نعمة " مؤشرات التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي " انظر الموقع .

عليها إيجاد حوالي 390 ألف فرصة عمل جديدة من كل سنة للحيلولة دون تفاقم معدلات البطالة وهذا الأمر قد يزداد سوءا مع التحرير الكامل للتجارة العالمية .

يلي ذلك تسارع وثيرة التعمير، بحيث تتمركز ساكنة المغرب العربي بالمدن وذلك بنسبة 55.17 % من مجموع ساكنة المنطقة المغربية¹³⁰.

ففي سنة 2020 مثلا، سيكون أكثر من ثلثي الساكنة المغربية في المدن هذا التعمير المتنامي بالتوازي مع انخفاض في الإنجاب، وارتفاع معدل السن الافتراضي والشيخوخة المتزايدة للسكان قد يحدث نقلة مرضية ستزيد من تفاقم الأمور ، وسيجد المغرب نفسه في وضعية صعبة غير ان هذه الصعوبات هذه المشاكل بإمكان الدول المغربية تجاوزها .

إذا كانت كل من الجزائر والمغرب وإلى حد ما تونس تعرف نموا ديمغرافيا كبيرا فإن موريتانيا وليبيا تعانيان من نقص كبير في عدد ساكنتهما الأمر الذي نتج عنه ضعف اليد العاملة بهذين القطرين المغاربيين فهذا النقص يشكل بالنسبة لدول المنطقة مجالا للتعاون على مستوى تبادل إليه العاملة وبهذا تكون هذه الدول قد نجحت في توظيف نقاط قوتها للحد من نقاط ضعفها ، وتكون قد استفادت من القدرات البشرية المتواجدة بها والطاقات الفكرية والعلمية التي تزخر بها في إطار يمكنها من إرساء قواعد التنمية الاقتصادية المغربية والرامية لبناء اتحاد المغرب العربي القوي البناني والمتجانس الأفكار¹³¹.

رابعاً: التحدي التنموي والاقتصادي

توجد دول المغرب العربي اليوم في مواجهة تحد التنمية الاقتصادية وذلك بسبب عدم تكامل قطاعي الفلاحة و الصناعة وهامشية المبادلات التجارية بين (المغاربيين في إطارها الثنائي المتعدد الأطراف).

¹³⁰ - محمد عبروق " العلاقات المغربية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة عام 2006 - 2007 ص 117 - 118.

¹³¹ - ديدي ولد السالك" اتحاد المغرب العربي أسباب التعثر ومداخل التفعيل " انظر موقع

عدم التكامل المغربي في مجال الصناعي بحيث تعاني دول المغرب العربي من تخلف صناعي خطير وذلك بالرغم من تبني كل من الجزائر وتونس وليبيا والمغرب لسياسة صناعية إما الخفيفة أو الثقيلة وبالرغم من توفر هذه الأقطار على ثروات معدنية مهمة مثل الفوسفاط، والمتواجدة بكثير في المغرب جعل منه أول مصدر ، ويتوفر على أكبر احتياطي عالمي لهذه المادة تأتي بعده تونس في المرتبة الثانية على الصعيد المغربي كما تتوفر كل من الجزائر وليبيا وتونس على الغاز الطبيعي والنفط مقابل ذلك يعاني كل من المغرب وموريتانيا من نقص خطير، فإن هذا التباين يفرض تبني سياسة موحدة في مجال الطاقة للدول المغربية .

كما تعاني دول المغرب العربي من تحدي الضعف الكبير على مستوى المبادلات التجارية في كل من الميدان الفلاحي ومجال الطاقة واليد العاملة¹³².

فعلى المستوى الفلاحي لا تتجاوز المبادلات التجارية بين الدول المغربية في هذا القطاع نسبة 2 % من القيمة الإجمالية للمبادلات الزراعية المغربية ، مقابل ذلك تصل نسبة المبادلات المغربية مع الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع إلى 60 % هذا إضافة إلى عدم تكامل القطاع الفلاحي المغربي، والذي يتجلى في حدة المنافسة المتواجدة فيما بين دوله في إنتاج المواد الفلاحية التسويقية

ضعف المبادلات التجارية في ميدان الطاقة فكما لا يخفى على أحد تحتوي كل من ليبيا والجزائر قدرات طاقة مهمة غير أن احتياجات كل من المغرب وموريتانيا من هذا المنتج يتم الحصول عليها من أسواق خارجية عن الدائرة المغربية، وقد كان حريا بدول المغرب العربي أن تتبنى سياسة تجارية موحدة في هذا القطاع .

ضعف اليد العاملة: فالمفارقة في دول المغرب العربي تتلخص في توفر عمالة رخيصة، ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة¹³³.

¹³² -Dr . Driss Benali , la situation économique au maroc , état des lieux et perspective d'avenir in l'avenir se discute débat sur les scénarios du Maroc à l'horizon 2025 imp Elilte p 33.

¹³³ - جدو ولد الزين " العلاقات المغربية الموريتانية الحصيلة والآفاق " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة سنة 2005 – 2006

فكما يلاحظ كان على دول المغرب العربي أن تتكفل فيما بينها وأن تضع خططا استراتيجية تخصص في إنتاجية منتوجات فلاحية استهلاكية وتسويقية وفقا لخصوصية الأرض والكفاءات البشرية المتواجدة بها. من المفيد القول ان أمام هذه التحديات الداخلية وغيرها سيبقى مستقبل المغرب والبلدان المغاربية في القرن الذي بدأ رهين بطبيعة الحال على المسار الذي سنخرط فيه المغاربة بتتميتهم الاقتصادية ، كما سيعتمد على إرادة وقدرة كل دولة على تبني رؤية طويلة الأمد تركز على كل الفاعلين المنخرطين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وإلى ذلك الحين وتحقق تلك الإرادة ستبقى وحدة المغرب العربي مجرد حلم داعب يداعب شعوب المنطقة غير أن واقع الأمس وإن سمح أن يكون هذا المشروع مجرد حلم، فإن رهانات اللحظة والمستقبل تلزم دول المنطقة بتحقيق الحلم وجعله واقعا ملموسا لتلحق بقطار العولمة وتواجه رهاناتها. بعدما تم التطرق لأهم التحديات الداخلية فما هي يا ترى أهم التحديات الخارجية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة المغاربية ؟¹³⁴.

الفقرة الثانية : التحديات الخارجية

تجدر الإشارة إلى أن دول المغرب العربي في خضم التحولات العالمية باثت في مواجهة تحديات خارجية خطيرة تكمن بالأساس في تحقيق الأمن السياسي والعسكري من جهة وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى.

أولا : التهديد الأمني

لقد باتت الدول المغاربية تعيش في فوضى اجتماعية وسياسية خطيرة، نتيجة تفشي ظاهرة العنف، بسبب فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف دول المغرب العربي منذ الإعلان عن استقلالها السياسي ولقد نتج عن هذا الفشل اضطرابات خطيرة في المنطقة .

فالممتنع لمسار وتفاعلات المنطقة المغاربية سيلاحظ بأن لسعها نيران التطرف أخذ خطا تصاعديا وشاملا ،وبدأت الأضواء تسلط بقوة على المشهد السياسي والأمني المغربي ، بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية بسلسلة من عمليات العنف والتي خرجت من الجغرافية الجزائرية

¹³⁴ - عبدالله تركماني، مخاطر قوس التطرف في المغرب العربي "انظر الموقع "

لتصل إلى تونس وموريتانيا والمغرب وحتى ليبيا، فالجماعة التي أسست في الجزائر غيرت اسمها لتصبح هو "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وما يحمله هذا الاسم من دلالات عاطفية ووحدية وائتلافية بين أعضاء التنظيم الجديد وأعضاء تنظيم أسامة بن لادن" الدولي¹³⁵.

بينما يرى مراقبون آخرون أن التسمية الجديدة تؤثر إلى "تسونامي إرهابي" تهدد بواذر مده باجتياح منطقة المغرب العربي ليستوطن فيما نظرا لقربها الجغرافي من أوروبا التي تأوي عددا كبيرا من مواطني دول شمال إفريقيا وتمركز عدد بين الأهداف الحيوية الغربية سواء كانت اقتصادية في الجزائر وليبيا وموريتانيا وسياسة سياحية في المغرب وتونس .

كما أن إعلان الإدارة الأمريكية عن خطة لإنشاء قيادة عسكرية أمريكية موحدة بإفريقيا قبل نهاية 2008 والتي ستكون إحدى أبرز مهماتها "مكافحة الإرهاب" قد سرعت ميلاد الفرع الجديد لتنظيم "القاعدة" وما له من امتدادات جنوب الصحراء الإفريقية، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني شراكة التصدي للإرهاب "عبر الصحراء، وذلك من خلال دعم مجهودات الشركاء الإقليميين وتقديم المساعدات المسؤولين الحكوميين والعسكريين من أجل وضع حد للأعمال الإرهابية¹³⁶.

يمكن القول بان الحرب على الإرهاب بالطريقة الأمريكية حسب جاء ديريدا تعمل على إحياء أسباب الخطر الذي تزعم القضاء عليه، وذلك في الأمد القصير والطويل معا تم إن هذا التعبير الحرب على الإرهاب لهو تعبير شديد الارتباك لأنه من الصعوبة بمكان تحديد العدو في هذه الحرب، لأن التهديد سار مطلقا ومجهولا للأصل ولم يعد بإمكان أي تحديد جغرافي أن يحصر أماكن التكنولوجيا الحديثة سواء أكانت الاتصال أو العدوان .

135 - محمد لطف الحميري "المغرب العربي قاعدة جديدة للقاعدة" انظر الموقع :

<http://www.aljazeera.net/form/shouth/read.php?t=1674-2.200866/06>

136 - Borrdorori givanno , Entretien avec deux grands intellectuels , ; (jurgen habermas et jaque Derrida) sur le concept du 11 setembre 2001 qui est ce que le terrorisme le monde diplomatique février 2004.

لقد أصبح الإرهاب محل نقاش واسع بين مختلف التخصصات والاتجاهات¹³⁷ ويمكن القول أنه أصبح استراتيجية سياسية تعتمد على مبدأ الاستعمال النسقي للأفعال العنيفة بغرض خلق جو من عدم الأمن " إلا أن مسألة العنف تطرح إشكالية الاحتكار الرمزي في اللجوء إليه لأن العنف باعتباره أداة وليس غاية فهو عند القوى وسيلة لتتبين واقع عدم التكافؤ وتشريع المقتضيات الضامنة لاستمراريته وهو لدى الضعيف واحدة من الوسائل الكفيلة باسترداد مكانته وصيانة قيمه .

وهكذا ورغم أنه لا توجد في أدبيات السلف الصالح وفي صميم التفكير السلفي ما يحمل السلفيين على العنف، أو اللجوء إلى القتال كآليات للحركة على مسرح العمل السياسي، إلا أن استعارات التي تتبناها الجماعات والتي تعين ضرب المصالح الغربية والدخول في حرب مع الأنظمة التي تطارد هؤلاء الجهاديين، جعل أفكارهم "مقبولة" لدى شريحة من الشباب المسلم "الرديكالي" الذي يرى نفسه مكبلا بالفقر والبطالة ، واحتلال بلدان إسلامية بينما الأنظمة الحاكمة تمارس سياسات توريط شعوبها في متطلبات العولمة المتوحشة .

إن ما عرفته المنطقة المغاربية من أحداث (يوميات العنف بالجزائر ، أحداث الدار البيضاء، بالمغرب 2003 أحداث جربة في تونس وثكنة لمغيطي في يونيو 2005 بموريتانيا) تجعلنا نطرح الأسئلة التالية ما مدى فعالية جهاز الأمن المغاربي ؟ وهل استطاع فعلا تحقيق الدفاع الأمني المشترك فيما بين الدول المغرب العربي أو إلى أي حد يمكن أن يكون المدخل الأمني هذه المرة عاملا لتحقيق فضاء الاندماج الإقليمي؟

تجدر الإشارة إلى أن الجانب الأمني المنصوص عليه في معاهدة مراكش في المادة 15 يتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة أي منها أو نظامها السياسي " إلا أن هذا الالتزام بقي حبرا على ورق ، ورغم ما يمكن أن نقول من تنسيق أمني بين

¹³⁷ - هناك اتجاه متطرف داخل النزعة المحافظة الأمريكية يرى بأن أصل مشكلة الإرهاب يرجع إلى الإسلام بحد ذاته وليس إلى التشدد الإسلامي وعلى رأس هؤلاء صامويل هانتغتون انظر كتاب ، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي ترجمة طلعت الشايب ، القاهرة ، طبعة الثانية، 1997 فيما يغريه الاتجاه الآخر إلى التشدد الإسلامي وليس إلى الإسلام ومن هؤلاء فرانسيس فوكوياما انظر كتابه " نهاية التاريخ والإنسان الأخير ترجمة فؤاد شاهين ، جميل قاسم، رضا الشايب ، الإشراف مطاع صفدي بيروت، مركز الإنماء القومي طبعة الأولى 1993.

الدول المغربية في محاربة ومكافحة ما يسمى الإرهاب إلا أنه ما تشهده المنطقة المغربية يدفعنا إلى التساؤل و الاهتمام أكثر بالجذور الحقيقية لظاهرة الإرهاب¹³⁸.

وعدم الاكتفاء بالقول أنها ظاهرة عالمية، وبالتالي ضرورة اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في المعالجة الأمنية والقضائية لهذا الملف، وبمعالجته الجوانب الفكرية لهذه الظاهرة وتكريس لفكر العقلاني والحقوقى والديمقراطي على مستوى المؤسسات التعليمية وعبر وسائل الإعلام، الموضوعية المتاحة إذ ينبغي صياغة مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الشباب إلى التكيف الإيديولوجي المتطرف والخطير .

ثانيا : تحدي الامن الغذائي

إن مسألة الأمن الغذائي تبقى كرهان استراتيجي لكل قطر مغربي لمواجهة التحديات والأقطاب الدولية باعتباره مسألة ضرورية لتلبية حاجيات الدول المغربية من حيث كمية المواد الغذائية وكذلك بهدف الحد من تبعية دولها بالخارج.

إلا أن دول المغرب العربي لم تنجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وهو الأمر الذي له عواقب وخيمة وعلى مستويات متعددة

فكما هو معلوم أصبح القطاع الغذائي السلاح الخطير الذي تتحكم به الدول ذات الفائض من المنتوجات الغذائية للدول ذات النقص الغذائي ، والذي جعل منه ورقة ضغط رابحة تحصل بواسطتها على مبتغاها السياسي بل ووسيلة ابتزازية تجرد الإنسان من إنسانيته¹³⁹.

كما أن العجز الغذائي الذي تعاني منه دول المغرب العربي أدى إلى إثقال كاهل ميزانيتها وجعلها تعتمد على الأسواق الخارجية للحصول على حاجياتها الغذائية الضرورية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى دفع جزء كبير من إيراداتها من العملة الصعبة إلى الدول المصدرة إضافة إلى المخاطر الاجتماعية في أن تصبح غالبية السكان الدول المغربية تعيش في فقر مدقع وتعاني من سوء في التغذية.

¹³⁸ -Larouse bondon « terrorisme , dictionnaire de sociologie , 1985 p : 195.

¹³⁹ - منصور مرابطين" الأمن الغذائي والاندماج المغربي" مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد" السنة الثالثة شتاء 1995 - ص 69.

لقد بات التكافل بين دول المغرب العربي في هذا المجال ضرورة استراتيجية ملحة لتحقيق الأمن الغذائي في ظل ارتفاع الأسعار عالميا وزيادة استهلاك المواطن العربي منها وهو الأمر الذي يتطلب استراتيجية متكاملة تستطيع التوفيق بين تطلعات بلدان المنطقة من ناحية وتأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي والأساليب الجديدة للزراعة العصرية المتطورة من ناحية أخرى¹⁴⁰.

هذا أهم الاستنتاجات التي انتهت إليها الندوة المغربية حول التكامل المغربي في قطاع الحبوب لضمان الأمن الغذائي التي نظمها الاتحاد المغربي للفلاحين من 14 إلى 16 ماي 2008 بتونس.

وحسب دراسات قدمت خلال الندوة فإن استهلاك المواطن العربي من الحبوب يقدر سنويا بنحو 325 كلف منها 158 كلف قمح وهي من أعلى النسب عالميا، كما بينت نفس الدراسات تفاقم الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية حيث تمثل واردات الحبوب حوالي 50 % من قيمة الواردات الغذائية¹⁴¹.

كما أصبحت مسألة الماء في السنوات الأخيرة مصدر قلق كبير ليس فقط في منطقة المغرب العربي بل على المستوى العالمي حيث يبدو أن من قدر سكان المغرب العربي الجد متنامية ديمغرافيا اقتسام موارد مائية جد ضئيلة وموزعة بشكل غير منتظم، بحيث يصنف البنك العالمي المغربي العربي ضمن مناطق العالم الأكثر فقرا من حيث الموارد المائية الطبيعية والمتجددة وما يفرض ذلك من تحديات خطيرة إذا لم تكن هناك سياسة مائية عقلانية مبنية من طرف الدول المغربية .

هذا بالإضافة إلى موضوع التصحر ، حيث أشار أمين العام للاتحاد " أن أكبر تحدي للاتحاد هو مقاومة التصحر فأكثر من 80 % من الأراضي المغربية قد تصحرت بالفعل أو هي بصدد التصحر وهذا يتطلب مزيد من التنسيق بين كل الدول المغربية¹⁴².

140 - التكامل الغذائي في قطاع الحبوب ضرورة استراتيجية ملحة لتحقيق الأمن المغربي " انظر الموقع

http://www.arabic_yin.com/arabic/2008/ar/15/content/6325/2.htm 06/06/2008.

141 - نزال عبروق " ندوة مغربية لتدارس الأمن الغذائي في المنطقة والتعامل الإقليمي " انظر الموقع

<http://www.maghribia.com/cocon/awxmtm.htm> 11/ar/06/06/2008

142 - دليل الصقلي محي الدين " الماء في دول المغرب العربي " انظر الموقع :

<http://www.reusibis.com/col/journal/col/newis.asp/dir:actudar> 2303 07/06/2003.

أمام هذه النتائج والتحديات، وعدم تمكن المغرب العربي من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي يمكن التأكيد على أن الدول المغربية ملزمة بالبحث عن استراتيجية فلاحية مغربية محكمة قادرة على أن تجعل من نقاط ضعف دول الاتحاد نقاط قوة، وذلك للحد من التبعية الخارجية والخروج من مأزق الفقر والحاجة.

إلا أن الملاحظة الرئيسية التي تنطبق ربما على معظم حالات الأزمة الراهنة للنظم المغربية هو أن الشعور العميق بمخاطر الوضع، لا يدفع نحو تغيير حقيقي في النظام والاستراتيجيات فلا يزال الاتجاه الغالب هو الميل إلى ترقيع النظم القائمة والهروب من مواجهة التحديات واستحقاقات التغيير الجدية والسعي عن طريق التخفيف النسبي من إجراءات القمع والتغطية على الأزمة في جوانبها المتعددة .

وهنا يفرض السؤال نفسه أليس التكتل والاندماج أصبح ضرورة استراتيجية للدول المغربية لتخطي التحديات ومواجهة هول العولمة ونتائجها على الأنظمة الاقتصادية القطرية ؟¹⁴³.

¹⁴³ - عبد المجيد البركاوي " المغرب المتوسطي في ظل التجزئة المغربية " مرجع سابق، ص 112 - 113.

المبحث الثالث: التغيرات الإقليمية والعالمية على المنطقة المغربية ،

وضرورة تعزيز الرهان الجهوي في السياسة الخارجية المغربية

هناك مجموعة من التغيرات الإقليمية والعالمية التي أثرت وتشكل كبير على تقدم الاتحاد المغربي وجعله كتلة تضاهي باقي القوى الكبرى، خصوصا إذا كانت هذه التغيرات تخص النظام الدولي و التكتلات الإقليمية القرينة من التجمع المغربي الاتحاد الأوروبي (إلا أن هذه التغيرات فرضت وبشدة ضرورة تعزيز الرهان الجهوي للبلدان المغربية عامة وضرورة وضعها ضمن الأهداف الأساسية للاستراتيجية العامة للدبلوماسية المغربية باعتبار ان الفضاء المغربي أصبح خيارا استراتيجيا لا محيد عنه خصوصا في ظل التحديات التي تنتخبط بها المغرب وباقي البلدان المغربية لذلك فإننا ارتأينا أن نناقش هذا المبحث من خلال مطلبين الأول وسناقش فيه أثرا لمتغيرات على مستقبل التكامل المغربي وباقي حتمية الرهان الجهوي في السياسة الخارجية المغربية 144.

المطلب الأول: أثر التغيرات الإقليمية والعالمية على مستقبل التكامل

المغربي

لقد شهد العالم في الربع الأخير من القرن المنصرم تغيرات على المستوى السياسي والاقتصادي، كان من أبرزها ما شهده العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول العالم إلى قطبية أحادية في إطار ما عرف بالنظام العالمي الجديد، وعلى المستوى الاقتصادي رافقت هذا النظام ظواهر جديدة أصبحت سمة من سماته كظاهرة العولمة الاقتصادية ، وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والذي بعد قيام الاتحاد الأوروبي من أهمها خصوصا بالنسبة للتقدم التكامل المغربية ونجاحه .

الفقرة الأولى: مستقبل دول المغرب العربي في ظل السياسة الأوروبية

للحوار

144 سليمان عوض عبد النبي " العلاقات المغربية الأوروبية بين الشعبية والشراكة بحث لاستكمال متطلبات درجة الإجازة العالية ماجستر العلوم السياسية سنة 2000 ص 1 -2.

لعل ما يلفت الانتباه في مضمون سياسة الجوار، هو اعتماد على مقرب العلاقات الثنائية عوض المقرب الإقليمي الذي كان ساريا في مخطط الشراكة الأرومتوسطية، لكن المفارقة العجيبة التي تطبع خطط العمل المنبثقة عن سياسة الحوار، هو أنها تتطلع إلى الاندماج الجهوي وعن طريق التعاون وتنمية العلاقات الثنائية التفاضلية

ولاشك أن هذه الاستراتيجية الجديدة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي ، سوف يترتب عنها نتائج سلبية سوف تضر بمستقبل المغرب العربي المعطل فضلا عن ذلك ، فإن طموحات سياسة الجوار في حل المنازعات والمشاكل السياسية سوف تصطدم بمناعة واستعصاء تلك المنازعات وخاصة نزاع (الصحراء بين المغرب والجزائر) .

أولاً: النتائج المحتملة للعمل بمقرب العلاقات الثنائية التفاضلية

إن الأخذ بالمقرب الإقليمي المندمج في ظل " برشلونة للشراكة الأرومتوسطية ، لم يحقق نتائج مرجوة، وذلك لاستمرار عدد من المنازعات والصراعات في محيط الاتحاد الأوروبي الجنوبي، لذلك تم تجاوز هذا المقرب ، فتم تعويضه بمقرب العلاقات الثنائية التفاضلية كآلية لتنفيذ سياسة الجوار بالشكل الذي يستطيع تجاوز كل العوائق وينسجم مع جميع المستجدات المرتبطة أساسا بدخول دول جديدة بهوموم مختلفة على الحدود الشرقية للاتحاد ضمن البعد الاستراتيجي لسياسة الجوار.

وارتباطا بهوموم الدول المغاربية ، فإن هذا المقرب الجديد يمكن أن تكون له نتائج كارثية على تلك الدول منها تكريس التبعية الاتحاد الأوروبي من جهة وتكريس جمود اتحاد المغرب العربي من جهة أخرى 145

1-تكريس التبعية

تلعب الخطط والمشاريع الأوروبية في استقطاب ونشر المعايير والتنظيمات والقيم المشتركة، وإذا كان هذا يبقى حكما مسبقا فإن تأكيده يتحقق من خلال تمحيص بنود خطط العمل الأدوات التنفيذية لسياسة الجوار) .

145 - Chiara ligouri : la difficile construction de l'intégration maghrébine et le partenariat euro-médi institut d'étude européens , université libre le bruxelle JMWP n° 44 septembre 2002 .

ومن بين تلك البنود الاعتماد على العلاقات الثنائية التفضيلية لقد وضعت هذه الاستراتيجية أيضا بغرض النهوض بالعلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه دولة بدولة إلى أعلى مستوى .

وقد تم تخصيص الوضعية التفاضلية للدول التي تتعاون بشكل فعال مع التوصيات الواردة في خطط العمل وذلك بهدف خلق جو من المنافسة بين تلك الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي في ترسيخ الإصلاحات المطلوبة، ولكن ما لم تدركه تلك الدول ومنها تونس والمغرب هو إمكانية إن لم نقل حتمية تحول تلك المنافسة بينها إلى تعظيم ارتباطها الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد الأوروبي على حساب علاقتها الثنائية ، وهو ما يمكن تفسيره بتكريس التبعية الاقتصادية.

فلا مراء ان دول المغرب العربي سوف يحتدم بينهم التنافس بمقتضى مخططات العمل ، لاكتساب الوضعيات المتقدمة أو التفضيلية ، وما يثير الانتباه هو أن اكتساب تلك الوضعية سيكون على حساب علاقتها البيئية . كما أن استمرار ذلك التنافس يعني استمرارية وضعية البيئية التي تعيشها الاقتصاديات المغربية نحو الأسواق الأوروبية¹⁴⁶.

فالهم الوحيد ليشغل الأنظمة المغربية هو التفاوض الفردي مع الاتحاد الأوروبي لرفع مستوى صادراتهم نحو أسواقه. وإذا أضيف إلى ذلك العمل على قدم وساق لترسيخ القيم الجماعية الأوروبية ، فإن النتيجة هي استمرار وضعية الاستتباع التي تعيشها الاسواق المغربية للاتحاد الأوروبي .

عن وضعية الاستتباع تلك ظلت موجودة منذ زمن بعيد ، وقد أحست بعض الدول المغربية (المغرب) بخطرورها في زمن العولمة الذي يحتاج إلى تنويع الشركاء وإلى البحث عن مزيد من الاستثمارات الخاصة والعامة. وبالفعل فقد تحرك المغرب في السنتين الأخيرتين ، وخاصة منذ توفي الملك محمد السادس الحكم على أكثر من صعيد.

حيث عقد اتفاقية للتبادل الحر سنة 2004 مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما اعتبره البعض خروجاً عن المؤلف¹⁴⁷.

¹⁴⁶- ميغل هرناندودي لارامندي ، ترجمة عبد العالي بروكي، السياسة الخارجية للمغرب مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2005 ص 284.

¹⁴⁷ - S.E.M adlghohi (chargé d'affaires du maroc) la (pv) de l'europe élargie et les rays du maghreb institutions médéo bruxelle, 24 octobre 2003 : p3.

في حين أن ذلك يعتبر إلا عن عدم رضى الفرنسيين دخول منافسين جدد إلى السوق المغربي ولم يهدأ لهم بال إلا عندما أدركوا أن تلك الاتفاقية تحركها أبعاد سياسية أكثر منها اقتصادية بالنظر إلى مستوى المبادلات الهزيل بني المغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

كما توجه المغرب نحو الخليج العربي للبحث عن الاستثمارات التي ستؤهلها لتشييد البنية التحتية الأساسية الضرورية لتحقيق السياسات الاقتصادية وخاصة في مجال السياحة، فكانت 2006 سنة تصاعد الاستثمارات الخارجية بامتياز، حيث تلقى المغرب كما ذكرنا سالفا حوالي 20 مليار دولار من الاستثمارات من ثلاث دول فقط هي الإمارات العربية المتحدة، قطر والسودان (استثمار خاص) . إن هذه الاستراتيجية الجديدة التي أصبح ينهجها المغرب تزخر كذلك بتجارب أخرى ومنها عقد شراكة استراتيجية مع روسيا في 2002 التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية كسوق لترويج الحوامض والطماطم المغربية بعد الاتحاد الأوروبي، كما تم عقد اتفاقية للتبادل الحر مع تركيا والإمارات العربية المتحدة وكذلك تحرير التجارة مع كل من تونس ومصر والأردن في إطار إعلان أكادير¹⁴⁸.

ولا شك أن هذه الاستراتيجية التي أضحت تنهجها تونس كذلك ، تدخل في إطار تقليل الارتباط بالأسواق الأوروبية والبحث عن مناطق جديدة لتعريف المنتج الفلاحي والصناعي .

لكن رغم ذلك، فإن توالي المبادرات الأوروبية بهدف على ما يبدو إلى الحفاظ على وضعيات الاستتباع التي تعيشها الدول المغربية نحو الأسواق الأوروبية، وذلك عن طريق تطوير العلاقات الثنائية بشكل تفاضلي مع الدول الجارة، منها من ترتبط فيما بينها باتفاق التبادل الحر كتونس والمغرب .

2-تكريس جمود اتحاد المغرب العربي

مما لا شك فيه ان اتحاد المغرب العربي لازال يعاني من جمود وسكون وإذا كانت الدول المغربية لها بصيص من الأمل في إمكانية تحريك ذلك البناء المغربي عند صفاء الأجواء السياسية .

¹⁴⁸ محمد عيروق، العلاقات المغربية، الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة مرجع سابق، ص 128

فإن الوضعية التنافسية التي سيخلقها العمل بمقترب العلاقات التفضيلية، يمكن أن تنعكس سلبا على آلية التعاون جنوب جنوب المتوسط، التي أملت عليها خطط العمل في إطار ما يسمى بالتعاون تحت جهوي وبين وطني¹⁴⁹.

وخلافا لذلك التنبؤ الأولي ، فإن الاتحاد الأوروبي أظهر جدية كبيرة في تعميق التعاون الجهوي ، وتحت جهوي وكذلك التعاون عبر الوطني، كما انه لا يخفي رغبته في وجود اتحاد مغاربي قوي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وذلك حتى يسهل احتواء مختلف المخاطر والمشاكل التي تهدد الدول المغربية والأوروبية في نفس الآن .

وتظهر تلك الرغبة في كثير من التصريحات واللقاءات بين مسؤولي الطرفين ويتذرع الاتحاد الأوروبي بأن التعامل مع الدول المغربية ككتلة مندمجة ومتكاملة ، سيمكن من تجاوز النظرة الضيقة والتحيز المنفعي وسيوحد الجهود المغربية ، بخصوص وجود المنافسة بين تونس والمغرب مثلا يمكن تحول تلك المنافسة إلى التنسيق بينهما، وبالتالي اختراق الأسواق الأوروبية بشكل متكاتف وبمرجعية واحدة . وبالمقابل فإن وجود كتل مغاربي سوف ينفعه الاتحاد الأوروبي بوجود منبر مشترك للدول المغربية وهو ييسر الحوار والتفاوض، ومن تم يسهل احتواء شتى المشاكل¹⁵⁰.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تفعيل مسيرة المغرب العربي يعني فتح الحدود أمام البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك الأشخاص، وهو ما سيعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي الذي تربط اتفاقيات للتبادل الحر مع المغرب وتونس والجزائر، والذي يرنو إلى تشكيل حزام للتبادل الحر حول محيطه الجنوبي والشرقي فضلا عن ذلك فإن توحيد الدول المغربية في إطار اتحاد مغاربي قوي سيكشف عن سوق استهلاكية مهمة تزيد عن 80 مليون مستهلك .

إن الأهمية التي يشكلها اتحاد مغاربي قوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، هي أنه سيساهم أكثر في تخصيص الأعباء الأمنية من جهة، وستكون له منافع اقتصادية مهمة على دول الاتحاد الأوروبي . لكن السؤال الذي يظل مطروحا إلى حد الآن هو هل يسعى الاتحاد الأوروبي فعلا إلى تدعيم وحدة للدول المغربية وإعادة الروح لاتحاد المغرب العربي في ظل مناخ اقتصادي دولي يقوم على المنافسة ؟

¹⁴⁹ -Nancy Dolhem, « quel maghreb pour demain » le monde diplomatique septembre 2004 p 35.

¹⁵⁰ - خالد سرجاني " العلاقات المغربية الجزائرية والمسألة الصحراوية " المجلة الدولية عد 163 يناير 2006 ص 170.

وبمعنى آخر هل يحتمل الاتحاد الأوروبي وجود اتحاد مغرب عربي قوي في حدوده الجنوبية؟ لا شك ان توحيد الجهود المغربية سيتمكن من اكتساب قوة إضافية في التفاوض ومن تم القدرة على تحقيق مطالب وفرض وجهات نظر معينة¹⁵¹.

إلا أن تحقق تلك الوضعية ربما لا يرضي الاتحاد الأوروبي الذي ألف فرض وجهات نظره وقمع مطالب دول جنوب غرب المتوسط لذلك فلا ينبغي الإفراط في التفاؤل وبخصوص تصريحات السياسة الأوروبية الداعيين إلى تفعيل مسيرة المغرب العربي .

بيد أن هذا التوجس لكن غموض المرمى الحقيقي لدعوات الاتحاد الأوروبي يمكن التخفيض من حدته من خلال الإطلاع على فوراق القوة، التي تميز الاتحاد الأوروبي عن الدول المغربية فهذه الدول مجتمعة لا يتجاوز دخلها القومي حاليا 150 مليار دولار في حين أن إسبانيا وحدها بلغ ناتجها الداخلي الخام في 2006 إلى ما يفوق 800 مليار دولار كما أن عدد سكان الدول المغربية يتجاوز نسبيا 80 مليون نسمة في حين ان سكان الاتحاد الأوروبي يفوق اليوم 450 مليون نسمة ويزداد ذلك العدد كلما دخلت دولة جديدة للاتحاد الموسع¹⁵².

ومن خلال هذا الفرق الشاسع بين إمكانية الاتحادين ، يظهر أن الدول الأوروبية لن تأبه للاتحاد المغربي مهما بلغ من قوة ، من حيث قدرته على المنافسة واستقلال قراره بل إن قوة الاتحاد المغربي في نهاية المطاف تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي التي أشرنا إليها، وهي الأمن وتوسيع الأسواق ومن تم قد تكون دعوة الأوروبيين للمغاربة من أجل التوحد والتكثف تكتسي صبغة جدية، وهذا ما يزيكه الإصرار على التعاون تحت جهوي بين الدول المغربية.

وإن كان الأمر، كذلك فإن استمرار عطالة البناء المغربي يعود بالأساس على أن العيب يكمن في الدول المغربية نفسها التي لا تبذل الجهد الكافي لإعطاء نفس أقوى لذلك البناء .

وأكثر من ذلك فإن بعضها تتبادل الاتهامات في العمل على تعطيل الاتحاد المغربي، كما أن كل منهما لهما هموم خاصة بها. لذلك فطبيعي ان يختار المغرب ربط علاقة استراتيجية مع الاتحاد

¹⁵¹- حسن مجذوبي " ملف الصحراء في استراتيجيات الدول الكبرى " وجهة نظر عدد 28 ربيع 2006 ص 18.
¹⁵²- ناصر حامد " الآثار الاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 157 يوليو 2004- ص 100.

الأوروبي، وأن يطمح للعضوية في هذا الاتحاد ، مادام العقل المغربي لازال يتحدث بلغة الماضي ولازال يصر على التجزئة والتشردم في ظل نظام عالمي يتجه أكثر إلى التكتل الإقليمي القوي¹⁵³.

ولكن مهما أُلقي من مسؤولية على الدول المغربية في تعطيل مسيرة المغرب العربي فإن ذلك لا يعطي دور الاتحاد الأوروبي في عرقلة التعاون جنوب جنوب في إطار المغربي. ويظهر ذلك من خلال إعطاء الأهمية للعلاقات الثنائية التفضيلية على حساب العمل الإقليمي المشترك .

وإذا استمر ذلك فهناك احتمال كبير لتزداد مشاريع الاندماج والتوحيد في جنوب المتوسط عامة تدهورا ومنها اتحاد المغرب العربي ومجموعة إعلان أكادير للتبادل الحر. وذلك بسبب تركيز الجهود فقط على تطوير وتكثيف العلاقات مع الاتحاد الأوروبي للحصول على الوضعيات المتقدمة، في حين تهمل علاقات الدول المغربية فيما بينها، فيزداد الوضع سوءا مما هو عليه، وبالتالي تنتفي الرغبة في تحريك البناء المغربي المعطل.

وقد يقال أن الاتحاد الأوروبي لا يقصد هذه النتيجة المحتمل ترتيبها عن تفعيل مخططات العمل وما يشفع له بذلك وهو وجود إرادة سياسية لدى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع دول المغرب العربي كوحدة متضامنة . ويظهر ذلك من خلال حوار 5 + 5 الذي ينعقد من حين لآخر على كافة المستويات (رؤساء الدول ، البرلمان، رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية، وزراء الدفاع، لدول : إيطاليا فرنسا إسبانيا البرتغال، مالطا ، المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس ، ليبيا)¹⁵⁴.

ورغم ذلك فإن الهدف الأساسي من ذلك الحوار هو تكثيف الجهود لتقليل المخاطر الأمنية من هجرة سرية، وإرهاب ... ولا يتطلع في الأساس إلى دعم مسيرة المغرب العربي الذي تعترضه مشاكل أخرى بنيوية أثبتت التجربة ، أن لبعض دول الاتحاد الأوروبي يدا فيها .

وهي أضعف حاليا من أن تكون لها القوة اللازمة لفرض حلول معينة لأضخم مشكل يعترض المبادرات الرامية إلى تفعيل المغرب العربي، ألا وهو مشكل الصحراء.

ثانيا : ضعف قدرة الاتحاد الأوروبي في فض المنازعات المغربية

¹⁵³- محمد بويوش، الاندماج الاقتصادي الإقليمي المغربي مع الاتحاد الأوروبي "مرجع سابق، ص 170 - 171 - 172.

¹⁵⁴- الحسان بوقنطار " الدبلوماسية المغربية والبناء المغربي " النادي الديبلوماسي المغربي .

لاريب ان مشكل الصحراء هو العائق المركزي أمام تحريك مسيرة المغرب العربي، وامام طموحات الاتحاد الأوروبي، في تشكيل فضاء مغاربي خالي من الحواجز الجمركية، وإذا كانت سياسة الجوار أبعد من أن تجد حلا مناسباً لذلك المشكل، فإن مصيرها هو مصير مخطط برشلونة، الذي تعهد بفض المنازعات السياسية المثارة في الفضاء المتوسطي.¹⁵⁵

ولكنه فشل في ذلك فشلا ذريعا ولا مرأ أن ذلك إما يدل على عدم تناسب الحلول التي يقدمها الاتحاد الاوروبي، وما يدل على ذلك هو سلوك السلبية التي يسلكه هذا الاتحاد أمام كثرة المنازعات في القضاء المتوسطي . ففي نزاعات البلقان (كوسوفو، البوسنة ، والهرسك) لم يقو الاتحاد على فرض حل ، بل لم يستطع حتى وقف أعمال التفتيل التي كات يتعرض لها المسلمون في كوسوفو على يد صربيا سنة 1999 ولولا تدخل الناتو بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية لكانت النتيجة أكثر كارثية مما كانت عليه .

وبخصوص النزاع حول قبرص اليونان وتركيا، لازال الاتحاد الأوروبي يلعب لعبة الصياد مع السمكة، إزاء تركيا، بحيث ربط بين عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وفض نزاع قبرص ، ومن تم وضع تركيا في مأزق الخيار بين الاستسلام المرتبط بطموحها في العضوية داخل الاتحاد الأوروبي وبين المراهنة على استقلال الجزء الشمالي الشرقي من قبرص ، وبالتالي ضمان ولاية لها . ولا بد أن الخيار الاول هو الذي تسير نحوه تركيا. وأما الثاني فلم يعد سوى عامل استراتيجي تحاول من خلاله تركيا كسب خيارها الأول، ومن هنا يظهر كذلك الاتحاد الأوروبي عاجز عن فرض وجهات نظره على تركيا خارج رهان العضوية¹⁵⁶.

وأما فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، يبدو ان الاتحاد الأوروبي لم يعد قادر على تحريك عملية السلام، ولا فعل أي شيء، وذلك راجع إلى استحواذ الولايات المتحدة مفاتيح الصراع، وإلى ضعف الاتحاد الأوروبي في فرض حل ما على إسرائيل ، التي رفضت مبادرة في أواخر شهر نونبر 2006 مبادرة تقدمت بها كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا.

وبالموازاة مع ذلك، فقد أظهر الاتحاد الأوروبي تضامنه مع إسبانيا ضد المغرب خلال أزمة " جزيرة ليلي" وقد تجسد ذلك التضامن في التصريحات والإعلانات التي حملت المغرب مسؤولية ما

155- سعيد لاوندي" مارتون أوربي أمريكي على النفوذ في المغرب العربي، السياسة الدولية العدد 156 أبريل 2004 ص 35.

156- عبدالعزيز غفرون " مناطق التبادل الحر الأور- مغاربية، وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة الرباط ، 1998 -

1999 ص 43.

جرى، ودعته إلى تصحيح سلوكه عن طريق الانسحاب الفوري، ولكن لم يكن الاتحاد بالرغم من ذلك قادرا على فرض حل معين للأزمة. وإذا كانت فرنسا وإسبانيا تعتقدان أنهما يتحكمان في خيوط إشكالية الصحراء، على اعتبار أنهما الدولتين المستعمرتين لأغلبية المناطق المغربية ونظرا لمسؤوليتهما التاريخية في بروز مشاكل الحدود خلال مسلسل الاستقلالات الوطنية في خمسينيات وستينيات القرن 20 فإنهما لا يلمان حاليا سوى سلطة إصدار التوصيات والمناشدات وخاصة نحو الجزائر¹⁵⁷.

فتغير الظروف الدولية جعل الجزائر تتمتع بموقع قوة في تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي، ولعل المحرك الأساسي في ذلك هو امتلاكها لكميات مهمة من المحروقات، التي تغذي شرايين الاقتصاد الأوروبي، ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع فرض حلول معينة على الجزائر أو الضغط عليها لقبول مقترحات ما لأنها تملك قوة ضغط مهمة عن طريق سلاح المحروقات".

ولاشك أن هذا الضعف الأوروبي في حل مختلف النزاعات المذكورة، رغم تعهده بذلك في بنود مخطط الشراكة يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الإمكانيات وعدم امتلاك القوة اللازمة لفرض التوجهات والحلول، فمن لا يمتلك قوة لا يستطيع تحقيق نتائج دبلوماسية إيجابية، لانه لا يقدر على الضغط والتهديد مع العلم أن النجاح الدبلوماسي مرتبط بذلك ارتباطا وثيقا، وبالتالي فإن الفشل الدبلوماسي الأوروبي يعود إلى عدم القدرة للضغط على أطراف النزاع وهو ما يجعل المبادرات والسياسات الأوروبية منبوذة وغير مرغوب فيها¹⁵⁸.

إذن فإذا كانت سياسة الجوار الأوروبية تحركها أبعاد استراتيجية خاصة، تعبر عن هموم الاتحاد الأوروبي المرتبطة بالأمن الجهوي، وبالتنافس الاقتصادي والمعياري مع النفوذ الأمريكي الآخر في التعاقد داخل الفضاء المغربي، فإنها لن توقف في تحقيق خطوات إيجابية، إذ لم تستجب لطموحات الشعوب المغربية المرتبطة بالتنمية والازدهار والاندماج المغربي.

ورغم اختلاف تلك السياسة عن مخطط برشلونة في كثير من الأحيان فإن تمحيص مضمونها يوحي بأن التحديات التي تفرضها على قضايا المغرب العربي العامة والخاصة يصعب تخطيها وفي كثير من الأحيان يمكن أن تؤثر سلبا على مستقبل الاتحاد المغربي.

¹⁵⁷ - محمد براص، محمد أمطاط، حصيلة اتحاد المغرب العربي سنة 2005 حكام مؤجل تحت إشعار آخر، منشورات وجهة نظر، طبعة الأولى، 2006 ص

284.

¹⁵⁸ - امحمد المالكى " المؤسسات المغربية للتعاون وتطلع إلى مستقبل واحد " السياسة الدولية العدد 48 اكتوبر 2002 ص 44.

وبالتالي فإن على كل دولة مغربية أن تفكر جادة في تحريك القطار الجماعي المغربي لتخطي أزمتها¹⁵⁹.

الفقرة الثانية : أثر النظام العالمي الجديد التكامل المغربي

من النتائج التي أفرزتها المتغيرات الدولية ظهور مفاهيم اصطلاحية دخلت أدبيات السياسة الدولية وترسخت ضمن قواعد العمل السياسي العربي والدولي.

ومن أهم تلك المفاهيم مفهوم النظام العالمي الجديد ، حين نال اهتمام البشرية على كافة مستويات الإيديولوجية والاقتصادية منذ عام 1990 في أعقاب حرب الخليج الثانية والذي تم تحدث فيه عن فكرة النظام العالمي الجديد وقد تزايد الاهتمام ببحث وتحليل أسس ومقومات وأبعاد وآليات هذا النظام بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في النصف الثاني من عام 1991.

ولقد أثار هذا المفهوم عدة تساؤلات ناتجة عن عبارات هذا المفهوم ، هل هو نظام ؟ وهل هو دولي ؟ تم هل هو جديد ؟ أي ما درجة الانتظام في هذا النظام ؟ وهل يقوم على قواعد قانونية ؟ وإلى أي حد تمتلك هذه القواعد الصفة العالمية التي تجعلها دولية فعلا ؟ ثم ما وجه الجدة إذا كانت في هذا النظام ؟ ودون أن تدخل في التفاصيل حول تعريف هذا النظام ومقارنته بالنظام العالمي القديم فإنما سننتقل مباشرة إلى بحث تأثيرات هذا النظام والمتغيرات التي رافقت قيامه، على التكامل الاقتصادي المغربي مع الإشارة على أننا سنركز على تأثيرات المتغيرات الاقتصادية التي رافقته مع تسليط الضوء على بعض المتغيرات السياسية التي لها تأثيرات مباشرة¹⁶⁰.

أولا : أثر المتغيرات الاقتصادية على التكامل المغربي

إن أهم ظاهرة ميزت النظام الاقتصادي العالمي خلال السنوات الأخيرة الماضية هي ظاهرة الاتجاه نحو "كونية" الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، وهو ما يطلق عليه في وقتنا الحاضر العولمة الاقتصادية إضافة إلى تنامي الارتباط المتبادل في آليات ونظم التجارة العالمية خصوصا بعد توقيع معاهدة مراكش في 1994 إيذانا لقيام المنظمة العالمية للتجارة الدولية .

159- محمد الشرقي "صندوق النقد الدولي يخصص دول الاتحاد الأوروبي على تعزيز الاندماج الاقتصادي انظر الموقع

http://www.daralhayat.com/busine/12.2005/idemtalphohm_kper_07-06-2008.

160- محمد أمين ، ولد أحمد جلاو ولدعم " أثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق، ص 115 - 116.

ولاشك أن هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية يمثل التعامل معها تحديا كبيرا بالنسبة للدول المغربية .

1- أثر العولمة الاقتصادية على التكامل المغربي

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أبرز التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن 20. وبالرغم من ذلك لا يوجد تعريف متفق عليه للعولمة الاقتصادية بل توجد عدة تعريفات نجد أحدها يتناول العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية .

وبهذا سنحاول التعرف على تأثير العولمة على مستقبل التكامل الاقتصادي المغربي، حيث يمكن أن نقول أن بروز العولمة والشركات المتعددة الجنسية بالشكل السابق يجعل المنطقة المغربية ، في وضع صعب حيث ان العولمة الاقتصادية أصبحت حتمية يفرضها الوضع العالمي الراهن ، وعليه فإن أمام المنطقة المغربية خياران إما أن تخضع وتستسلم لتيار العولمة الجارف وبالتالي تحكم على نفسها بالفناء وتحطم كل أمل للتكامل على المستوى المغربي، حيث عن استسلامها هذا يؤدي إلى فقدانها لسيادتها على اقتصادها الوطني من خلال تحكم الشركات المتعددة الجنسية فيه مع العلم أن هذه الشركات تولي اهتماما أكبر، وتركز نشاطها في الدول المتقدمة صناعيا وتكتلاتها الاقتصادية الكبرى¹⁶¹.

وحتى الشركات التي تقوم بتوظيف بعض من أموالها في استثمارات في الدول المغربية فإن ذلك يكون انطلاقا من مصالح الدولة الأم – وهي الدولة الصناعية والتي قد تتعارض مع المصالح والاعتبارات الاقتصادية للدول العربية .

ولذلك فغالبا ما تقوم به هذه الشركات بالاستثمار إما في مجال الصناعات الاستراتيجية أو بعض الصناعات التحويلية الملونة للبيئة . كما أن محاولة جذب الاستثمار إلى السوق المالية المحلية قد

¹⁶¹ - Nabil Aoghogui: le partenariat euro-méditerranéen : le point du Maroc ouvrage sous la direction de abdelkhaleq Berramadane sur le thème de partenariat euro- méditerranéen à l'heure du cinquième élargissement de l'union européenne ed 2005 p 52.

يؤدي إلى كوارث مع العلم أن الأسواق المالية المغربية لا تزال ضعيفة في تونس والمغرب اما الدول الأخرى فلا توجد بها أسواق مالية تذكر.

كل ذلك يبين لنا ان خيار الاستسلام العولمة على النحو السابق خيار غير عقلاني مما يحتم على الدول المغربية البحث في الخيار الثاني والذي ينطلق من كون العولمة حقيقة يفرضها واقع الاقتصاد العالمي إلا أن الاستسلام لها والرضوخ ليس نتيجة حتمية لهذا الواقع .

إلا أن هذا الخيار يتطلب جهدا كبيرا . مما جعل اتباعه يمثل تحديا كبيرا للدول المغربية إذا تجاوزته تكون قد نجحت في البقاء في ظل نظام الحياة فيه للأقدر على المنافسة والمساومة .

ويتمثل جوهر هذا الخيار في أن العيش في عزلة عن العالم وما يجري فيه أصبح أمرا مستحيلا ، كما أن تحقيق متطلبات العصر، من صياغة وامتلاك التكنولوجيا ومنافسة عالمية أصبح أيضا أمرا يصعب على الدولة القطرية تحقيقه بانفراد ، إلا أن الاعتماد الجماعي على الذات أمر مسموح به وحق طبيعي لكل أمة .

لكما يجعل من الدول المغربية كتلة اقتصادية معقولة لديها كل المقومات البقاء من موارد مالية ومواد أولية، إذا وضفت هذه الطاقات في سبيل بناء قاعدة صناعية وامتلاك تكنولوجيا والاستعانة بالمحيط العربي ، ومحاولة إحياء كل الروابط معه فإنها عندئذ يمكن ان تدخل إلى الإطار العالمي من منطلق أقوى . كما أن أهميتها ستزيد كلما نجحت في استقطاب دول عربية أخرى إلى الإقليم التكاملي .

حينئذ يمكن أن تستفيد من العولمة نفسها وتحول كل نقاط الضعف إلى نقاط قوة. وذلك بالاستفادة من التقدم التكنولوجي العربي ومن المنافسة العالمية في ظل نظام يوصف بحرية التجارة طبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية¹⁶².

2- أثر قيام منظمة التجارة العالمية على مستقبل التكامل المغربي

في أبريل سنة 1994 تم التوقيع على معاهدة مراكش من طرف 111 دولة لإنشاء منظمة التجارة العالمية حيث تم وضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وشملت معظم السلع إلى جانب قطاعات

162- محمد الأمين ولد أحمد جدو ولد عم " أثر التغيرات العالمية الإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغربي" مرجع سابق، ص 84 - 85.

التجارة الدولية الأخرى من خدمات وحقوق ملكية فكرية وبذلك أصبحت القواعد الدولية التجارة عالمية التطبيق .

فالهدف، الظاهر من إنشاء منظمة التجارة العالمية وهو تحقيق حرية التجارة الدولية مما يشجع التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن أجل تحقيق هذا الهدف المذكور تم التنصيص على اتباع المبادئ التالية :

- 1- مبدأ الدولة الأكثر رعاية 2- مبدأ المعاملة الوطنية 3- مبدأ خفض العام للضرائب الجمركية 4- مبدأ إلغاء القيود الكمية 5- مبدأ الشفافية¹⁶³.

وعن الآثار المتوقع حدوثها للدول المغربية أثر تطبيق بنود هذه الاتفاقية فإنها لا تختلف كثيرا عن الآثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة ، وذلك لتشابه بنية الاقتصاد المغربي مع الاقتصاد العربي حيث توجد دول مغربية تعتمد أساسا على البترول (ليبيا والجزائر) كأهم سلعة تصديرية ولكن المعروف ان البترول لم يدخل ضمن السلع التي شملتها مفاوضات أورجواي ولهذا نجد ان الدول المغربية كباقي الدول العربية المشاركة لم تلتزم بخفض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة، وإنما انحصر التزامها الأساسي في تثبيت هذه التعريفات عند حد أقصى كما التزمت بقصر الحماية على الضرائب الجمركية دون اللجوء إلى الإجراءات الحمائية الأخرى .

ومن المزايا المتوقعة للدول المغربية بصفة عامة أن تطبيقها لأحكام اتفاقيات الجات وما يتطلب ذلك من خفض للضرائب الجمركية ، وإلغائها فضلا عن الالتزام بتحرير الاستثمار كل ذلك سوف يؤدي إلى تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات بالتبعية من نقل للتكنولوجيا نعتبر الدول المغربية في أمس الحاجة إليه¹⁶⁴.

إن كل ماسبق يمثل بعض الآثار التي قد تتعرض لها الدول المغربية والتي قد يعتبر بعضها إيجابيا إذا وظف توظيفا رشيدا وتعاملنا معه بصيغة جديدة تراعي أساسا المنافسة العالمية وما تتطلب من قواعد انتاجية كبيرة وطاقة هائلة قد يعجز بل أكيد كل قطر مغربي عن إنجازها بمفرده وإذا نظرنا إلى الإقليم المغربي بشكل عامل نجد أن إنجازها ليس مستحيلا بل مقدور عليه .

¹⁶³- محمد الأطرش " العرب والعولمة عن العمل " مجلة المستقبل العربي العدد 229 مارس 1998 ص 101.

¹⁶⁴- محمد الأمين واد احمد جدو ولد عم " مرجع سابق، ص 86-87.

كل ذلك يجعل قيام منظمة التجارة العالمية يمثل تحدياً جديداً يضاف على التحديات السابقة بالنسبة للمغرب العربي .

وليس أمامه في هذا المجال من حل سوى التوجه إلى التكامل واستثمار الإمكانيات المتاحة له من أجل تعظيم المكاسب من هذه الاتفاقية

إن التكامل والاندماج المغاربي سوف يؤدي إلى تقوية القاعدة الصناعية خلال الإمكانيات الملموسة لهذه البلاد مادياً وبشرياً¹⁶⁵.

ثانياً : أثر التغيرات السياسية الدولية على مستقبل التكامل المغاربي

قبل الحديث عن التغيرات الدولية الحالية ومدى تأثيرها على عملية التكامل المغاربي ينبغي الأخذ في الاعتبار من طرف الدول النامية عدة أمور من أهمها .

* أنه يوجد احتكار للتكنولوجيا والسلاح والمال من طرف دول الغرب الرأسمالي في ظل الرقابة المشددة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنه يتم تحويل المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية وكذلك التبادل التجاري لصالح العلاقات الجديدة بين الشمال والجنوب.

*في ضوء التغيرات العالمية التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، لم تعد الدول النامية ضمن أولويات اهتمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية فقد اتجه هذا الاهتمام إلى الدول أوروبا الشرقية مما أثر بشكل ملحوظ على الأموال سواء كانت في شكل معونات أو استثمارات مما يفاقم من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها هذه الدول .

*من الملاحظ أن عملية تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية سواء لتمويل المشروعات أو لمعالجة الاختلالات القائمة في موازين مدفوعاتها أصبحت ترتبط بمجموعة من المتطلبات السياسية الجديدة، منها احترام حقوق الإنسان ، التعددية الحزبية ، تشجيع الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، إلغاء مبدأ ملكية الدول لكافة وسائل الإنتاج، المحافظة على البيئة وضعف الإنفاق العسكري.

وإذا تفحصنا أثر قيام النظام العالمي الجديد من النواحي السياسية على البلدان المغاربية بشكل خاص نجد أن التغيرات السياسية التي حدثت أثر قيام هذا النظام والتي لها تأثير مباشر على المغرب

العربي والتي تمثلت أساسا في قضية " لوكربي" وما لهذه القضية من تأثير أدى إلى عرقلة مسار التكامل المغربي وقد سبق الحديث عنها في مقام سبق .¹⁶⁶

تم قضية الصحراء المغربية والتي يمكن القول أنها من الأزمات المخضرمة التي عاشت في ظل النظام القديم وحاول النظام العالمي الجديد حلها من خلال تنظيم استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة إلا أنها لازالت مستعصية تم إن تطبيق الديمقراطية والذي أصبح سمة من سمات هذا النظام كان له أثره البارز على الساحة المغربية من خلال أزمة الجزائر .

علاوة على ما سبق فإن المنطقة المغربية ورتبت عن الثنائية القطبية التي حكمت النظام الدولي القديم، ما انتابها من خلافات وتصارع حيث انعكس ذلك التصارع على المنطقة وأحدث استقطابا سياسيا حادا جر دول المنطقة جرا إلى الانتماء إلى المعسكرات الدولية المتصارعة وفاقم من أسباب التنافس والخلاف فيما بينها .

وأثر بروز بؤادر النظام الدولي الجديد فإن المغرب العربي وجد نفسه مهماشا ، فحلفاء الاتحاد السوفياتي ارتفع عنهم الغطاء فجأة بانهياره والذين سايرو الغرب في الاستدلال على ذلك بموقف الاتحاد الأوروبي من موضوع البرتكول المالي الرابع مع المغرب فعل الرغم من أن المغرب لم يشهد وضعية مأساوية لحقوق الإنسان تتجاوز ما كان عليه الحال سابقا . فإن البرلمان الأوروبي اعترض على توقيع البروتوكول مبررا ذلك بأوضاع حقوق الإنسان المتردية .

وإذا كان هناك من المحللين السياسيين من يعتقد أن منطقة المغرب العربي لا تكتسب أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة بوصفها القطب المسيطر في هذا النظام حتى الآن حيث أنها لا تعامل هذه المنطقة في إطار استراتيجية مستقلة بل تعاملها في إطار استراتيجيتها نحو الشرق الأوسط واستراتيجياتها نحو أوروبا¹⁶⁷.

فإن البعض الآخر من المحللين يعتقد أن النظام الدولي ما هو إلا نظام انتقالي نحو نظام آخر جديد لا بد وأن يكون قائما على ثنائية قطبية سيكون طرفها الولايات المتحدة وأوروبا وهم يرون أن المغرب العربي مرشح إلى أن يكون إحدى الساحات التي ستشهد تناقضات وصراعات القطبين

¹⁶⁶- حسن مجذوبي " ملف الصحراء في استراتيجيات الدول الكبرى " وجهة نظر ، عدد 28 ربيع 2006 ص 18.

¹⁶⁷- محمد حسين الشامي " مشروع ساركوزي المتوسطي.. لمصالحة من " أنظر الموقع :

الأوربية والأمريكي (اتفاقية تبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الشراكة دول أوروبا)

وفي الحقيقة فإن التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي ، إنما تخص الشمال وإعادة حساباته مع الكتلة الشرقية . أما فيما يخص الجنوب وعلاقته مع الشمال فلم يتغير فيها شيء وبالتالي فإن الاستراتيجيات لاتزال كما هي : وإذا كان هناك من تغيير فإنه يقتصر على مستوى السياسات فالاستراتيجيات لم يطرأ عليها تغيير جدي .

إن التحليل السابق لما حدث أو يمكن أن يحدث من تغيرات على المستوى الدولي له تأثيرات سلبية مباشرة على الساحة المغاربية ويتوقف حجم هذه التأثيرات على طبيعة تعامل المغرب العربي مع هذه التغيرات بوصفه الطرف الثاني في المعادلة .

حيث أنه لا سبيل أمام المغرب العربي في مواجهة إعصار النظام الدولي والظواهر الجديدة التي جاء بها إلا السير في خط الاندماج والتكثف ومجابهة جميع التحديات والخروج من سياسة القطب الواحد والذي يحظى بتعامل معين من طرف القوى الدولية الكبرى بحسبه موقعه في استراتيجيتها وفي رهاناتها الإقليمية والعالمية .

المطلب الثاني : حتمية الرهان الجهوي في السياسة الخارجية المغربية

إنه بصرف النظر عن ما يمكن أن نلاحظه من تعثر للمسيرة الوحدوية المغاربية فإن السياسة الخارجية المغربية تنطلق من كون الاتحاد المغاربي عبارة عن خيار استراتيجي باتت تمليه اعتبارات أمنية وجغرافية ، سياسية واقتصادية ، لتعميق المصالح وتقوية العلاقات ولمواجهة باقي التكتلات بنوع من العلاقات التكافئية والندية مستفيدين في ذلك من الواقع الجيوسياسي الذي أعاد الاعتبار لمنطقة الغرب المتوسط والذي تتوفر فيه بلدان المغرب العربي على موقع حيوي له أهميته باعتباره صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا امتدادات متوسطة وأطلسية¹⁶⁸.

إذا كانت مسألة استكمال الوحدة الترابية المغربية تعتبر إحدى أولويات الدبلوماسية المغربية ، فإن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال التفريط في مسألة تتعلق بمصير الشعوب المغاربية، صحيح أن المغرب قد قام بتجميد عضويته في الاتحاد المغاربي جراء الموقف المعادي للحكومة الجزائرية و

الذي يخالف ميثاق إعلان مراكش هذا لا يعني أن السياسة المغربية للديبلوماسية المغربية قد أدارت ظهرها للاتحاد المغربي بل أصبح هذا الأخير خيار استراتيجيا لا يمكن السياسة المغربية أن تحيد عنه نظرا للتحديات الداخلية (الهجرة السرية ، الفقر ، التنمية ، الأمن ، الغذاء) والخارجية (ضغوطات الاقتصادية والاتفاقيات غير المتكافئة والديون الخانقة) وأيضا لاعتبارات السالفة الذكر التاريخية¹⁶⁹ منها والثقافية وجيوستراتيجية فالعلاقات المغربية مع البلدان المغربية وإن تتميز بتساعد وحدة التوثر مع الجزائر فإنها تسم بالاستقرار مع الدولة التونسية وبوقوفها على عتبة التحول مع الجارة الموريتانية تعرف تطور في إطار الاستمرارية مع ليبيا. إذ وفق المعطيات المطروحة تبقى موريتانيا من أقرب الدول المغربية للمغرب، إذ أن هناك الحوار التقليدي على حدود البلدين وما يستدعيه لكن تفاهم وانسجام للركي بالعلاقات الثنائية نحو آفاق بعيدة . أما على الصعيد الجماعي يلاحظ أن تجربة العشرين سنة (1989 - 2009) من عمر الاتحاد المغربي رغم ما يمكن أن يؤاخذ عنها فقد تحققت بعض الإنجازات خصوصا على مستوى المؤسساتي وعلى مستوى هيلكته كما أفضت إلى عدة معاهدات وإن لم يتم تفعيل الاستراتيجية الشاملة التي صاغتها المؤسسات وقررها الزعماء ومن تم النتائج المحدودة للنشاط المغربي¹⁷⁰.

ويمكن إرجاع هذه المحدودية في العمل المغربي إلى سببين رئيسيين الصراعات السياسية والمتمثلة في ملف الصحراء وهذا الاستعصاء على المغرب والجزائر أن يتم تجاوزه وتخطيه لتحقيق التكامل والاندماج واستبعاد أي مؤثرات حتى يتسنى لهم التفكير في تحقيق قفزة حقيقية في تطور العمل الجماعي غياب مشروع محرك وهذا يعتبر خلل هيكلي يمكن تجاوزه بالاستفادة من التجارب الأخرى (كالاتحاد الأوروبي ، ومجلس التعاون الخليجي مثلا)

وأخيرا وليس أخرا إن الديبلوماسية المغربية يجب ان يتشكل لها وعي سياسي بضرورة وأهمية قيام تجمع مغربي متحد ومتضامن حتى يمكن لها أن تستقوي به دول المنطقة في مواجهة مجموعة من التحديات والأخطار وبمصير شعوبها وفي استثمار عقلائي لمقومات العيش المشترك الذي يجمع شعوب المنطقة.

169- محمد تاج الدين الحسيني " الاندماج المغربي أي المستقبل؟ التواصل منشورات النادي الديبلوماسي المغربي ، العدد 6 أبريل 2007.
170- أحمد خليل العلوي " الرهانات الجيوستراتيجية للديبلوماسية المغربية " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام السنة 2006-2007 ص

خاتمة :

إذا كان الخيار المغربي للمغرب، يبقى خيارا استراتيجيا ، نظرا لأن الفضاء مغاربي كان بالنسبة له محددات طبيعية لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية فإن إخضاع هذه العلاقة لتحليل موضوعي وواقعي يبين أنها ليست سوى نسخة من علاقات التواطؤ والاستغلال والبحث عن شريك اقتصادي خارج المنظومة المغربية.

فالفضاء المغربي يبقى مدفوعا مقتربة للتعاون بثلاثة اعتبارات أساسية استراتيجية و اقتصادية وأمنية .

فعلى المستوى الاستراتيجي "يسعى دول المنطقة للمحافظة على مصالحها ونفوذها التاريخي في ظل التنافس على كسب ثقة الجارة الأوروبية وكذا الدولار المتدفق من الجيب الأمريكي .

أما على المستوى الاقتصادي فقد بادرت كل الدول المغربية ومن بينها المغرب إلى فتح المنافذ أمام المنتجات الأوروبية والأمريكية وكذا توسيعها من خلال التوقيع على اتفاقية التبادل الحر مكرسين بذلك مظهر ضعف وتبعية البنية الاقتصادية المغربية للصفة الأخرى.

كما يبقى الهاجس الأمني حاضرا في التوجهات التوجهات المغربية ، حيث أن كل قطر مغاربي أصبح دركي يحمي حدوده من التهديدات وللاستقرار، الناتج عن تنامي الهجرة الغير شرعية و الحد من تنامي الإرهاب والقضاء عليه من أجل كسب رضى الجانب الأوروبي حتى تحظى كل دولة من دول المنطقة بصفة الدولة "الشريك".

وفي المقابل فإن واقع التجزئة في المغرب العربي ينطوي على وجود عوائق تتحكم في دينامية العمل المشترك وتؤثر إرادة الأطراف وقدرتها وقدرتها على التخلص من ضغط العوامل النابذة للوحدة .

فبينما توفقت الحركات الوطنية المغربية في تحقيق الاستقلال، واسترداد السيادة الوطنية أخفقت في صياغة نظرة واضحة عن مستقبل بناء المغرب العربي

ولعل ما تشهده المنطقة المغربية راهنا من تحولات وتحديات بل ومخالفات في اتجاه تكوين جسور اللقاء أو في استحضار أسباح جروح الماضي ، ما يؤكد القلق الذي مازال السيطر على النخب المغربية .

أمام هذا الوضع المغربي المهلhel كيف يمكن السياسة الخارجية المغربية أن تعالجه لصالحها؟ وهنا يمكننا أن نقول أنه من الضروري مساهمة المغرب في إعادة البناء المغربي والخروج من حالة التشردم والتجزئة كقوة تفاوضية قادرة على خلق نوع من التكافؤ إلا أن انتقال الواقع المغربي من التجزئة إلى الاندماج الوحدة ، يبقى هو الآخر رهين بالقضايا التالية :

تسوية قضية الصحراء ، فبدون تسوية هذه القضية لا يمكن للمسار المغربي أن يتقدم باعتبارها عاملا للتوتر الحاصل بين أكبر بلدين في المنطقة وهما المغرب والجزائر .

تحقيق الديمقراطية في الأقطار المغربية وهذا يتوقف على وجود قيادات سياسة وفكرية قادرة على إدارة معرفة التحول الديمقراطي وإلى إعادة بناء الخريطة الاجتماعية والسياسة على أسس جديدة .

ومن خلال ما سبق هل فعلا سيعمل إعادة التفكير المغربي في الوجهة المغربية على إضافة علاقة شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية و الثقافية والسياسية ، بعيد عن المقاربة المصلحية البرغماتية التي طبعت تاريخ المنطقة؟ وهل سيشكل حل المسألة الصحراوية أرضية لتجاوز وتحقيق الاندماج المغربي خصوصا أمام التحديات الوافدة عليه ؟

لائحة المراجع :

باللغة العربية :

الكتب :

-لبابة عاشور : القانون الدبلوماسي والقنصلي مع دراسة معمقة للأجهزة المختصة في المجال

الدبلوماسي المغربي طبعة 2008

-محمد الأمين ولد أحمد جدو ولد عم " أثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل التكامل

الاقتصادي المغربي ، طبعة أولى 2007

-زكي مبارك ،أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية – نصوص شهادات – وثائق .

الرباط ، دار أبي رقرق للطباعة والنشر ، طبعة أولى 2007.

- محمد الهزاط ، السياسة الخارجية ، طبعة أولى ، 2006.
- محمد سليم ، العلاقات الدولية ، طبعة أولى ، 2005
- ميغيل هرناندي ذي لارمندي ، ترجمة عبدالعالي البروكي ، السياسة الخارجية المغربية – مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2005.
- علي طعمة ، الصحراء المغربية ، حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة ، طبعة أولى 2005
- جمال عبدالناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية ، طبعة 2004.
- عبدالواحد الناصر ، التطبيقات المغربية لقانون العلاقات الدولية ، يوليو 2004
- عبدالله رشد ، كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية ، (1953 – 1973) الدار البيضاء الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الطبعة الأولى 2004.
- مختار مطيع ، المجتمع الدولي المعاصر ، بين الحرب والسلام ، دار القلم للطباعة والنشر ، طبعة أولى 2002 .
- حسان بوقنطار ، السياسة الخارجية المغربية، الفاعلون والتفاعلات ، الطبعة 2002.
- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ،
- فتح الله ولعلو " المشروع المغربي والشراكة الأورو متوسطية الدار البيضاء ، دار التوبقال ، للنشر ، الطبعة الأولى 1997
- مصطفى قلوش ، النظام الدستوري المغربي الملكية ، شركة بابل للطباعة والنشر ، طبعة 1996
- إبراهيم جبير، مبادئ العلوم السياسية ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، طبعة 1995.
- سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ المغرب العربي ، من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال ، منشأة المعارف 1993
- عبدالواحد الناصر، العلاقات الدولية ، القواعد والممارسات ، -الديبلوماسية- 1993.

-لويـد جنسن " تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد سيد سليم ، عمادة الشؤون المكتبات ، الطبعة الأولى 1989.

-بطرس بطرس غالي ، مدخل العلوم السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السادسة القاهرة ، 1988

-أحمد عباس عبدالبديع ، العلاقات السياسية الدولية ، مطبعة الشباب الحر ، القاهرة ، 1988
-روبرت كنترو ، ترجمة أحمد ظاهر ، السياسة الخارجية المعاصرة ، مركز الكتب الأردني ، 1989

-عبد الحميد غنيم ، الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية مكتبة الفلاح طبعة أولى الكويت، 1987 .

-عبدالهادي التازي ، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم ، مجلد 4 ، المحمدية ، مطابع فضالة ، 1986.

-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول ، نظريات منشورات السلاسل ، الطبعة الخامسة ، الكويت 1987.

-ناصر يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي ، طبعة أولى بيروت ، 1985

-علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي منشأة المعارف الإسكندرية 1975
-فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق، بغداد، 1975.

الأطروحات والرسائل

- منية رحيمي، نزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية ، بحث لنيل دكتوراة الوطنية، جامعة محمد الخامس أكادال الرباط ، 2004 – 2005
- فاطمة المصلوحي ، إشكالية علاقة التعاون التجاري والاقتصادي ، بين المغرب والاتحاد الأوروبي ورهان الاندماج في المنطقة، التبادل الحر 2010.
- أية شراكة وأي تعاون-أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام ، جامعة محمد الخامس أكادال ، الرباط ، 2000.
- محمد تاج الدين الحسيني، وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ، ودورها في تسوية نزاع الصحراء، أطروحة لنيل دكتوراه القانون العام ، كلية الحقوق محمد الخامس أكادال الرباط، 1989.
- أحمد بن كوكوس، العلاقات بين دول المغرب العربي ، وآفاق الوحدة ، أطروحة لنيل الدكتوراه الدولة في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ، أكادال ، الرباط ، 1989.
- نجاة سرار، التسوية السياسية لقضية الصحراء المغربية، الحكم الذاتي نموذجاً ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام جامعة محم
- الخامس أكادال الرباط، 2007 – 2008.
- عبدالمجيد البركاوي، المغرب المتوسطي في ظل التجزئة المغاربية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، قانون العام ، جامعة محمد الخامس السويسي كلية سلا 2007 – 2008.
- محمد عبروق ، العلاقات المغاربية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، القانون العام ، جامعة محمد الخامس ، أكادال ، الرباط ، 2006-
- 2007
- أحمد خليل العلوي، الرهانات الجيوسياسية للدبلوماسية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ، أكادال الرباط ، 2006 - 2007.

-واكوز لطيفة ، العلاقات المغربية الجزائرية بين التعاون والصراع ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس أكادال الرباط، 2006.

-محمد بوبوش ، قضية الصحراء ومفهوم الاستقلال الذاتي ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس ، أكادال الرباط، 2005.

-جدو ولد الزين ، العلاقات المغربية الموريتانية الحصيلة والآفاق ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، جامعة محمد الخامس أكادال الرباط، 2005.

-فريد خالد، شخصانية السلطة وأثرها على العمل المؤسساتي للدولة الحديثة دراسة مقارنة للإشكالية القرار العام (المغرب -تونس)أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام ، 2004-2005

-أكعوش الغازي، إشكالية العلاقات المغربية الجزائرية ، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكادال ، الرباط ، 2004-2005

-محمد الخباز ، اهمية التعاون الثنائي كبديل للإندماج في علاقة المغرب بالدول العربية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، جامع محمد الخامس أكادال الرباط، 2002-2003.

-عبداللطيف ارميلي ، توابث السياسة الخارجية المغربية وعلاقة الجوار ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، جامعة محمد الخامس أكادال ، الرباط 2002.

-سليمان عوض عبدالنبي ، العلاقات المغربية الأوروبية بين التبعية والشاركة بحث ماجستير العلوم السياسية ، طربلس 2000.

-هند مسعودي ، البرلمان والسياسة الخارجية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكادال الرباط ، 1999

-عبدالعزيز غفرون ، مناطق التبادل الحر ، الأورومغاربية ، وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، جامعة محمد الخامس أكادال الرباط ، 1998.

-الأعرج عبدالقادر ، السياسة المغربية المحيط المغاربي (1956-1994) رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس أكادال ، الرباط 1994

- مفتاح حكيمة ، اتحاد المغرب العربي، وتكتلات الاقتصادية ، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة محمد الخامس، أكادال الرباط، 1993
- عبدالرحيم عنيص ، السياسة المغاربية الشرق اوسطية ، 1956-1990 رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، جامعة محمد الخامس ،أكادال الرباط، 1991.
- امحمد مالكي ، إشكالية وحدة المغربي العربي ، دراسة تحليلية لمشروع الوحدة بعد الاستقلال، دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام ، جامعة محمد الخامس أكادال الرباط، 1983.

المجلات والجرائد :

- محمد بوبوش ، الاندماج الاقتصادي المغربي الإقليمي المغربي مع الاتحاد الأوروبي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، مايو 2008.
- محمد عابد الجابري، الصحراء المغربية وقضية الديمقراطية، سلسلة مواقف العدد 7 ، طبعة 2007.
- علي خليفة الكواري ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ، المستقبل العربي، عدد 338 ، أبريل 2007.
- رضوان زيادة ، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مستقبل العربي ، العدد 334 ، دجنبر 2006.
- جوزيف سيكل، فينيت تشاين ، مورتون هالبرين ، ترجمة إنصاف سلطان، لماذا تتفوق الديمقراطيات ، الثقافة العالمية العدد 137 يوليوز 2006.
- مسعود ظاهر ، المدلول السياسي لتراجع الدولة في اتجاه القبيلة ، حوار العرب، العدد 19 – 2006.
- خالد سرجاني ، العلاقات المغربي الجزائرية ، المسألة الصحراوية، السياسة الدولية ، العدد 163 يناير 2006.
- حسين مجدوبي ، ملف الصحراء في استراتيجيات الدول الكبرى ، وجهة نظر ، عدد 28 ربيع 2006.
- الحسان بوقنطار ، الدبلوماسية المغربية ، والبناء المغربي، مجلة النادي الدبلوماسي 2006
- محمد براس، محمد أمطاط، حصيلة اتحاد المغربي العربي سنة 2005.
- حلم مؤجل تحت إشعار آخر ، وجهة نظر ، 2006.
- ثناء فؤاد عبدالله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة أولى 2005.

-مصطفى الفيلاي ، المغرب العربي الكبير ، نداء المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة اولى 2005.

-ناصر حامد الآثار الاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 157 ، يوليو 2004.

-جميلة الشراذي موقف الرأي العام المغربي من تأثيرات السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية ، دفاتر سياسية العدد 64 يونيو 2004.

-سعيد لوندي ، مرطون أوروبي أمريكي ، على النفوذ في المغرب العربي ، السياسة الدولية العدد 156 أبريل 2004.

-محمد المالكي ، المؤسسات المغاربية للتعاون ، تطلع للتعاون تطلع إلى مستقبل واعد للسياسة الدولية ، العدد 84 أكتوبر 2002.

-فهيمة شرف الدين ، الواقع العربي وعوائق التكوين المجتمع المدني " المستقبل العربي " 278 أبريل 2002.

-حسن شافعي : الجزائر بعد مرور أكثر من عشرين عاما على الأزمة السياسية الدولية عدد 148 أبريل 2002 ص 1.

-بهجت قرني " ترام الانكشاف الاستراتيجي وأهمية البعد الثقافي المهمل المستقبل العربي العدد 277 مارس 2002.

-عبدالإلاه بالقزيز " الصحراء المغربية نحو مراجعة وطنية للمقاربات السياسية نوافذ العدد 11/10 يناير 2001.

-السيد يسين " العرب على مشارف القرن 21 " دراسات استراتيجية، المستقبل العربي، عدد 337 مارس 2007.

-عبدالهادي بوطالب ، نصف قرن من السياسة " منشورات الزمن سلسلة 6 الحوار ، البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة 2001.

- علي الدين هلال ونيفية عبد المنعم مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير
بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2000
- عبدالهادي بكوش ، اتحاد المغرب العربي الصعوبات والآمال سياسة الدولية، عدد 72 اكتوبر
2000.
- علي أسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي بيروت مركز
الوحدة
- محمد الأطرس ،العرب والعولمة ما العمل - مستقبل العربي العدد 229 مارس 1998.
- الحسان بوقنطار، السياسة العربية للمملكة المغربية ، سلسلة بحوث استراتيجية ، مركز
الدراسات العربي، الأوروبي باريس ، طبعة 1997.
- محمد مواعدة ، المغرب العربي واقع وآفاق ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية
- 1995. الرباط ، مطبعة فضالة الطبعة
- منصور مرابطين، الأمن الغذائي والاندماج المغاربي ، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد
1995.
- محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع العربي ، المستقبل العربي عدد 167
سنة يناير 1993.
- أحمد صديق ، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي ، إفريقيا الشرق الطبعة الثالثة -
1991.
- مختار مطبع ، سياسة اتحاد المغرب العربي إزاء الأمن القومي العربي " مجلة الوفدة، العدد
86.
- مصطفى علوي، بنية القرار الاستراتيجي ، وصنعه الفكر الاستراتيجي العربي عدد 37
يوليوز 1991.

-سلامة كلية " إشكالية التجزئة في الوطن العربي " مدخل تمهيدي مجلة الوحدة العدد 30/29.

-محمد تاج الدين الحسيني، المغرب العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة مجلة الوحدة عدد 3 فبراير 1989.

-محمد مالكي، مشروع العربي الكبير مقارنة لبعض عناصر الخطاب، شؤون عربية عدد 49 – 1987.

المواقع الإلكترونية :

[http://www.aljazerra.net/na/everes/ee.898964-B095.424A.BAEI.](http://www.aljazerra.net/na/everes/ee.898964-B095.424A.BAEI.3BOBO80.htm)

3BOBO80 htm 06/06/2008.

هشام نعمة " مؤشرات التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي .

[http://www.plhwar.org/detats/show.art?aid=19285.](http://www.plhwar.org/detats/show.art?aid=19285)

06/06/2007.

-ديدي ولد الساكن اتحاد المغرب العربي ، أسباب النصر ومداخل التفعيل .

[http://www.eddarab.com/modules/news/print.php?storyid=15-05-2006.](http://www.eddarab.com/modules/news/print.php?storyid=15-05-2006)

-عبدالله تركماني مخاطر قوس النظر في المغرب العربي

<http://www.detecrs.org/52194.htm> 06/06/2008.

محمد لطف الحميري ، المغرب العربي قاعدة جديدة للقاعدة

<http://www.aljazeratalk.net/froum/sohowth.red.rlp> t.1674 –2008/07/06.

التكامل الغذائي في قطاع الحبوب ضرورة استراتيجية ملحة لتحقيق الأمن الغذائي

<http://www.arabic-him-hvanet.com/arabic/2008/15/15/content6325/2htm> 06/06/2008.

المراجع باللغة الفرنسية :

ouvrages

Nabil Arghui « le partenariat euro méditerranéen , le point du Maroc sous la direction e Abdelkhaleq Berramdane sur le thème de partenariat Euro méditerranéen à l'heure du cinquième élargissement de l'union européenne ed.2005.

Bordori covanna –entretiens avec deux grands intellectuels (jurgen habermas et jaque Derrida) sur le concept du 11 septembre 2001 qu'est ce que le terrorisme , le monde diplomatique , fevrier 2004.

-Mancy dolhem « quel Maghreb pour demain ? » le monde diplomatique septembre 2004

-S.E.M adghoghi (chargé d'affaire du Maroc) la pv de l'Europe élargie et les pays du Maghreb « institutions média , Bruxelles, 24 octobre 2003.

-Shiara liguori : la difficile construction l'intégration maghrébine et le partenariat euro médi institut d'étude européens université libre de bruxelle JMW pn uv septembre 2002.

-William zartman : le sahara in la résolution des conflis en afrique ed l'harmattan paris 1990.

-Marcel merel, la politique étranger PVE 1^{er} édition paris 1984

-Ahmed sharikah « les limites des différentes tentative de l'intégration maghrébine lamalif n° 149 septembre 1983.

-Abedesslam Dammak , perspectives d'intégration maghrébine et relation CEE Maghreb in actes du colloques coopération CEE Maghreb tunis 28 –29 mai 1979 imp off de rep tunisienne 1981.

Mohamed Bannouna « la dimension géopolitique du Maroc méditerranéen in le Maroc la 3^{ème} dimension Actes de la rencontre scientifique du GER m'organisé à Tétouan les 12/13 et 14 octobre 1990

-Marcel merle : sociologie des relations internationales « es Dalloz 1982.

-Nicole Grimand , la politique extérieure de l'Algérie (1982-1978) ed KARTHALA paris 1984.

Driss Benali –la situation économique au Maroc état des lieux et perspective d'avenir in l'avenir se discute de bats sur les scénario du Maroc l'horizon 20R 5 imp Elite .

Larousse Bondon « terrorisme dictionnaire de sociologie , 1985.

-Daniel colard : les relations internationales, Masson 2^{ème} édition , paris 1981

المطلب الأول: التحديات الراهنة للمنطقة المغربية. 83

الفهرس

- 1 مقدمة :
- 8 الفصل الأول : المغرب والفضاء المغربي ، تفاعل متعدد الأبعاد:
- المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية المغربية
- 11 المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وتحديد عواملها المؤثر فيها
- 12 فقرة أولى : تعريف السياسة الخارجية
- 18 الفقرة الثانية: عوامل السياسة الخارجية
- 19 أولا : العوامل المادية :
- 21 ثانيا: الموارد الاقتصادية
- 24 ثالثا: العامل الإنساني
- 26 المطلب الثاني: الفاعلون في السياسة الخارجية المغربية
- 26 الفقرة الأولى: الملك على رأس الجهاز الدبلوماسي المغربي
- الفقرة الثانية : دور الحكومة المغربية في المجال الدبلوماسي
- 30 أولا : الوزير الأول : اختصاصاته الدبلوماسية

- ثانيا: وزير الخارجية اختصاصاته الدبلوماسية 31
- الفقرة الثالثة: دور البرلمان المغربي في المجال 33
الدبلوماسي
- أولا: تكريس مبدأ الموافقة البرلمانية على المعاهدات 34
الملزمة لمالية الدولة
- ثانيا: توسيع صلاحيات البرلمان في مجال المراقبة 36
البرلمانية
- المبحث الثاني: محددات العلاقة المغربية المغربية 37
- المطلب الأول : المحدد التاريخي لمنطقة المغرب 38
العربي
- المطلب الثاني: المحدد الجغرافي لمنطقة المغرب العربي 42
- المطلب الثالث : المحدد الاقتصادي لمنطقة المغرب 44
العربي
- المبحث الثالث : مراحل البناء المغربي 45
- المطلب الأول: البوادر الأولى للبناء المغربي 45
- الفقرة الأولى : نشأة التجربة المغربية 46
- الفقرة الثانية : تقويم نتائج التجربة 47
- المطلب الثاني :اتحاد المغرب العربي، الأهداف والهيكل 51
وأسباب الإخفاق
- الفقرة الأولى: أهداف وهيكل الاتحاد 51

- 54 الفقرة الثانية: الحصيلة الاجمالية الاتحاد
- 57 الفصل الثاني:المغرب والمحيط المغاربي بين واقع التجزئة وضرورة الاندماج
- 58 المبحث الأول : مظاهر واقع التجزئة في المحيط المغاربي
- 58 المطلب الأول : عوائق ذات طبيعة سياسية
- 58 الفقرة الأولى : التجزئة والقطرية في دول المغرب العربي
- 59 الفقرة الثانية: عدم تجانس الأنظمة السياسية
- 61 الفقرة الثالثة: استعصاء مشكل الصحراء
- 66 الفقرة الرابعة : إشكالية التطبيق الديمقراطي مغاربيا
- 75 المطلب الثاني: عوائق ذات طبيعة اقتصادية
- 75 الفقرة الأولى : تباين السياسة الاقتصادية المغربية
- 80 الفقرة الثانية : الخلل البنوي للاقتصاديات المغربية
- 83 المبحث الثاني : التحديات المغربية وضرورة الاندماج
- 83 الفقرة الأولى : التحديات الداخلية
- 84 أولا : التحدي المؤسسي
- 85 ثانيا : تحدي المنهجية.
- 86 ثالثا : التحدي الديمغرافي
- 88 رابعا: التحدي التنموي والاقتصادي

90	الفقرة الثانية : التحديات الخارجية
91	أولا : التهديد الأمني
94	ثانيا : تحدي الأمن الغذائي
97	المبحث الثالث: التغيرات الإقليمية والعالمية على المنطقة المغربية ، وضرورة تعزيز الرهان الجهوي في السياسة الخارجية المغربية
97	المطلب الأول: أثر التغيرات الإقليمية والعالمية على مستقبل التكامل المغربي
98	أولا: النتائج المحتملة للعمل بمقترب العلاقات الثنائية التفاضلية
105	ثانيا : ضعف قدرة الاتحاد الأوروبي في فض المنازعات المغربية
108	الفقرة الثانية : أثر النظام العالمي الجديد التكامل المغربي
108	أولا: أثر المتغيرات الاقتصادية على التكامل المغربي
	ثانيا : أثر التغيرات السياسية الدولية على مستقبل التكامل المغربي
112	
115	المطلب الثاني : حتمية الرهان الجهوي في السياسة الخارجية المغربية
118	خاتمة :
121	الملحق
131	لائحة المراجع
133	الفهرس

